A/79/5/Add.12

الأمم المتحدة

هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة

عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

وتقرير مجلس مراجعي الحسابات

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة التاسعة والسبعون

الملحق رقم 5 لام

الرجاء إعادة استعمال الورق

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة التاسعة والسبعون
الملحق رقم 5 لام

A/79/5/Add.12

هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة

عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

وتقرير مجلس مراجعي الحسابات

الأمم المتحدة • نيويورك، 2024

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 2305-6401

[24 تموز/يوليه 2024]

المحتويات

الفصل		الصفحة
	كتابا الإحالة	5
الأول –	تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن البيانات المالية: رأي مراجعي الحسابات	7
الثاني –	التقرير المطول لمجلس مراجعي الحسابات	10
	موجز	10
	ألف – الولاية والنطاق والمنهجية	13
	باء – النتائج والتوصيات	14
	1 – متابعة التوصيات السابقة	14
	2 – الاستعراض المالي العام	15
	3 – إدارة الميزانية	19
	4 – إدارة البرامج	23
	5 – عملية الدفع المالي	26
	6 – الشراكات مع القطاع الخاص	28
	7 – تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	30
	جيم – إحالة المعلومات من قِبل الإدارة	31
	1 – شطب النقدية والحسابات المستحقة القبض والممتلكات	31
	2 – الهبات	31
	3 – حالات الغش والغش المفترض	31
	دال – شكر وتقدير	32
	المرفق	
	حالة تنفيذ التوصيات حتى السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	33
الثالث –	تصديق البيانات المالية	44
الرابع –	التقرير المالي عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023	45

ألف – مقدمة 45

باء – موجز النتائج المالية 46

جيم – الأداء المالي 47

دال – المركز المالي 51

هاء – أداء الميزانية 52

واو – إدارة المخاطر 52

الخامس – البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 55

أولا – بيان المركز المالي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 55

ثانيا – بيان الأداء المالي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 57

ثالثا – بيان التغيرات في صافي الأصول/حقوق الملكية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 . . 58

رابعا – بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 59

خامسا – بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 61

ملاحظات على البيانات المالية 62

كتابا الإحالة

رسالة مؤرخة 30 نيسان/أبريل 2024 موجهة إلى رئيس مجلس مراجعي الحسابات من المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

عملا بالقاعدة المالية 1202 لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، نرفق طيه البياناتِ المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023. وقد أعدَّ هذه البيانات ووقَّع عليها مدير شعبة التنظيم والإدارة في هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

(توقيع) سيما **بحوث**
وكيلة الأمين العام والمديرة التنفيذية
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

رسالة مؤرخة 24 تموز/يوليه 2024 موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من رئيس مجلس مراجعي الحسابات

يشرفني أن أحيل إليكم تقرير مجلس مراجعي الحسابات، مشفوعا بالتقرير المالي والبيانات المالية المراجعة لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

(توقيع) **هو** كاي
المراجع العام للحسابات في جمهورية الصين الشعبية
رئيس مجلس مراجعي الحسابات

الفصل الأول

تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن البيانات المالية: رأي مراجعي الحسابات

الرأي

راجعنا البيانات المالية الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وهي تتألف من بيان المركز المالي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 (البيان الأول)، وبيان الأداء المالي (البيان الثاني)، وبيان التغيرات في صافي الأصول/حقوق الملكية (البيان الثالث)، وبيان التدفقات النقدية (البيان الرابع)، وبيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية (البيان الخامس) للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، إضافة إلى الملاحظات على البيانات المالية، بما في ذلك موجز للسياسات المحاسبية الهامة.

ونرى أن البيانات المالية المرفقة تعرض بأمانة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركزَ المالي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، وأداءَها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

أساس الرأي

لقد أجرينا مراجعتنا للحسابات وفقا للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات والمعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير مبيَّنة في الفرع الوارد أدناه بعنوان "مسؤوليات مراجعي الحسابات عن مراجعة البيانات المالية". ونحن مستقلون عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وفقا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بمراجعتنا للبيانات المالية، وقد أوفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لتلك المتطلبات. ونعتقد أن الأدلة التي استقيناها من مراجعة الحسابات كافية ومناسبة لأن تشكل أساسا نقيم عليه رأينا.

المعلومات الأخرى غير البيانات المالية وتقرير مراجعي الحسابات بشأنها

تتولى إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة المسؤولية عن المعلومات الأخرى التي تتألف من التقرير المالي عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، المدرج في الفصل الرابع أدناه، ولكنها لا تشمل البيانات المالية ولا تقرير مراجعي الحسابات الذي أعددناه بشأنها.

ولا يشمل رأينا في البيانات المالية تلك المعلومات الأخرى، ونحن لا نعبر عن أي شكل من أشكال الضمان بشأنها.

وفيما يتصل بمراجعتنا للبيانات المالية، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى، وفي النظر أثناء القيام بذلك، في ما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض بشكل جوهري مع البيانات المالية أو مع المعلومات التي استقيناها خلال عملية مراجعة الحسابات، أو في ما إذا كان يبدو أنها تتضمن أخطاء جوهرية من جوانب أخرى. وإذا خلصنا، استنادا إلى العمل الذي اضطلعنا به، إلى وجود أخطاء جوهرية في هذه المعلومات الأخرى، وجب علينا الإبلاغ عن ذلك. وليس لدينا ما نفيد به في هذا الصدد.

مسؤوليات الإدارة والأفراد المكلفين بتنظيم البيانات المالية

تتحمل إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة المسؤولية عن إعداد البيانات المالية وعرضها بأمانة وفق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، كما تتحمل المسؤولية عن الرقابة الداخلية حسب ما تراه الإدارة ضروريا لإتاحة إعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء أكانت ناتجة عن غش أم غلط.

وتقع على عاتق الإدارة، عند إعداد البيانات المالية، مسؤولية تقييم قدرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على الاستمرار كمؤسسة عاملة، والإفصاح، حسب الاقتضاء، عن المسائل المتعلقة باستمرارية الأعمال، واستخدام استمرارية الأعمال كأساس محاسبي، ما لم تعتزم الإدارة تصفية هيئة الأمم المتحدة للمرأة أو وقف عملياتها، أو ما لم يوجد لديها بديل واقعي عن القيام بذلك.

ويتحمل المكلفون بالإدارة المسؤولية عن الإشراف على عملية الإبلاغ المالي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

مسؤوليات مراجعي الحسابات عن مراجعة البيانات المالية

تتمثل أهدافنا في التأكد بدرجة معقولة من أن البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء أكانت نتيجة غش أم غلط، وإصدار تقرير لمراجعي الحسابات يتضمن رأينا. والتأكد بدرجة معقولة هو مستوى عال من التأكد، ولكنه لا يضمن أن المراجعة التي تجرى وفقا للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات ستكشف بالضرورة أي خطأ جوهري إن وُجد. أما الأخطاء فيمكن أن تنشأ عن غش أو غلط وتُعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع على نحو معقول أن تؤثر، منفردة أو مجتمعة، في القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية.

وفي إطار مراجعة الحسابات وفق المعايير الدولية لمراجعة الحسابات، نتحلى بالحكمة المهنية ونتبع منهجا يقوم على الشك المهني طوال عملية المراجعة. ونقوم أيضا بما يلي:

(أ) تحديد وتقييم احتمالات ورود أخطاء جوهرية في البيانات المالية، سواء أكانت تلك الأخطاء ناتجة عن غش أم غلط، ووضع وتنفيذ إجراءات مراجعة حسابات بغية التصدي لتلك الاحتمالات، واستقاء أدلة كافية وملائمة من مراجعة الحسابات لكي تشكل أساسا نقيم عليه رأينا. ويفوق احتمال عدم الكشف عن خطأ جوهري ناتج عن الغش احتمال عدم الكشف عن خطأ جوهري ناتج عن الغلط، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال متعمد أو إبداء بيانات على غير الواقع أو تجاوز الرقابة الداخلية؛

(ب) الإلمام بإجراءات الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية مراجعة الحسابات حتى يتسنى وضع إجراءات لمراجعة الحسابات تكون ملائمة للظروف السائدة، ولكن ليس لغرض إبداء رأي بشأن فعالية الرقابة الداخلية المعمول بها في هيئة الأمم المتحدة للمرأة؛

(ج) تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة الصادرة عن الإدارة؛

(د) التوصل إلى استنتاجات بشأن مدى ملاءمة استخدام الإدارة لاستمرارية الأعمال كأساس محاسبي، واستقراء الأدلة المستمدة من مراجعة الحسابات لتحديد وجود أي غموض جوهري فيما يتعلق بأحداث أو ظروف معينة قد تثير قدرا كبيرا من الشك في قدرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على الاستمرار كمؤسسة عاملة. فإذا خلصنا إلى وجود غموض جوهري، تعين علينا توجيه الانتباه في تقريرنا عن مراجعة

الحسابات إلى الإفصاحات المتصلة بذلك في البيانات المالية، أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. وتقوم استنتاجاتنا على الأدلة المستمدة من مراجعة الحسابات حتى تاريخ تقريرنا عن مراجعة الحسابات. غير أن من الممكن أن تطرأ أحداث أو ظروف في المستقبل يتعذَّر معها على هيئة الأمم المتحدة للمرأة الاستمرار كمؤسسة عاملة؛

(هـ) تقييم العرض العام للبيانات المالية وهيكلها ومضمونها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تعرض المعاملات والأحداث المبلغ عنها فيها على نحو يحقق عرضها بأمانة.

ونتواصل مع المكلفين بالإدارة فيما يتعلق بجملة مسائل منها النطاق المقرَّر لمراجعة الحسابات وتوقيتها ونتائجها الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في الرقابة الداخلية نحدِّدها أثناء مراجعتنا للحسابات.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

نرى أن معاملات هيئة الأمم المتحدة للمرأة التي اطلعنا عليها أو قمنا بتدقيقها في إطار مراجعتنا للحسابات تتفق، من جميع النواحي الهامة، مع النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة ومع السند التشريعي.

ووفقا للمادة السابعة من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، أصدرنا أيضا تقريرا مطولا عن مراجعتنا لحسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

(توقيع) **هو** كاي
المراجع العام للحسابات في جمهورية الصين الشعبية
رئيس مجلس مراجعي الحسابات

(توقيع) دوروثي **بيريس غوتييريس**
القائمة بأعمال المراقب المالي العام لجمهورية شيلي
(كبيرة مراجعي الحسابات)

(توقيع) بيير **موسكوفيتشي**
الرئيس الأول لديوان المحاسبة الفرنسي

24 تموز/يوليه 2024

الفصل الثاني

التقرير المطول لمجلس مراجعي الحسابات

موجز

أنشأت الجمعية العامة، بموجب قرارها 289/64، هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). وتوفر هيئة الأمم المتحدة للمرأة التوجيه والدعم التقني لجميع الدول الأعضاء، بناء على طلبها، بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وحقوقها وتعميم مراعاة المنظور الجنساني. وهي مكلّفة بأن تعمل بالتشاور مع الآليات الوطنية للمرأة ومنظمات المجتمع المدني، وبأن تعمل في إطار نظام المنسقين المقيمين ضمن فريق الأمم المتحدة القطري، وذلك بتوليها قيادة وتنسيق أعمال الفريق في مجالي المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

واضطلع مجلس مراجعي الحسابات بمراجعة البيانات المالية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة واستعرض عملياتها للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023. وأُجريت المراجعة في المقر في نيويورك في الفترة من 9 تشرين الأول/أكتوبر إلى 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، وفي المكتب الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى في اسطنبول، تركيا، في الفترة من 22 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 14 كانون الأول/ديسمبر 2023. وأجريت مراجعة الحسابات النهائية للبيانات المالية في المقر في نيويورك، في الفترة من 29 نيسان/أبريل إلى 7 حزيران/يونيه 2024.

نطاق التقرير

يغطي هذا التقرير مسائلَ يرى المجلس أنه ينبغي توجيه انتباه الجمعية العامة إليها، وقد نوقشت تلك المسائل مع إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة التي عُرضت آراؤها في هذا التقرير على النحو المناسب.

وأجريت مراجعة الحسابات أساسا لتمكين المجلس من تكوين رأي عما إذا كانت البيانات المالية تَعرض بأمانة المركز المالي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 وأداءَها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتضمنت مراجعة الحسابات استعراضا عاما للنُظم المالية والضوابط الداخلية وفحصا اختباريا للسجلات المحاسبية، وغيرها من المستندات الداعمة، بالقدر الذي اعتبره المجلس ضروريا لتكوين رأي بشأن البيانات المالية.

واستعرض المجلس أيضا عمليات هيئة الأمم المتحدة للمرأة بموجب البند 7-5 من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة الذي يتيح للمجلس تقديم ملاحظاته بشأن كفاءة الإجراءات المالية، والنظام المحاسبي، والضوابط المالية الداخلية، وإدارة العمليات وتنظيمها بوجه عام.

وأجرى المجلس أيضا متابعة تفصيلية للإجراءات المتخذة استجابة للتوصيات المقدَّمة في السنوات السابقة.

رأي مراجعي الحسابات

نرى أن البيانات المالية المرفقة تعرض بأمانة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركزَ المالي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، وأداءَها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

الاستنتاج العام

لم يقف المجلس، بعد مراجعته للسجلات المالية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، على أي أغلاط أو أوجه إغفال أو أخطاء كبيرة في البيانات المالية. ولكن تبيّن للمجلس وجود مجال لإدخال تحسينات في مجالات إدارة الميزانية، وإدارة البرامج، والشراكة مع القطاع الخاص، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وأظهر الأداء المالي فائضا قدره 79,50 مليون دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، حيث بلغ مجموع الإيرادات 619,06 مليون دولار (بنقصان قدره 48,94 مليون دولار مقارنة بالمبلغ المعاد حسابه لعام 2022)، وبلغت المصروفات 546,10 مليون دولار (بزيادة قدرها 9,81 ملايين دولار مقارنة بالمبلغ المعاد حسابه لعام 2022). وظل المركز المالي العام لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في وضع ملاءة مالية خلال عام 2023، حيث فاق حجمُ الأصول المتداولة حجمَ الخصوم المتداولة بأكثر من تسعة أضعاف، وفاق مجموعُ الأصول مجموعَ الخصوم بأكثر من سبعة أضعاف.

الاستنتاجات الرئيسية

فيما يلي الاستنتاجات الرئيسية التي خلص إليها المجلس:

منهجية عفا عليها الزمن لتخصيص الموارد الأساسية

قام المجلس بتحليل منهجية تخصيص الموارد العادية ولاحظ أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة لم تقم منذ عام 2009 بتقييم صيغتها لتوزيع الموارد الأساسية (صيغة "80-20") من أجل تكييفها مع التحديات والتغيرات التي واجهتها الهيئة على مرِّ الزمن. وعلى نفس المنوال، لم يتم العثور على أي سياسات أو إجراءات أو إرشادات تحدد المعايير التي ستستخدمها الهيئة لتحديد المبالغ المحددة التي سيتم تخصيصها من المستوى الإقليمي إلى المستوى القطري.

مواطن ضعف في دورة حياة أنشطة الضمان

استعرض المجلس مراحل دورة حياة أنشطة الضمان للسنتين الماليتين 2021 و 2022، ونتيجة لهذا الاستعراض، اكتشف عدم تقديم تقارير مراجعة حسابات الشركاء في البرامج في الوقت المناسب، وعدم فعالية رصد خطط العمل وحالات تأخير في تسجيل نفقات الشركاء في البرامج، وعدم استعراض سياسة وإجراءات نهج مراجعة الحسابات.

عدم تسوية حساب المقاصة النقدية بين الصناديق في الوقت المناسب

قام المجلس، أثناء مراجعة البيانات المالية، بتحليل أرصدة حساب "المقاصة النقدية بين الصناديق". ولوحظ من ذلك الاستعراض أنه في تاريخ التصديق على البيانات المالية، 30 نيسان/أبريل 2024، كانت ثمة مدفوعات لم تتم تسويتها مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي)، نظراً لعدم إجراء تسوية دورية لتلك المدفوعات.

التوصيات الرئيسية

استنادا إلى نتائج مراجعة الحسابات، يوصي المجلس بأن تقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بما يلي:

منهجية عفا عليها الزمن لتخصيص الموارد الأساسية

(أ) تقييم المنهجية المستخدمة لمعدلات توزيع الموارد الأساسية على جميع مستويات الإدارة من أجل إدراج أحدث المعلومات عن واقع الهيئة وعملياتها في الميدان؛

(ب) وضع معايير لتوزيع الموارد الأساسية من المكاتب الإقليمية إلى المكاتب القطرية من أجل إضفاء الموضوعية على عملية التخصيص؛

مواطن ضعف في دورة حياة أنشطة الضمان

(ج) تنفيذ تنبيه وقائي يسمح بالمراقبة الفعالة لكل مرحلة من مراحل دورة حياة أنشطة الضمان على جميع مستويات الإدارة؛

(د) تقييم ما إذا كان ينبغي توسيع نطاق المعايير الحالية لتخطيط أنشطة الضمان حرصا على تنفيذها بكفاءة وفي الوقت المناسب، وتوفير معلومات مالية دقيقة عن الموارد المحوَّلة إلى الشركاء في البرامج؛

(هـ) التعجيل بمراجعة سياساتها وإجراءاتها المتعلقة بأنشطة الضمان، بهدف توحيد استخدام مصطلحي "الشركاء في البرامج" و "المشاريع" للتوصل إلى تعريف واضح لوحدات العمل؛

عدم تسوية حساب المقاصة النقدية بين الصناديق في الوقت المناسب

(و) معالجة المدفوعات التي لم تتم تسويتها خلال عام 2023 من قبل البرنامج الإنمائي نيابة عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة؛

(ز) إجراء تسوية مع البرنامج الإنمائي مرة واحدة في الشهر على الأقل للتحقق من المدفوعات التي يسدِّدها البرنامج الإنمائي نيابة عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وذلك لتجنب المدفوعات التي لم تتم تسويتها منذ فترة طويلة.

متابعة التوصيات السابقة

تحقَّق المجلس من حالة تنفيذ توصيات السنوات السابقة حتى الفترة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022. ومن بين التوصيات المتبقية البالغ عددها 26 توصية، نفذت هيئة الأمم المتحدة للمرأة 24 توصية (92 في المائة)، ولا تزال توصيتان (8 في المائة) قيد التنفيذ.

حقائق رئيسية	
6	مكاتب إقليمية
3	مكاتب متعددة الأقطار
59	مكتبا قطريا
7	مكاتب اتصال
1 290	عدد الموظفين الذين يعملون في هيئة الأمم المتحدة للمرأة
2 546	عدد الأفراد من غير الموظفين الذين يعملون في هيئة الأمم المتحدة للمرأة
670,51 مليون دولار	الميزانية النهائية لعام 2023
619,06 مليون دولار	مجموع الإيرادات لعام 2023
546,10 مليون دولار	مجموع المصروفات لعام 2023
79,50 مليون دولار	الفائض في عام 2023
103,10 ملايين دولار	التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، واستحقاقات الإعادة إلى الوطن، والاستحقاقات التي تدفع في حالة الوفاة، في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

ألف - الولاية والنطاق والمنهجية

1 - أُنشئت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في عام 2010 لدعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والنهوض بها، والعمل على تحقيق هذين الهدفين والإسهام فيهما. وتوفر هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعمَ للدول الأعضاء في الأمم المتحدة في مساعيها الهادفة إلى وضع معايير عالمية لتحقيق المساواة بين الجنسين، وتعمل مع الحكومات والمجتمع المدني على وضع القوانين والسياسات والبرامج والخدمات اللازمة لضمان التنفيذ الفعال لتلك المعايير واستفادة النساء والفتيات الفعلية منها في جميع أنحاء العالم. وتسعى هيئة الأمم المتحدة للمرأة على الصعيد العالمي إلى جعل الرؤية التي تجسدها أهداف التنمية المستدامة حقيقةً واقعة للنساء والفتيات كما تساند مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في جميع جوانب الحياة، مع التركيز على أربع أولويات استراتيجية هي: (أ) أن تؤدي المرأة دورا قياديا في نظم الحكم وتشارك فيها وتستفيد منها على قدم المساواة؛ (ب) أن تتمتع المرأة بضمان الدخل والعمل اللائق والاستقلالية الاقتصادية؛ (ج) أن تعيش جميع النساء والفتيات حياة خالية من جميع أشكال العنف؛ (د) أن تسهم النساء والفتيات في بناء السلام المستدام والقدرة على الصمود ويكون لهن قدر أكبر من التأثير في هذين المجالين، وأن يستفدن على قدم المساواة من الوقاية من الكوارث الطبيعية والنزاعات، ومن العمل الإنساني. وتقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا بتنسيق وتعزيز عمل منظومة الأمم المتحدة في مجال النهوض بالمساواة بين الجنسين، وفي جميع المداولات والاتفاقات المرتبطة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتعمل الهيئة على جعل المساواة بين الجنسين ركنا أساسيا لأهداف التنمية المستدامة ولجعل العالم أكثر شمولا للجميع.

2 - وقام مجلس مراجعي الحسابات بمراجعة البيانات المالية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة واستعرض عملياتها للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، وفقا لقرار الجمعية العامة 74 (د-1) الصادر في عام 1946. وقد أُجريت المراجعة وفقا للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، وللمعايير الدولية

لمراجعة الحسابات، وللمعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات. وتقضي تلك المعايير بأن يمتثل المجلس للمتطلبات الأخلاقية وأن يخطط لمراجعة الحسابات ويقوم بها للتأكد بدرجة معقولة مما إذا كانت البيانات المالية خالية من الأخطاء الجوهرية.

3 - وأُجريت مراجعة الحسابات لتمكين المجلس من تكوين رأي بشأن ما إذا كانت البيانات المالية تَعرض بأمانة المركزَ المالي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 وأداءَها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقد شملت هذه المراجعة تقييما لما إذا كانت النفقات المسجَّلة في البيانات المالية قد جرى تكبدها للأغراض التي اعتمدتها الهيئات الإدارية وما إذا كانت الإيرادات والمصروفات قد صُنِّفت وسُجِّلت على نحو سليم وفقا للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة.

4 - وتضمنت مراجعة الحسابات استعراضا عاما للنُظم المالية والضوابط الداخلية وفحصا اختباريا للسجلات المحاسبية وغيرها من المستندات الداعمة، بالقدر الذي اعتبره المجلس ضروريا لتكوين رأي بشأن البيانات المالية.

5 - واستعرض المجلس أيضا عمليات الهيئة بموجب البند 7-5 من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة الذي يتيح للمجلس تقديم ملاحظاته بشأن كفاءة الإجراءات المالية، والنظام المحاسبي، والضوابط المالية الداخلية، وإدارة عمليات هيئة الأمم المتحدة للمرأة وتنظيمها بوجه عام.

6 - ويغطي هذا التقرير مسائل يرى المجلس أنه ينبغي توجيه انتباه الجمعية العامة إليها. وقد نوقشت ملاحظات المجلس واستنتاجاته مع إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة التي عُرضت آراؤها في هذا التقرير على النحو المناسب.

باء - النتائج والتوصيات

1 - متابعة التوصيات السابقة

7 - تحقَّق المجلس من حالة تنفيذ توصيات السنوات السابقة حتى الفترة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022. ومن بين التوصيات المتبقية البالغ عددها 26 توصية، نفَّذت هيئة الأمم المتحدة للمرأة 24 توصية (92 في المائة)، ولا تزال توصيتان (8 في المائة) قيد التنفيذ. وترد التفاصيل المتعلقة بحالة تنفيذ التوصيات المتبقية السابقة في مرفق الفصل الثاني وفي الجدول 1 من الفصل الثاني.

الجدول 1 من الفصل الثاني

حالة تنفيذ التوصيات السابقة

سنة التقرير ومراجعة الحسابات	*عدد التوصيات*	*التوصيات المتبقية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022*	*نُفذت*	*قيد التنفيذ*	*لم تُنفذ*	*تجاوزتها الأحداث*	*التوصيات المتبقية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023*
A/76/5/Add.12، الفصل الثاني (2020)	23	1	1	–	–	–	–
A/77/5/Add.12، الفصل الثاني (2021)	19	7	7	–	–	–	–
A/78/5/Add.12، الفصل الثاني (2022)	18	18	16	2	–	–	2
مجموع عدد التوصيات	**60**	**26**	**24**	**2**	–	–	**2**

8 - وأقرَّ المجلس بالجهود التي تبذلها الإدارة لتنفيذ التوصيات التي طال أمدها، فضلا عن الالتزام الثابت للهيئة بإدارة التوصيات الناشئة عن عملية مراجعة الحسابات، ويشجع المجلس هيئة الأمم المتحدة للمرأة على الحفاظ على معدل التنفيذ الذي أظهرته على مدى السنوات الثلاث الماضية أو تحسينه.

التوصيات الصادرة خلال فترات مراجعة الحسابات الست الماضية

9 - نتيجة لعمليات مراجعة الحسابات التي أجريت من عام 2018 إلى عام 2023، أصدر المجلس 95 توصية وأجرى 137 تقييماً لتوصيات السنوات السابقة. ويرد في الجدول 2 من الفصل الثاني تفصيلٌ للتوصيات المقدَّمة في فترات مراجعة الحسابات المشار إليها.

الجدول 2 من الفصل الثاني

معدلات تنفيذ التوصيات الصادرة، 2023-2018

سنة التقرير ومراجعة الحسابات	*عدد توصيات مراجعة الحسابات الصادرة*	*عدد توصيات مراجعة الحسابات المتبقية في نهاية فترة مراجعة الحسابات*	*توصيات مراجعة الحسابات المنفذة بالكامل في نهاية فترة مراجعة الحسابات*	
			العدد	*(النسبة المئوية)*
A/74/5/Add.12، الفصل الثاني (2018)	12	16	6	38
A/75/5/Add.12، الفصل الثاني (2019)	11	22	15	68
A/76/5/Add.12، الفصل الثاني (2020)	23	17	9	53
A/77/5/Add.12، الفصل الثاني (2021)	19	29	21	72
A/78/5/Add.12، الفصل الثاني (2022)	18	27	19	70
A/79/5/Add.12، الفصل الثاني (2023)	12	26	24	92
المجموع/متوسط النسبة المئوية	**95**	**137**	**94**	**66**

10 - وكانت معظم التوصيات الصادرة في فترات المراجعة الست الماضية، وعددها 95 توصية، تتعلق بإدارة البرامج، والإدارة المركزية للمخاطر، والمساهمات، والخطة الاستراتيجية. وركزت التوصيات الأخرى على أمور من بينها إدارة الميزانية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والشراكة مع القطاع الخاص.

11 - وفيما يتعلق بالتوصيات المتبقية البالغ عددها 137 توصية التي جرى تقييمها على مدى السنوات الست الماضية، لوحظ أنه باستثناء الدورة الأولى لمراجعة الحسابات، عندما كان معدل التنفيذ 38 في المائة، بلغ متوسط معدل التنفيذ حوالي 71 في المائة.

2 - الاستعراض المالي العام

الأداء المالي

12 - في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، بلغ مجموع إيرادات هيئة الأمم المتحدة للمرأة 619,06 مليون دولار (2022 (بعد إعادة الحساب): 668,00 مليون دولار)، مقابل مجموع المصروفات البالغة 546,10 مليون دولار (2022 (بعد إعادة الحساب): 536,29 مليون دولار)، الأمر الذي أسفر عن فائض للسنة قدره 79,50 مليون دولار (2022: 130,82 مليون دولار)، ونقصان قدره 51,32 مليون دولار

(39 في المائة). ويعرض الشكل الأول من الفصل الثاني مقارنة بين الإيرادات والمصروفات عن السنتين الماليتين 2023 و 2022.

الشكل الأول من الفصل الثاني

نمط الأداء المالي لعامي 2023 و 2022

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

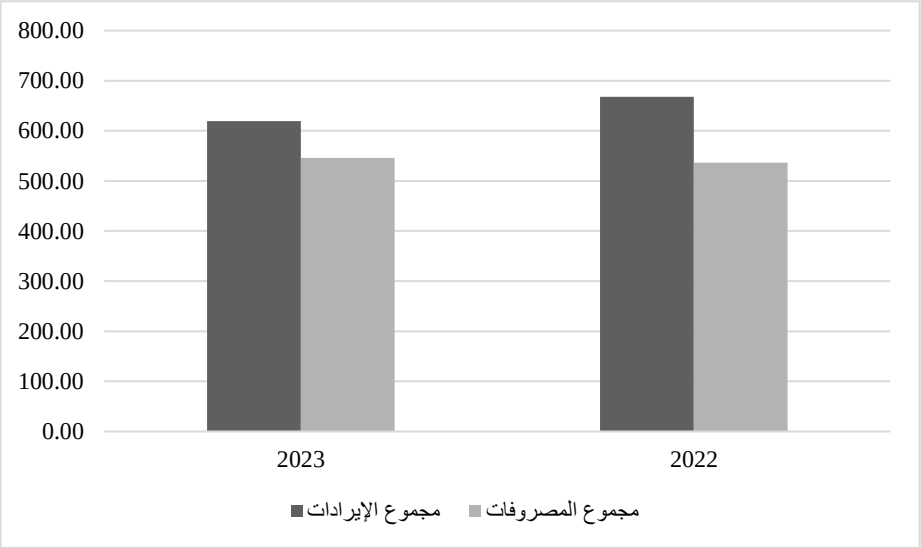

المصدر: تحليل المجلس للبيانات المالية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة عن السنتين المنتهيتين في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 و 2022.

13 - وانخفض مجموع الإيرادات التي أبلغت عنها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام 2023 بمقدار 48,94 مليون دولار، بنقصان بنسبة 7 في المائة عن عام 2022. وبلغت قيمة التبرعات 584,83 مليون دولار (2022: 647,60 مليون دولار)، أي ما يمثل نسبة 94 في المائة من مجموع الإيرادات في عام 2023. ويتمثل العنصر الرئيسي للتبرعات في الموارد الأخرى التي تُخصَّص لبرامج ومشاريع محددة. وفي عام 2023، زاد هذا العنصر بنسبة 11 في المائة ليصل إلى 476,20 مليون دولار (2022: 428,07 مليون دولار)، ويتعلق ذلك في المقام الأول بالموارد اللازمة لتنفيذ مشروع تبلغ تكلفته حوالي 60 مليون دولار في جنوب السودان. وبلغ مجموع الموارد العادية أو المساهمات الأساسية 108,63 ملايين دولار (2022: 219,52 مليون دولار)، بنقصان بنسبة 51 في المائة، وذلك بسبب توقيع اتفاقات متعددة السنوات في السنوات السابقة لفترة الخطة الاستراتيجية، وتم الاعتراف بالإيرادات عند توقيع العقود وتحصيل النقدية وفقًا للجدول الزمني للتسديد المبين بالتفصيل في الاتفاقات. وعلاوة على ذلك، لا تقدم الجهات المانحة للموارد العادية عادةً مساهمات سنوية إضافية. ويوضح الشكل الثاني من الفصل الثاني مصادر الإيرادات لعام 2023.

الشكل الثاني من الفصل الثاني

الإيرادات حسب المصدر في عام 2023

(بالنسبة المئوية)

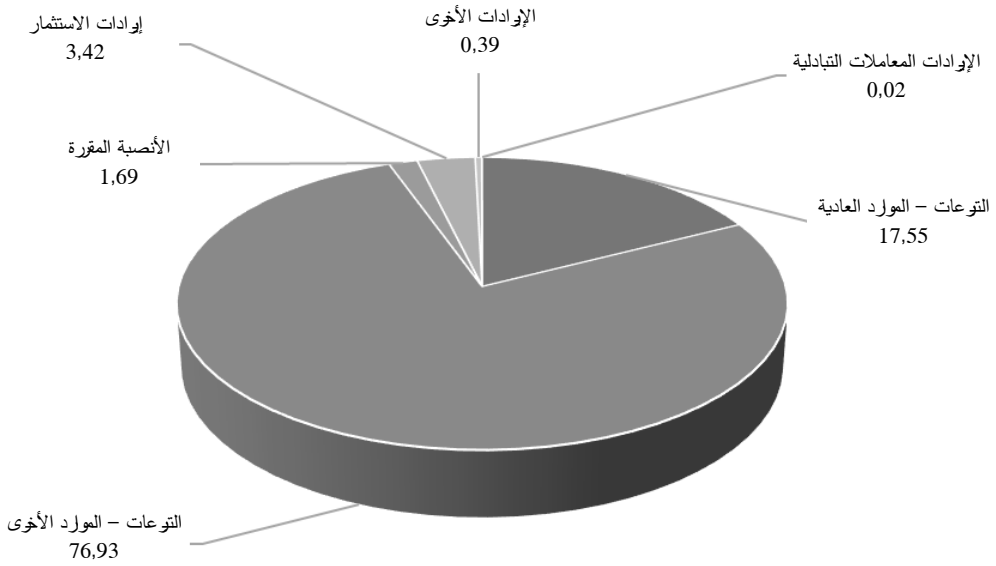

المصدر: تحليل المجلس للبيانات المالية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

14 - وانخفض مجموع الإيرادات التي أبلغت عنها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام 2023 بمقدار 9,81 ملايين دولار، بزيادة بنسبة 2 في المائة مقارنة بعام 2022. وكانت أهم زيادة تحت هذا البند هي زيادة مصروفات استحقاقات الموظفين، والتي بلغت 186,16 مليون دولار (2022: 175,86 مليون دولار)، بزيادة بنسبة 6 في المائة، تتعلق بالمرتبات والأجور وتعيين 70 موظفا، وتنقيح جداول المرتبات والزيادة في مضاعف تسوية مقر العمل. وثمة تغير آخر ذو صلة يتمثل في زيادة بنسبة 20 في المائة في تكاليف السفر، حيث بلغت 39,39 مليون دولار (2022: 32,74 مليون دولار)، ويرتبط ذلك بارتفاع تكاليف تذاكر السفر وينجم عن التغيرات في ربط قائمة المشتريات بحسابات دفتر الحسابات العام في نظام كوانتوم للتخطيط المركزي للموارد.

المركز المالي

15 - بلغ مجموع أصول هيئة الأمم المتحدة للمرأة 455,16 1 مليون دولار (2022: 324,70 1 مليون دولار)، وبلغ مجموع خصومها 192,97 مليون دولار (2022: 134,09 مليون دولار) ومجموع صافي أصولها 262,19 1 مليون دولار (2022: 190,60 1 مليون دولار).

16 - وفيما يتعلق بتكوين الأصول، ارتفعت النقدية ومكافئات النقدية بنسبة 72 في المائة، ليصل مجموعها إلى 210,30 مليون دولار (2022: 122,04 مليون دولار). وتُعزى هذه الزيادة أساسا إلى زيادة في صكوك سوق النقد والودائع لأجل بقيمة 92,16 مليون دولار، نتجت عن التصنيف كنقدية للاستثمارات عالية السيولة التي يحين تاريخ استحقاقها قبل آذار/مارس 2024 والتي كانت مصنَّفة في عام 2022 كاستثمارات.

17 - وكان توزيع الاستثمارات بالتكلفة المهلكة بنسبة 2 في المائة في شكل صكوك سوق النقد، بقيمة 9,84 ملايين دولار (2022: 24,90 مليون دولار)، وبنسبة 98 في المائة في شكل سندات وأذون، قيمتها الإجمالية 512,84 مليون دولار (2022: 561,24 مليون دولار). وانخفضت الاستثمارات المتداولة في سوق النقد بالتكلفة المهلكة بمقدار 15,06 مليون دولار، ليبلغ مجموعها 9,85 ملايين دولار (2022: 24,90 مليون دولار)، وبلغت تلك الاستثمارات في السندات بالتكلفة المهلكة 216,53 ملايين دولار (2022: 205,11 مليون دولار)، بزيادة قدرها 11,41 مليون دولار. وبالمثل، بلغت الاستثمارات غير المتداولة في السندات بالتكلفة المهلكة 296,31 مليون دولار (2022: 356,14 مليون دولار)، بنقصان قدره 59,83 مليون دولار. ويعزى هذا التحول في التخصيص إلى سعر الفائدة المتخذ أساسا. وبلغ متوسط عائدات الاستثمارات في عام 2023 نسبة 2,69 في المائة (2022: 1,04 في المائة).

18 - وارتفعت الحسابات المستحقة القبض بنسبة 9 في المائة، حيث بلغ مجموعها 528,61 مليون دولار (2022: 485,57 مليون دولار). وزادت الحسابات المتداولة المستحقة القبض بنسبة 29 في المائة، حيث بلغ مجموعها 341,80 مليون دولار (2022: 264,18 مليون دولار). وانخفضت الحسابات غير المتداولة المستحقة القبض بنسبة 16 في المائة، فبلغت 186,80 مليون دولار (2022: 221,39 مليون دولار). وانخفضت المساهمات المستحقة القبض غير المتداولة بسبب انتقال المساهمات المستحقة القبض المتعددة السنوات إلى المساهمات المستحقة القبض المتداولة وعدم استبدالها بحجم مماثل من اتفاقات المساهمات المتعددة السنوات، ويرجع ذلك أساسا إلى اختلاف طول مدة المشاريع ووجود اتفاقات جارية للمساهمات في الإيرادات غير المخصصة متعددة السنوات.

19 - وارتفعت الخصوم المبلغ عنها في عام 2023 بمقدار 58,88 مليون دولار، أو بنسبة 44 في المائة، مقارنة بعام 2022. ومن مجموع الخصوم، كان مبلغ 122,81 مليون دولار (2022: 108,09 ملايين دولار)، أي ما يعادل نسبة 64 في المائة، يمثل التزامات باستحقاقات الموظفين. وتُحدَّد الخصوم الناشئة عن استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة من قبل خبراء اكتواريين مستقلين، وقد أسفر التقرير الاكتواري لعام 2023 عن تسجيل خسارة اكتوارية كبيرة نشأت أساسا عن الانخفاض في معدل الخصم المكافئ (من 5,37 في المائة في عام 2022 إلى 5,03 في المائة في عام 2023) الذي سُجِّل فيما يتعلق بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة.

النسب المالية

20 - على الرغم من الانخفاض الملحوظ في نسب هيئة الأمم المتحدة للمرأة، لا يزال الكيان يظهر مركزاً مالياً سليماً. وبلغت قيمة الأصول المتداولة 899,36 مليون دولار مقابل الخصوم المتداولة وقدرها 93,17 مليون دولار، وبذلك يبلغ صافي الأصول المتداولة 806,19 ملايين دولار. وانخفضت نسبة التداول من 14,54 إلى 9,65، وهو ما يُعزى بشكل رئيسي إلى الزيادة في الحسابات المستحقة الدفع.

21 - وفيما يتعلق بنسبة الملاءة المالية، يعزى انخفاضها من 9,88 إلى 7,54 أساسا إلى زيادة في النقدية ومكافئات النقدية والحسابات المستحقة القبض والحسابات المستحقة الدفع. ويتجاوز مجموع الأصول مجموع الخصوم بمقدار 262,19 1 مليون دولار، مما يدلُّ على سلامة المركز المالي.

22 - وانخفضت نسبة النقدية ونسبة النقدية السريعة من 7,50 إلى 5,12، ومن 13,13 إلى 8,79 على التوالي، ويرجع ذلك أساسا إلى الزيادة في النقدية ومكافئات النقدية. وفي هذا الصدد، لا تزال الخصوم

المتداولة مغطاة بالنقدية ومكافئات النقدية، والاستثمارات القصيرة الأجل، والحسابات المستحقة القبض المتداولة. ويتضمن الجدول 3 من الفصل الثاني النسب المالية الرئيسية المستمدة من البيانات المالية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للسنتين المنتهيتين في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 و 31 كانون الأول/ديسمبر 2022.

الجدول 3 من الفصل الثاني

تحليل النسب

بيان النسبة	*31 كانون الأول/ديسمبر 2023*	*31 كانون الأول/ديسمبر 2022*
نسبة التداول[أ]		
نسبة الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة	9,65	14,54
نسبة مجموع الأصول إلى مجموع الخصوم[ب]		
نسبة الأصول إلى الخصوم	7,54	9,88
نسبة النقدية[ج]		
نسبة النقدية والاستثمارات القصيرة الأجل إلى الخصوم المتداولة	5,12	7,50
نسبة السيولة السريعة[د]		
نسبة النقدية والاستثمارات القصيرة الأجل والحسابات المستحقة القبض إلى الخصوم المتداولة	8,79	13,13

المصدر: تحليل المجلس للبيانات المالية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

(أ) يدل ارتفاع النسبة على قدرة الكيان على تسديد خصومه القصيرة الأجل.

(ب) ارتفاع النسبة مؤشر جيّد على الملاءة المالية.

(ج) نسبة النقدية مؤشر على ما يملكه الكيان من سيولة، إذ أنها تقيس حجم النقدية أو مكافئات النقدية أو الأموال المستثمرة المتوافرة ضمن الأصول المتداولة لتغطية الخصوم المتداولة.

(د) نسبة السيولة السريعة هي نسبة أكثر تحفظا من نسبة التداول لأنها لا تشمل المخزون والأصول المتداولة الأخرى التي يكون من الأصعب تحويلها إلى نقدية. ويدلُّ ارتفاع النسبة على أن الوضع الحالي يتسم بمستوى أعلى من السيولة.

3 - إدارة الميزانية

23 - تُحدِّد الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 التوجه الاستراتيجي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وأهدافها والنُهُج التي اعتمدتها لدعم الجهود الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات على المستوى العالمي. وفي هذا السياق، تستخدم الهيئة المذكرات الاستراتيجية لمواءمة توجهاتها العالمية مع الأولويات المحلية التي تواجهها المكاتب الميدانية.

24 - وكما هو محدد في المبادئ التوجيهية التقنية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة[1]، فإن خطة العمل هي أداة إدارية رئيسية لتحقيق النتائج المحددة في المذكرات الاستراتيجية في دورة سنوية أو دورة كل سنتين. وتنص

(1) لدى الهيئة مبادئ توجيهية لفترات السنتين، وهي الإرشادات التقنية المفصلة خطوة بخطوة لخطة عمل المقر للفترة 2022-2023؛ والإرشادات التقنية المفصلة خطوة بخطوة لخطة عمل المكاتب الإقليمية للفترة 2023-2024؛ والإرشادات التقنية المفصلة خطوة بخطوة لخطة عمل المكاتب القطرية للفترة 2023-2024.

هذه المبادئ التوجيهية أيضا على كيفية تخصيص الأموال والموارد وتوفر أساسا للرصد والإبلاغ وتقييم القيمة مقابل المال.

25 - وبالإضافة إلى ذلك، تنص هذه المبادئ التوجيهية على أن تستمر الموافقة على مخصصات الموارد العادية على أساس سنوي لاستيعاب الموارد العادية المحدَّثة، وتشير أيضًا إلى ضرورة استعراض جميع التكاليف لضمان مواءمتها مع الحدود القصوى للمخصَّصات. وفيما يتعلق بالموارد غير الأساسية، تنص المبادئ التوجيهية على أن وحدات العمل مطالبة بتقديم تقديرات واقعية للموارد عند تقديم خطة العمل، والتي تشمل الموارد المتاحة والموارد التي يتعين تعبئتها.

26 - وتوفر معايير ومنهجية صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لتخصيص الموارد العادية، الصادرة في 20 تموز/يوليه 2009، المعايير التي تخصص هيئة الأمم المتحدة للمرأة الموارد الأساسية بموجبها. وتأخذ هذه المنهجية في الاعتبار قواعد البيانات العالمية فقط، حيث تم تنظيم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي وليس على المستوى القطري؛ ولذلك، فهي تضع صيغة لتوزيع الموارد الأساسية وفقا لهذا الهيكل، حيث تُوزَّع نسبة 80 في المائة من هذه الأنواع من الموارد على المناطق الجغرافية وتُخصَّص نسبة 20 في المائة المتبقية لأنشطة أخرى، مثل الأنشطة المواضيعية والأقاليمية وأنشطة التوعية وغيرها (يُشار إليها فيما يلي باسم "صيغة 80-20").

27 - وتجدر الإشارة إلى أن إرشادات خطة عمل المقر للفترة 2024-2025، الصادرة في 2 تشرين الأول/أكتوبر 2023، تحافظ على المنهجية المشار إليها أعلاه.

منهجية عفا عليها الزمن لتخصيص الموارد الأساسية

28 - قام المجلس بتحليل منهجية تخصيص الموارد العادية ولاحظ أن هيئة الأمم المتحدة لم تقم منذ عام 2009 بتقييم صيغة 80-20 التي تعتمدها لتوزيع الموارد الأساسية من أجل تكييفها مع التحديات والتغيرات التي واجهتها الهيئة على مر الزمن. ويزداد هذا الأمر أهمية إذا ما أُخذ في الاعتبار أن المبلغ الإجمالي للموارد الأساسية في عام 2009 كان يبلغ 31 مليون دولار، وأنه يبلغ حاليا 65 مليون دولار.

29 - وانعكس ما سبق في الحالات التالية:

(أ) استندت المنهجية إلى المؤشرات التي نشأت من عام 2004 إلى عام 2009 للتقديرات الإقليمية، مثل مؤشر التنمية الجنسانية ودليل التنمية البشرية وغيرهما، مما أدى إلى الإبقاء على النسبة المئوية المستخدمة لتخصيص الموارد لكل مكتب إقليمي دون أي تعديلات وبنفس النسبة حتى الآن؛

(ب) على نفس المنوال، لم تكن هناك أي سياسات أو إجراءات أو إرشادات تحدد المعايير التي ستستخدمها الهيئة لتعيين المبالغ المحددة التي سيتم تخصيصها من المستوى الإقليمي إلى المستوى القطري؛

(ج) عند مقارنة المبادئ التوجيهية المذكورة أعلاه لفترتي السنتين 2022-2023 و 2024-2025، لوحظ أن منهجية الموارد الأساسية لم تُذكر في الإرشادات التي غطت الفترة الأولى ولكنها ظهرت في الإرشادات التي تغطي فترة السنتين الثانية؛

(د) على الرغم من كون المنهجية التي أعدَّها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في عام 2009 نصت على أن أي تغييرات ستُنفذ تدريجيا في دورة الخطة الاستراتيجية للفترة 2012-2016،

تبين للمجلس أنه قد أبقي على هذه المنهجية في دورتي التخطيط الاستراتيجي اللاحقتين (2018-2021 و 2022-2025) ولم تطرأ تحديثات في تشرين الأول/أكتوبر 2023.

30 - ويرى المجلس أن توزيع الموارد الأساسية، استنادا إلى منهجية وضعها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في عام 2009 ونقلها إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة، دون إجراء استعراض مناسب منذ أكثر من عشر سنوات، يمكن أن يؤثر على عملية تخصيص الموارد العادية التي تقوم بها الهيئة، حيث إن المتغيرات المتعلقة بالواقع الراهن للبلدان التي تُنفَّذ فيها ولايتها لا تُدرَج بشكل كاف.

31 - ويرى المجلس أيضا أن توزيع الموارد الأساسية على المستوى الإقليمي فقط يحتاج إلى النظر في معيار موضوعي لتخصيص الموارد على المستوى القطري من أجل ضمان الدقة في تحديد الموارد التي ستُخصَّص على هذا المستوى.

32 - **ويوصي المجلس بأن تقيّم هيئة الأمم المتحدة للمرأة المنهجية المستخدمة لمعدلات توزيع الموارد الأساسية على جميع مستويات الإدارة من أجل إدراج أحدث المعلومات عن واقع الهيئة وعملياتها في الميدان.**

33 - **ويوصي المجلس بأن تضع هيئة الأمم المتحدة للمرأة معايير لتوزيع الموارد الأساسية من المكاتب الإقليمية إلى المكاتب القطرية من أجل إضفاء الموضوعية على عملية التخصيص.**

34 - وقد قبلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة هاتين التوصيتين.

عدم الدقة في تخصيص موارد خطط العمل

35 - قام المجلس بفحص الموارد المقدَّرة في خطط العمل على المستويات المؤسسي والإقليمي والقطري في نظام إدارة النتائج[2] حتى 19 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وقارنها بالموارد المخصصة لأنشطة عام 2023، ولاحظ أن هناك مراكز لتحديد التكاليف فيها نقص كبير في تقدير الموارد ومبالغة في تقديرها. وفيما يلي تفاصيل هذه الحالات:

(أ) مراكز تحديد التكاليف في المقر:

'1' أظهر ثمانية عشر مركزا من مراكز تحديد التكاليف مبالغة في التقدير بنسبة 20 في المائة على الأقل بين الموارد الأساسية المقدَّرة في خطط العمل والموارد المخصَّصة، وهو ما يمثل فجوة قدرها 6,19 ملايين دولار؛

'2' أظهرت ستة مراكز لتحديد التكاليف نقصا في التقدير بين موارد الميزانية المؤسسية المقدَّرة في خطط العمل والمخصصات بنسبة 40 في المائة على الأقل، وهو ما يمثل فجوة قدرها 4,66 ملايين دولار؛

(2) يشكل نظام إدارة النتائج الأداة المؤسسية التي تستخدمها جميع المكاتب الميدانية ووحدات المقر للتخطيط والرصد والإبلاغ في ضوء خطة العمل وتوفير الروابط مع الخطة الاستراتيجية للهيئة.

‘3’ أظهر ثمانية عشر مركزا من مراكز تحديد التكاليف نقصا في التقدير بنسبة 24 في المائة على الأقل بين الموارد غير الأساسية المقدَّرة في خطط العمل والموارد المخصصة، وهو ما يمثل فجوة قدرها 47,4 مليون دولار؛

(ب) مراكز تحديد التكاليف في المكاتب الإقليمية والقطرية:

‘1’ أظهر أحد عشر مركزا من مراكز تحديد التكاليف في المكاتب القطرية مبالغة في التقدير بنسبة 45 في المائة على الأقل بين الموارد الأساسية المقدَّرة في خطط العمل والموارد المخصَّصة، وهو ما يمثل فجوة قدرها 5,04 ملايين دولار؛

‘2’ أظهرت ستة من مراكز تحديد التكاليف في المكاتب القطرية مبالغة في التقدير بنسبة 20 في المائة على الأقل بين موارد الميزانية المؤسسية المقدرة في خطط العمل والمخصَّصات، وهو ما يمثل فجوة قدرها 1,1 مليون دولار؛

‘3’ أظهرت ستة من مراكز تحديد التكاليف (أربعة مكاتب قطرية ومكتبان إقليميان) نقصا في التقدير بنسبة 35 في المائة على الأقل بين الموارد غير الأساسية المقدرة في خطط العمل والموارد المخصصة، وهو ما يمثل فجوة قدرها 12,42 مليون دولار.

36 - وبالإضافة إلى ذلك، لاحظ المجلس أنه لم يكن لدى هيئة الأمم المتحدة للمرأة آليات محددة تتضمن معايير للكشف عن الانحرافات الكبيرة بين الموارد المقررة والمخصصات الفعلية.

37 - ويرى المجلس أن عدم الدقة في تقدير الاحتياجات من الموارد وعدم التقدير الدقيق لتكاليف الأنشطة المقررة يمكن أن يكون لهما تأثير على تحقيق الأهداف التنفيذية والنتائج المبينة في المذكرات الاستراتيجية من جانب كل وحدة من وحدات العمل التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

38 - ويرى المجلس أن عدم المواءمة بين خطط العمل ومخصَّصات الموارد العادية ذات الصلة أو أهداف تعبئة الموارد للموارد غير الأساسية يمكن أن يؤثر على التزامات توزيع الموارد التي تعهدت بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمدفوعات المتصلة بأنشطتها.

39 - **ويوصي المجلس بأن تعيد هيئة الأمم المتحدة للمرأة تصميم الضوابط قبل الموافقة على خطط العمل، بهدف ضمان أن يكون تقدير الموارد قد تم تحديده بعناية وتقدير تكاليفه بدقة، وأن تتوافر لديه أموال كافية.**

40 - **ويوصي المجلس بأن تعيد هيئة الأمم المتحدة للمرأة تحديد آلياتها في مجال الرصد من أجل وضع معايير للكشف عن الانحرافات الكبيرة بين خطط العمل ومخصصات الموارد، الأمر الذي يمكّن الهيئة من تنفيذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب.**

41 - وقد قبلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة هاتين التوصيتين.

4 - إدارة البرامج

نقاط ضعف في دورة حياة أنشطة الضمان

42 - تحدد سياسة نهج مراجعة حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة، الصادرة في 13 كانون الأول/ديسمبر 2012، نموذجًا قائما على تقييم المخاطر لإجراء عمليات مراجعة حسابات المشاريع التي ينفذها الشركاء في البرامج. وبالمثل، يحدد إجراء نهج مراجعة الحسابات، الذي صدر أيضا في 13 كانون الأول/ديسمبر 2012، مراحل أنشطة الرقابة (مراحل التخطيط والإعداد ومراجعة الحسابات والإبلاغ والامتثال)، وتواريخ حدوثها. ويشير هذا الإجراء أيضا إلى أن تقرير مراجعة الحسابات، الذي يتولى إعداده الشركاء في مراجعة الحسابات، ينبغي أن يقدم إلى جهة التنسيق المعنية بمراجعة الحسابات المنفذة على الصعيد الوطني في شعبة التنظيم والإدارة بمقر هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بحلول 30 نيسان/أبريل من السنة التالية للإغلاق المالي.

43 - وتنص كل من السياسة والإجراءات المذكورة أعلاه على أن المعيار الرئيسي لتخطيط أنشطة الضمان هو نفقات الشركاء المسجلة في نظام التخطيط المركزي للموارد الذي تستخدمه هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

44 - وبالإضافة إلى ذلك، توفر الوثيقة المعنونة "إجراءات البت في توصيات مراجعة الحسابات الناشئة عن مراجعة حسابات الشركاء في المشاريع"، الصادرة في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2020، الطريقة التي تضمن معالجة جميع النتائج والتوصيات والمخاطر التي يتم تحديدها أثناء مراجعة حسابات الأنشطة البرنامجية وأنشطة المشاريع وتنفيذها ورصدها من قبل الشركاء في الوقت المناسب، أي في موعد أقصاه 31 كانون الأول/ديسمبر من السنة التي جرت فيها مراجعة حسابات الشركاء المعنيين.

45 - وتشير هذه الوثيقة أيضا إلى دورة حياة أنشطة الضمان، بما في ذلك استعراض تقرير مراجعات حسابات الشركاء، والذي يجب أن ينظر في النتائج والتوصيات ويكيف الإجراءات التصحيحية وفقا لذلك.

46 - وعلاوة على ذلك، يرد في هذه الوثيقة أن النتيجة المالية هي الكشف عن مبلغ غير مبرَّر أو مصروفات غير مستوفية للشروط في تقرير مراجعة حسابات الشركاء. وفي هذا الصدد، لا تصبح كل النتائج المالية بالضرورة نفقات غير مستوفية للشروط.

47 - وقام المجلس بتحليل المراحل في دورة حياة أنشطة الضمان للسنتين الماليتين 2021 و 2022، ونتيجة لهذا الاستعراض، تبين ما يلي:

'1' عدم معالجة مسألة عدم تقديم تقارير مراجعة الحسابات وخطط العمل الخاصة بالشركاء في البرامج في الوقت المناسب

48 - خططت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أنشطة الضمان الخاصة بها المتعلقة بنفقات الشركاء في البرامج لعام 2022 في تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه وأبلغت جميع وحدات العمل بهذه الخطة في 16 شباط/فبراير 2023. وكان من المقرر الانتهاء من أنشطة الضمان هذه بحلول 30 نيسان/أبريل 2023، على النحو المشار إليه في السياسة؛ ولكن بسبب التأخير في تسجيل النفقات في الدفاتر المحاسبية، قررت هيئة الأمم المتحدة تحديد موعد إنجاز مختلف في الاختصاصات (31 أيار/مايو 2023)، بالتعاون مع مراجعي الحسابات المكلفين بأداء أنشطة الضمان.

49 - وبالمثل، وبمجرد استلام النفقات النهائية لجميع الشركاء في البرامج، قررت الهيئة تنفيذ خطة ثانية لمراجعة حسابات الشركاء في 20 نيسان/أبريل 2023، من أجل الوصول إلى مستوى مناسب من الضمان بشأن مصروفات الشركاء.

50 - واستعرض المجلس تقرير مراجعة حسابات الشركاء في البرامج لكل من خطتي مراجعة الحسابات واكتشف المجلس الحالتين التاليتين:

(أ) حتى 17 تشرين الأول/أكتوبر 2023، كان لا يزال هناك تقارير مراجعة حسابات يتعين أن يقدمها مراجعو الحسابات المسؤولون عن أنشطة الضمان. وكانت تفاصيل خطط مراجعة الحسابات على النحو التالي:

'1' الخطة الأولى لمراجعة الحسابات: كان هناك ستة شركاء في البرامج تأخر تقديم تقارير مراجعة الحسابات الخاصة بهم لأكثر من أربعة أشهر. وتتعلق هذه التقارير بمصروفات الشركاء التي بلغت 623 597 دولارا؛

'2' الخطة الثانية لمراجعة الحسابات: كان 62 تقريراً من أصل 153 تقريراً من تقارير مراجعة الحسابات (41 في المائة) لا تزال بانتظار أن يقدِّمها مراجعو الحسابات المسؤولون عن أنشطة الضمان؛

(ب) تم تسليم ما مجموعه 135 من أصل 455 تقريرا من تقارير مراجعة الحسابات (30 في المائة) من الخطة الأولى بعد إغلاق البيانات المالية لعام 2022، في 28 نيسان/أبريل 2023. وفي هذا السياق، تضمَّن 48 من تلك التقارير البالغ عددها 135 تقريرا نتائج مراجعة مالية بلغ مجموعها 999 374 دولارا.

51 - وعلى نفس المنوال، تم التحقق، خلال استعراض خطط العمل المتصلة بالنتائج التي اكتشفت في أنشطة الضمان لنفقات الشركاء في البرامج لعام 2021، من أن 69 من أصل 615 خطة عمل (11 في المائة)، في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2023، كانت لا تتضمن حالة تنفيذ النتائج الناشئة عن أنشطة الضمان تلك.

52 - ويرى المجلس أن حالات التأخر في تقديم تقارير مراجعة حسابات الشركاء في البرامج وعدم متابعة خطة العمل يمكن أن يؤديا إلى عدم تسوية النتائج المالية في الوقت المناسب. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي التأخر في تقديم تقارير مراجعة حسابات الشركاء في البرامج إلى التأخر في الاعتراف بالنفقات المحتملة غير المستوفية للشروط التي تم تحديدها في عمليات مراجعة حسابات الشركاء في البرامج، مما يؤثر على الاعتراف بتلك الموارد. وبالمثل، قد يؤثر هذا الوضع على التأكد من أن هذه الأموال قد استخدمت بشكل صحيح للغرض الذي خُصِّصت من أجله.

53 - **ويوصي المجلس بأن تُنفِّذ هيئة الأمم المتحدة للمرأة تنبيها وقائيا يسمح بالمراقبة الفعالة لكل مرحلة من مراحل دورة حياة أنشطة الضمان على جميع مستويات الإدارة.**

54 - وقد قبلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة هذه التوصية.

'2' التأخر في تسجيل نفقات الشركاء في البرامج

55 - تم الانتهاء من ترحيل أرصدة سلف الشركاء في البرامج لعام 2022 في نظام كوانتوم للتخطيط المركزي للموارد في بداية الربع الثالث من عام 2023. وبالتالي، كانت تصفية سلف الشركاء وإغلاق المشاريع لا تزال جارية ومن المتوقع أن تعود الأمور إلى طبيعتها بحلول نهاية عام 2023.

56 - وفي هذا السياق، استعرض المجلس نفقات الشركاء في البرامج المسجَّلة في دفاتر الحسابات العامة في نظام كوانتوم، ولوحظ أن مستوى نفقات الشركاء في البرامج المسجَّلة حتى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2023 في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الأول/أكتوبر كان أقل بنسبة 63,40 في المائة عن عام 2022 وأقل بنسبة 70,07 في المائة عن عام 2021، الأمر الذي أدى إلى تأخير عملية التخطيط لأنشطة الضمان لعام 2023، نظراً لأن المعيار الرئيسي لهذه العملية هو النفقات التي تكبَّدها الشركاء.

57 - وبالإضافة إلى ذلك، كان مبلغ سلف الشركاء غير المسددة المسجلة في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2023 بقيمة 722 399 106 دولارا، وهو مبلغ أعلى بنسبة 42,86 في المائة من المبلغ المسجَّل في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2022 (74 477 409 دولارات) وأعلى بنسبة 42,91 في المائة من المبلغ المسجَّل في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2021 (74 450 873 دولارا).

58 - وتزداد أهمية ما سبق ذكره أعلاه بالنظر إلى أن مجلس مراجعي الحسابات سبق أن حدد في تقريره السابق مجالا للتحسين في تسجيل نفقات الشركاء في البرامج (A/78/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرات 71-79).

59 - ويرى المجلس أن استخدام مصروفات الشركاء في البرامج كمعيار رئيسي لتصميم خطة مراجعة حسابات أنشطة الضمان قد يعني أن الشركاء الذين لديهم نقص في تنفيذ الأنشطة والسلف مستحقة السداد قد لا يتم إدراجهم نظرا لحالات التأخر في تسجيل هذه المعاملات.

60 - **ويوصي المجلس بأن تقيِّم هيئة الأمم المتحدة للمرأة ما إذا كان ينبغي توسيع نطاق المعايير الحالية لتخطيط أنشطة الضمان حرصا على تنفيذها بكفاءة وفي الوقت المناسب، وتوفير معلومات مالية دقيقة عن الموارد المحوَّلة إلى الشركاء في البرامج.**

61 - وقبلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة هذه التوصية وأشارت إلى أنها تمضي قدما في صياغة سياسة وإجراءات جديدة لأنشطة الضمان تراعي تقييم معايير التخطيط الجديدة لهذه المسألة.

'3' السياسة التي طال انتظارها بشأن أنشطة الضمان

62 - على الرغم من أن الهيئة كانت تعكف على صياغة بنود جديدة من نظامها المالي تتعلق بأنشطة الضمان، تحقق المجلس من أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة لم تكن قد استعرضت سياسة نهج مراجعة الحسابات وإجراءات نهج مراجعة الحسابات في تشرين الأول/أكتوبر 2023، وهو ما لا يتماشى مع تاريخ الاستعراض في نيسان/أبريل 2023 المحدد في السياسة والإجراءات المذكورتين أعلاه.

63 - وعلاوة على ذلك، مع أن الهيئة قد حددت مستويات المخاطر للشركاء في البرامج، لم تتضمن السياسة أو الإجراءات أي معايير لتحديد مستويات مخاطر المشاريع.

64 - وبالإضافة إلى ذلك، لوحظ أن تعريفي "مشروع" و "شريك في البرامج" استُخدما بشكل غير واضح لنفس الغرض في السياسة والإجراءات المذكورتين أعلاه. فعلى سبيل المثال، تشير الفقرة 5-4-1 من سياسة نهج مراجعة الحسابات إلى أن "نسبة التغطية الإجمالية المستهدفة لمراجعة الحسابات هي 40 في المائة على الأقل من مجموع نفقات مشاريع المنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية غير التابعة للأمم المتحدة خلال فترة مراجعة الحسابات".

65 - ويرى المجلس أن الاستخدام غير الواضح لمصطلحي "الشركاء في البرامج" و "المشاريع" في السياسة والإجراءات قد يؤدي بوحدة الأعمال المسؤولة عن تنفيذ هذه العملية إلى إساءة تفسيرهما عند الإشارة إلى مستويات المخاطر والمراحل المختلفة لدورة حياة أنشطة الضمان.

66 - **ويوصي المجلس بأن تعجِّل هيئة الأمم المتحدة للمرأة بمراجعة سياساتها وإجراءاتها المتعلقة بأنشطة الضمان بهدف توحيد استخدام مصطلحي "الشركاء في البرامج" و "المشاريع" للتوصل إلى تعريف واضح لوحدات العمل.**

67 - وقد قبلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة هذه التوصية.

5 - عملية الدفع المالي

عدم تسوية حساب المقاصة النقدية بين الصناديق في الوقت المناسب

68 - في كانون الثاني/يناير 2023، نفذت هيئة الأمم المتحدة للمرأة نظاماً جديداً للتخطيط المركزي للموارد يعرف بنظام كوانتوم (Quantum)، يدعم إعداد البيانات المالية للهيئة ويديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي). وقد استعيض بنظام كوانتوم عن نظام أطلس السابق.

69 - وسعيا لإنشاء إطار للتعاون وتحديد الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بتشغيل وإدارة المعلومات الخاصة بالهيئة في نظام كوانتوم، وقعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة والبرنامج الإنمائي مذكرة تفاهم في آذار/مارس 2023 واتفاق مستوى الخدمات في أيار/مايو 2023. وتؤكد هاتان الوثيقتان أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة هي الجهة المالكة وهي المسؤولة عن إدارة المعلومات الموجودة في النظام.

70 - وفيما يتعلق بالخاصيات الوظيفية لنظام كوانتوم، وخلافا لنظام أطلس الذي اعتبر البرنامج الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وحدتي أعمال في إطار الكيان القانوني نفسه، فإن هيكل النظام المركزي الجديد لتخطيط الموارد يتطلب معاملة منفصلة لهذين الكيانين. وبالتالي، فإن لكل منهما دفاتر الحسابات الخاصة به في نظام كوانتوم.

71 - وعلاوة على ذلك، يوفر البرنامج الإنمائي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم الإداري في مجالات مختلفة، بما في ذلك تولي مسؤولية خزانة الهيئة؛ وبالتالي، يقوم البرنامج الإنمائي بالدفع للمورِّدين نيابة عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

72 - وبهذه الطريقة، من منظور المعالجة المحاسبية، يُخصم المبلغ في البداية من حساب "النفقات" ليعكس الفاتورة، بينما يُقيَّد المبلغ نفسه في حساب "الحسابات المستحقة الدفع". وبمجرد اختيار فاتورة للدفع، تُخصم من حساب "الحسابات المستحقة الدفع" وتُقيَّد في "المقاصة النقدية بين الصناديق" مع البرنامج الإنمائي الذي يقوم بالدفع النقدي للبائعين. وتُعرف هذه العملية عادةً باسم "الدفع الوهمي".

73 - ولتسوية المدفوعات التي يقوم بها البرنامج الإنمائي، تُنفَّذ عملية تسمى "التسويات المصرفية الوهمية"، حيث تخصم المبالغ من حساب "المقاصة النقدية بين الصناديق" وتُقيَّد لحساب "المستحق للبرنامج الإنمائي". ولذلك، في هذه المرحلة، هناك يقين من المبالغ والأصناف التي تدين بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة للبرنامج الإنمائي من أجل المدفوعات للمورِّدين. وأخيرا، ولتصفية المبالغ المستحقة للبرنامج الإنمائي، تخصم هيئة الأمم المتحدة للمرأة من حسابات المقاصة النقدية وتُقيّد لحساب "المستحق للبرنامج الإنمائي/المستحق عليه".

74 - وأثناء مراجعة البيانات المالية، استعرض المجلس أرصدة حساب "المقاصة النقدية بين الصناديق"، التي بلغت 7,5 ملايين دولار من الحسابات المستحقة الدفع في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023. ولوحظ من هذا الاستعراض أنه في تاريخ التصديق على البيانات المالية، أي في 30 نيسان/أبريل 2024، كانت هناك مدفوعات لم تتم تسويتها بقيمة 1,6 مليون دولار، وقد تابعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مسألة هذه المدفوعات مع البرنامج الإنمائي للتحقق من سبب عدم تسويتها. وترد في الجدول 4 من الفصل الثاني تفاصيل المدفوعات القديمة التي لم تتم تسويتها في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

الجدول 4 من الفصل الثاني

المدفوعات التي لم تتم تسويتها

(بدولارات الولايات المتحدة)

المدفوعات القديمة	*المبلغ*	*النسبة المئوية*
أقل من 30 يوما	558 986	34,5
31-90 يوما	2 015	0,1
91-180 يوما	920 394	56,9
أكثر من 181 يوما	137 795	8,5
المجموع	**1 619 190**	**100**

المصدر: مجلس مراجعي الحسابات، استنادا إلى البيانات التي قدَّمتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

75 - وفي أيار/مايو 2024، استفسر المجلس من الهيئة عن حالة المدفوعات التي لم تتم تسويتها، وأشارت الإدارة إلى أنه تم تحديث المبلغ بواسطة آخر تقرير عن المدفوعات البينية أعدَّه البرنامج الإنمائي، والنتيجة أنه لم تتم تسوية مبلغ بقيمة 541 176 دولارا.

76 - ويرى المجلس أن عدم إجراء تسويات دورية للمدفوعات التي يسدِّدها البرنامج الإنمائي نيابة عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة يؤدي إلى أثر تراكمي على الأرقام المالية المستحقة السداد، مما قد يؤدي إلى فقدان السيطرة على المدفوعات التي يسدِّدها البرنامج الإنمائي أو حالات تأخير أو عدم دقة المدفوعات للمورِّدين.

77 - وبالإضافة إلى ذلك، قد تؤدي أرقام الديون التي لا تتم تسويتها مع البرنامج الإنمائي إلى زيادة الأرصدة النقدية، نظرا لعدم تمكن هيئة الأمم المتحدة للمرأة من تصفية الديون إلى أن تتم تسوية هذه الأرقام. وبالتالي، لا ينعكس وضع الأرصدة النقدية والحسابات المستحقة الدفع بشكل مناسب.

78 - **ويوصي المجلس بأن تقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بمعالجة عدم تسوية المدفوعات التي سدَّدها البرنامج الإنمائي نيابة عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة خلال عام 2023.**

79 - **ويوصي المجلس بأن تقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بإجراء تسوية مع البرنامج الإنمائي مرة واحدة في الشهر على الأقل للتحقق من المدفوعات التي يسدِّدها البرنامج الإنمائي نيابة عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وذلك لتجنب المدفوعات التي لم تتم تسويتها منذ فترة طويلة.**

80 - وقد قبلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة هاتين التوصيتين.

6 - الشراكات مع القطاع الخاص

التباينات في تقارير اللجان الوطنية

81 - في كانون الثاني/يناير 2022، أصدرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إرشادات بشأن إنشاء لجان وطنية في الأسواق الجديدة، تنص على أن اللجان الوطنية هي منظمات مستقلة غير ربحية وغير حكومية أنشئت لتوليد دعم سياسي ومالي أكبر للهيئة. وتقوم هذه المنظمات بأنشطة جمع الأموال لدعم برامج هيئة الأمم المتحدة للمرأة في جميع أنحاء العالم. وبالمثل، تخضع اللجان الوطنية، المعروفة أيضًا باسم الشركاء، للقوانين المحلية ويخضع إنشاؤها لتلك القوانين باعتبارها منظمات مستقلة وقائمة بذاتها.

82 - وعلاوة على ذلك، تنص الإرشادات المذكورة أعلاه على أن اتفاق الاعتراف هو العقد القياسي الذي يحدِّد شروط وأحكام العلاقة بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة وكل لجنة وطنية. وبالمثل، تشير الإرشادات إلى أن اتفاق الشركاء المشترك هو العقد الذي ينفذ اتفاق الاعتراف، والذي يتألف من خطة الشركاء المشتركة ووثائق الإبلاغ الأخرى ذات الصلة، من قبيل ما يلي:

(أ) التقارير المرحلية نصف السنوية والسنوية التي يُعرَض فيها أداء الشركاء؛

(ب) تقرير الإيرادات والتكاليف، حيث يقدم الشريك الإيرادات المتوقعة والمقدَّرة والفعلية من جمع الأموال والإيرادات والنفقات الأخرى باستخدام النموذج الخاص بكل منها؛

(ج) تقرير تحويل المساهمات، الذي يقدم فيه الشريك إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقريراً يوضح المساهمات التي تم جمعها ويلخص جميع الإيرادات الإجمالية الواردة وصافي المبالغ المحوَّلة وأي قيود مطبَّقة على الأموال التي جُمعت. ويحرص الشريك على أن تكون المساهمات المحوَّلة إلى الهيئة مساوية للمبالغ التي يجري تحويلها إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة وفقاً لتقرير تحويل المساهمات.

83 - وفيما يتعلق بمعلومات البيانات المالية للجان الوطنية، ينص اتفاق الاعتراف الموحَّد على أن يقدم الشريك بيانات مالية سنوية مراجَعة عن السنة التقويمية، تتولى فيها عملية مراجعة الحسابات شركة مرخَّص لها بإصدار آراء مراجعة الحسابات وفقاً للمتطلبات الوطنية.

84 - واستعرض المجلس التقارير التي قدَّمتها اللجان الوطنية، وعددها 12، إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة خلال عام 2022 والتقارير المتعلقة بالأشهر الستة الأولى من عام 2023. ولوحظت بناء على هذا التحليل الحالات التالية:

(أ) كانت هناك تباينات بين التقارير المرحلية السنوية لثلاث لجان وطنية لعام 2022 ومبالغ التحويلات المقيَّدة في السجلات المحاسبية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛

(ب) كان هناك فرق بين التحويلات المالية لعام 2022 التي أبلغت عنها إحدى اللجان الوطنية من خلال تقرير الإيرادات والتكاليف الخاص بها ومبلغ المساهمات المقيَّدة في السجلات المحاسبية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛

(ج) كانت هناك تفاوتات بين التحويلات المالية لعام 2022 التي أبلغت عنها ثلاث لجان وطنية من خلال تقرير تحويل المساهمات ومبالغ التحويلات المقيَّدة في السجلات المحاسبية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتعزى هذه التباينات إلى أخطاء تحريرية.

85 - وبالإضافة إلى ذلك، استُعرضتْ تحويلات اللجان الشريكة الاثنتي عشرة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبياناتها المالية للأعوام 2020 و 2021 و 2022. ولوحظ وجود تناقضات بين ما أبلغت عنه اللجان الوطنية في بياناتها المالية المعدَّة على أساس الاستحقاق، والتحويلات المقيَّدة في السجلات المحاسبية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

86 - ولاحظ المجلس أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة تعاملت في السنوات 2020 و 2021 و 2022 مع لجان وطنية لم تقدِّم الحد الأدنى من المعلومات المطلوبة بشأن البيانات المالية (انظر الجدول 5 من الفصل الثاني).

الجدول 5 من الفصل الثاني

عدد اللجان الوطنية التي لم تقدِّم معلومات البيانات المالية

المعلومات المطلوبة	*2020*	*2021*	*2022*
بيان المركز المالي	1	–	–
بيان الإيرادات/النفقات الشاملة	1	–	–
بيان التدفقات النقدية	5	6	6
الملاحظات على البيانات المالية	2	3	3
تقرير مراجع الحسابات المستقل	–	2	–

المصدر: مجلس مراجعي الحسابات، استنادا إلى البيانات التي قدَّمتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

87 - ويرى المجلس أن التباينات التي لوحظت بين التحويلات التي أبلغت عنها اللجان الوطنية وأرقام الإيرادات التي تحتفظ بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة من هذه المنظمات تدل على عدم وجود ضوابط فعالة لرصد هذا النوع من أنشطة جمع الأموال، الأمر الذي قد يؤثر على موثوقية الموارد التي يتم جمعها وحسن توقيتها ودقتها من خلال هذه الطريقة والإفصاح اللاحق الذي على الهيئة أن تقدِّمه إلى جهاتها صاحبة المصلحة.

88 - **ويوصي المجلس بأن تستعرض هيئة الأمم المتحدة للمرأة الحد الأدنى من معلومات البيانات المالية المطلوبة من اللجان الوطنية، بهدف أن يتمكن الشركاء من تقديم معلومات مجدية وفقا لمعاييرهم المحاسبية الوطنية.**

89 - **ويوصي المجلس بأن تعيد هيئة الأمم المتحدة للمرأة تصميم عملية الاستعراض المتصلة بالتقارير التي تقدِّمها اللجان الوطنية للحصول على معلومات دقيقة ومناسبة التوقيت عن أنشطة جمع الأموال التي يقوم بها الشركاء.**

90 - وقد قبلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة هاتين التوصيتين.

7 - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

عدم وجود رقابة على الفصل بين الواجبات في نظام كوانتوم

91 - تنص سياسة إطار الرقابة الداخلية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، الصادرة في 8 آب/أغسطس 2023، على الفصل بين الواجبات بوصفه من الضوابط الرئيسية لتقليل مخاطر الأغلاط أو الغش إلى الحد الأدنى. ويدعم هذه السياسة الإجراءُ الخاص بإدارة ضوابط الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الصادر في 14 حزيران/يونيه 2021، والذي يسلِّط الضوء على "مبدأ أقل قدر من الامتيازات" في تحديد حقوق الوصول إلى البيانات.

92 - وعلاوة على ذلك، يُحدِّد إجراء تنفيذ إطار الرقابة الداخلية، الصادر في 11 آب/أغسطس 2023، مختلف المسؤوليات الموجودة في نظام كوانتوم ويتكوَّن من عناصر مختلفة تتعلق بدور ما، بما في ذلك إسناد ملف تعريفي بالأعمال ووظيفة تكميلية ومجال أعمال. كما أنه يضع مصفوفة تسمى "إطار الرقابة الداخلية على خيارات اقتران الأدوار وتضاربها" لتحديد الأدوار التي لا ينبغي إسنادها في آن واحد، لأنها تمثل أوجه تضارب محتملة.

93 - وأجرى المجلس استعراضا للمستخدمين الحاليين والأدوار الحالية المدرجة في نظام كوانتوم حتى 19 تشرين الأول/أكتوبر 2023. ونتيجة للاستعراض، تم الكشف عن 25 حالة تضارب في إسناد المهام، وهي حالات تتعارض مع مصفوفة إطار الرقابة الداخلية التي حدَّدتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وترد أدناه تفاصيل الحالات:

(أ) ثمانية عشر مستخدماً توجد لديهم حالات تضارب بين دور مستخدم العمليات المالية في الملفات التعريفية بالأعمال ودور متلقي المصروفات في الوظائف التكميلية؛

(ب) خمسة مستخدمين يوجد تداخل لديهم بين دور موظف التحقق في الملفات التعريفية بالأعمال ودور متلقي المصروفات في الوظائف التكميلية؛

(ج) أسندت إلى اثنين من المستخدمين عدة ملفات تعريفية بالأعمال، وهو ما لا ينبغي أن يسمح به النظام. كما جرى الفصل في حالة أحد هذين المستخدمين بين دور مدير المشروع في الملفات التعريفية بالأعمال ودور إنشاء القسائم في الوظائف التكميلية.

94 - وأكدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن 23 من حالات تضارب الأدوار هذه (انظر الفقرة 93 (أ) و (ب) أعلاه) حدثت نتيجة لعملية إسناد الأدوار التلقائية التي بدأها البرنامج الإنمائي أثناء تنفيذ النظام المركزي لتخطيط الموارد في كانون الثاني/يناير 2023.

95 - وبالمثل، أوضحت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن المشكلة المتعلقة بتعدد الملفات التعريفية بالأعمال المسندة إلى المستخدمين الاثنين (انظر الفقرة 93 (ج) أعلاه) تعزى إلى وجود تباين في توقيت مزامنة البيانات بين نظام كوانتوم للتخطيط المركزي للموارد والقدرة على الإبلاغ في نظام إدارة الوصول إلى الهوية.

96 - ويرى المجلس أن الحالات التي اكتشفت قد تشير إلى عدم وجود رقابة كافية لإتاحة تنفيذ اجراءات تصحيحية في أوانه عند حدوث تضارب في الأدوار داخل نظام كوانتوم، الأمر الذي قد يؤثر على مبدأ "أقل

قدر من الامتيازات" في تحديد حقوق الوصول إلى البيانات والفصل السليم بين الواجبات التي تتطلبها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عملياتها.

97 - وأخيرا، يرى المجلس أنه على الرغم من أن البرنامج الإنمائي هو الذي يدير النظام، كما هو منصوص عليه في مذكرة التفاهم واتفاق مستوى الخدمات، فإن الطرف المالك والمسؤول عن إدارة المعلومات هو هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبالتالي فإن الهيئة مدعوة بقوة إلى أن تكون لها السيطرة الكافية على معلوماتها وعلى من يمكنه الوصول إليها.

98 - **ويوصي المجلس بأن تجري هيئة الأمم المتحدة للمرأة استعراضا شاملا عند استحداث تعريف جديد لتضارب الأدوار في نظام كوانتوم لمنع وقوع المخاطر التي حدَّدتها الهيئة.**

99 - وقد قبلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة هذه التوصية.

جيم - إحالة المعلومات من قِبل الإدارة

1 - شطب النقدية والحسابات المستحقة القبض والممتلكات

100 - أبلغت هيئة الأمم المتحدة للمرأة المجلسَ، وفقا للبند 21-1 من نظامها المالي وقواعدها المالية، بأنها شطبت خسائر في الحسابات المستحقة القبض قدرها 930 122 دولارا. وبالإضافة إلى ذلك، لم يكن هناك شطب فيما يتعلق بالنقدية أو الممتلكات والمنشآت والمعدات.

2 - الهبات

101 - أبلغت هيئة الأمم المتحدة للمرأة المجلسَ، وفقا للبند 20-6 من نظامها المالي وقواعدها المالية، بأنها دفعت مبالغ على سبيل الهبة قدرها 380,57 17 دولارا في عام 2023.

3 - حالات الغش والغش المفترض

102 - وفقاً للمعيار 240 من المعايير الدولية لمراجعة الحسابات، يُخطِّط المجلس لمراجعاته للبيانات المالية تخطيطا يتيح له أن يتوقع بدرجة معقولة كشف الأخطاء الجوهرية والمخالفات، بما فيها الأخطاء والمخالفات الناجمة عن الغش. ومع ذلك، ينبغي ألا يُعتمد على مراجعتنا للحسابات لتحديد جميع الأخطاء أو المخالفات. فالمسؤولية عن منع الغش والكشف عنه تقع على عاتق الإدارة في المقام الأول.

103 - وأثناء مراجعة الحسابات، وجَّه المجلسُ استفسارات إلى الإدارة بشأن مسؤوليتها الرقابية عن تقييم مخاطر الغش الجوهرية والإجراءات القائمة من أجل تحديد مخاطر الغش والتصدي لها، بما في ذلك أي مخاطر غش محددة كشفتها الإدارة أو وُجِّه انتباهها إليها. واستفسر المجلس أيضا بشأن ما إذا كانت الإدارة على علم بأي حالات غش فعلية أو مشتبه فيها أو مزعومة، وشمل ذلك الاستفسارات الواردة من شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات. وشملت الاختصاصات الإضافية التي تنظِّم المراجعة الخارجية للحسابات حالات الغش والغش المفترض في قائمة المسائل الواجب الإشارة إليها في تقريرها.

104 - وفي عام 2023، أكمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية التابع للأمم المتحدة تحقيقاته في عشر حالات كانت قد صُنّفت في البداية على أنها حالات غش مفترض أو مخالفات مالية. وفي أربع من هذه الحالات، لم يثبت أي غش أو مخالفات مالية. وتم إثبات ست حالات شملت الاحتيال في الاستحقاقات،

وعدم الإفصاح عن أنشطة خارجية، وتضارب المصالح غير المُعْلَن، والتزوير. وبالإضافة إلى ذلك، كانت هناك ثلاث مذكرات إنجاز حول احتيال الشركاء في البرامج لم يُحدَّد المبلغ كميا فيها. وبشكل عام، تضمنت تلك الحالات مبالغ مثبتة تتعلق بغش مؤكد أو مفترض بلغ مجموعها 643 65 دولارا. وفيما يتعلق بإحدى الحالات، نجمت عن الغش خسارة قدرها 744,40 56 دولارا بالنسبة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وستُسجَّل الخسائر كمبالغ مشطوبة بمجرد استنفاد جميع سبل استرداد الأموال بالكامل.

105 - ولمعالجة الحالات المثبتة، تتخذ هيئة الأمم المتحدة للمرأة إجراءات وفقا للإطار القانوني لمعالجة عدم الامتثال لمعايير السلوك بالأمم المتحدة أو للاتفاقات المبرمة بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة والأطراف ذات الصلة.

106 - وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، كان مكتب خدمات الرقابة الداخلية يحقِّق في تسع حالات تنطوي على ادعاءات تتعلق بغش مفترض أو مخالفات مالية، بما في ذلك ادعاءات تتعلق بمخالفات في المشتريات، أو غش من جانب الشركاء في البرامج أو تضارب مصالح غير مُعْلَن.

دال - شكر وتقدير

107 - يعرب المجلس عن خالص تقديره وامتنانه لإدارة وموظفي هيئة الأمم المتحدة للمرأة على ما قُدِّم له من مساعدة وأبدي من تعاون أثناء إجراء مراجعة الحسابات.

(توقيع) **هو** كاي
المراجع العام للحسابات في جمهورية الصين الشعبية
رئيس مجلس مراجعي الحسابات

(توقيع) دوروثي **بيريس غوتييريس**
القائمة بأعمال المراقب المالي العام لجمهورية شيلي
(كبيرة مراجعي الحسابات)

(توقيع) بيير **موسكوفيتشي**
الرئيس الأول لديوان المحاسبة الفرنسي

24 تموز/يوليه 2024

المرفق

حالة تنفيذ التوصيات حتى السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	التوصية	رد الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق: نُفِّذت	قيد التنفيذ	لم تنفَّذ	تجاوزتها الأحداث
1 -	2020	A/76/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرة 32	يوصي المجلس بأن تقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتحديد وإدماج مستويات تحمل المخاطر لتوجيه عملية تقييم المخاطر، بغية تضمين درجة تحمل المخاطر في وقت تنفيذ تدابير تخفيف إضافية من أجل خفض تصنيف المخاطر أو حدتها لتصل إلى مستوى مقبول.	أبلغت هيئة الأمم المتحدة للمرأة المجلس بأنها تنفذ حدود تحمل المخاطر الواردة في التوجيهات المتعلقة بتقييم المخاطر والتحقق من صحة المخاطر، التي ترتبط ارتباطا وثيقا بعملية الاستعراض الفصلي للأعمال. وستوجه حدود تحمل المخاطر الإدارة بشأن درجة المخاطر المقبولة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لتحقيق أهدافها بينما تقوم بأعمالها ضمن الإطار العام لتقبل المخاطر. وعلاوة على ذلك، ستُستخدم الحدود لتنبيه المسؤولين عن المخاطر إلى الخروقات المتعلقة بتحمل المخاطر لكفالة أن يؤدي ذلك، عند الاقتضاء، إلى إحداث تغييرات في إجراءات التخفيف لتقليل احتمال حدوث المخاطر المحددة أو تأثيرها.	تحقق المجلس من أن التوجيهات المتعلقة بتقييم المخاطر والتحقق من صحة المخاطر، المؤرخة في تشرين الأول/أكتوبر 2023، تضمنت مقاييس النزعة إلى ركوب المخاطر ومستويات تحمل المخاطر أثناء عمليات تقييم المخاطر والتحقق من صحتها. وتُحدِّد هذه التوجيهات أيضا المواعيد النهائية لرصد ومراجعة المخاطر المرتبطة بها. ولذلك، يُعتبر أن هذه التوصية قد نُفِّذت.	X			
2 -	2021	A/77/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرة 41	يوصي المجلس بأن تعالج هيئة الأمم المتحدة للمرأة النتائج المالية لمراجعة حسابات الشركاء في الوقت المناسب، بهدف توليد اليقين بشأن الاستخدام السليم للموارد المحوَّلة إلى الشركاء.	أفادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بأنها حسنت الرصد المؤسسي الخاص بعمليات إغلاق النتائج المالية لمراجعة حسابات الشركاء عن طريق تعيين مسؤول مؤسسي معني بالعمليات لحافظة مراجعة حسابات الشركاء. وبالإضافة إلى ذلك، اكتسبت هيئة الأمم المتحدة للمرأة زخما وقامت بشكل مطرد بتسوية النتائج المالية المنبثقة عن مراجعة حسابات الشركاء، حيث بلغت معدل إغلاق بنسبة 74 في المائة للنتائج المالية غير المنفَّذة لعام 2021 في أيار/مايو 2024. وتواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة العمل عن كثب مع المكاتب لمعالجة الأسباب الجذرية المحددة للنتائج من خلال استعراض تقارير مراجعة حسابات الشركاء، والنظر في النتائج والتوصيات، وتكييف الإجراءات التصحيحية وفقا لذلك لإغلاق النتائج المالية المتبقية.	استعرض المجلس إجراءات حل توصيات مراجعة الحسابات الناشئة عن عمليات مراجعة حسابات شركاء المشاريع، والتي تضع رسما تخطيطيا لحل النتائج المالية في مختلف الحالات. وعلاوة على ذلك، لاحظ المجلس أن الهيئة كانت تعالج النتائج المالية، حيث أن 26 في المائة فقط من النتائج المالية تنتظر الحل حالياً، وهو ما يمثل تحسناً كبيراً مقارنة بالسنوات الأخيرة. وبالتالي، يُعتبر أن هذه التوصية قد نُفِّذت.	X			
3 -	2021	A/77/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرة 42	يوصي المجلس بأن تسوي هيئة الأمم المتحدة للمرأة النتائج المالية القديمة لمراجعة حسابات الشركاء بطريقة سريعة، من أجل	أبلغت الهيئة المجلس بأن الرصد المؤسسي الخاص بعمليات إغلاق النتائج المالية لمراجعة حسابات الشركاء قد تعزَّز بتعيين مسؤول مؤسسي معني بالعمليات لحافظة مراجعة حسابات الشركاء. وجرى إغلاق نتائج الفترة 2012-2017 بالكامل في عام 2022 من	استعرض المجلس حالة النتائج المالية القديمة لمراجعة حسابات الشركاء، حيث لا تزال 26 في المائة فقط من النتائج المالية من عام 2018 إلى 2020 لا بانتظار الحل، مما يدل على	X			

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	التوصية	رد الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق: نُفِّذت	قيد التنفيذ	لم تنفَّذ	تجاوزتها الأحداث
			توضيح استخدام الأموال المحوَّلة إلى الشركاء في السنوات السابقة.	خلال عملية تقييم حاسمة وحيدة. وفيما يتعلق بالفترة 2018–2020، قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتسوية 74 في المائة من النتائج المالية المذكورة في تقرير المجلس وهي تعمل على نحو وثيق مع المكاتب القطرية لإغلاق نسبة 26 في المائة المتبقية.	الجهود التي تبذلها الإدارة في معالجتها. ولذلك، يُعتبر أن هذه التوصية قد نُفِّذت.				
4 -	2021	A/77/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرة 74	يوصي المجلس بأن تنسِّق هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع أصحاب الأعمال التجارية والمستخدمين المستقبليين للنظام المركزي الجديد لتخطيط الموارد، "كوانتوم"، في عملية الشراء، لزيادة متطلبات النظام من أجل إعداد تقارير موحدة وحسنة التوقيت ومفيدة للمستخدمين، وتسجل بيانات عالمية لجميع مراحل دورة الشراء المتكاملة.	أبلغت الهيئة المجلس بأن فريق المشتريات قد تعاون مع المكاتب الميدانية والإقليمية، وشكل فريق عمل، وحدد متطلبات محددة للإبلاغ والرقابة استخدمت كأساس لوضع لوحة متابعة لتيسير الإشراف على أنشطة مشتريات هيئة الأمم المتحدة للمرأة ورصدها. وتمت مشاركة هذه المتطلبات مع البرنامج الإنمائي، الوصي الرئيسي على مركز البيانات التابع لنظام كوانتوم، بهدف ضمان مواءمتها بالكامل مع الاحتياجات التشغيلية لمركز البيانات. وبالتالي، نقلت البيانات ذات الصلة من الفريق المعني بنظام كوانتوم التابع للبرنامج الإنمائي إلى مستودع تخزين بيانات هيئة الأمم المتحدة للمرأة، الذي يعمل كمستودع مركزي، مما يسهل الوصول إلى البيانات الحيوية ويتيح إنشاء لوحات متابعة للمشتريات مصممة خصيصا لتلبية احتياجات هيئة الأمم المتحدة للمرأة في إعداد التقارير والاحتياجات التحليلية.	تحقق المجلس من أن الهيئة اضطلعت بعمل تعاوني مع المكاتب الميدانية لتحديد احتياجات مستخدمي نظام الإبلاغ عن دورة الشراء المتكاملة. وعلاوة على ذلك، لاحظ أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة أحرزت تقدما كبيرا في تقديم تقارير عن عملية الشراء تستند إلى المعلومات التي تدار في نظام كوانتوم. ولذلك، يُعتبر أن هذه التوصية قد نُفِّذت.	X			
5 -	2021	A/77/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرة 89	يوصي المجلس بأن تدرج هيئة الأمم المتحدة للمرأة جميع الاتفاقات المتعلقة بالمساهمات في الموارد العادية والموارد الأخرى في نظامها المركزي لتخطيط الموارد، من أجل تحويل هذه الموارد بالعملات الأجنبية تلقائيا إلى دولارات الولايات المتحدة.	أفادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بأنها عدّلت إجراءاتها لكفالة تسجيل جميع الموارد العادية المموَّلة من الاتفاقات المتعلقة بالمساهمات في نظام أطلس الذي عفا عليه الزمن الآن. وأظهرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا أن تقرير بيان المساهمات الآلي في نظام أطلس قد تم تحديثه باتفاقات الجهات المانحة للموارد العادية قبل أن تكمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة بياناتها المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021. وتُعتمد نفس الإجراءات وتُنفَّذ في النظام الجديد للتخطيط المركزي للموارد، كوانتوم، فيما يتعلق بالمساهمات في الموارد العادية.	تحقق المجلس من أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة عدَّلت إجراءاتها لكفالة تسجيل جميع الموارد العادية المموَّلة من الاتفاقات المتعلقة بالمساهمات في النظام الجديد للتخطيط المركزي للموارد، كوانتوم. وبناء على ذلك، يعتبر المجلس أن التوصية قد نُفِّذت.	X			

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	التوصية	رد الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق: نُفِّذت	قيد التنفيذ	لم تنفَّذ	تجاوزتها الأحداث
6 -	2021	A/77/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرة 109	يوصي المجلس بأن تنفذ هيئة الأمم المتحدة للمرأة خطة عمل من أجل تصحيح عدم الامتثال للدورات التدريبية الإلزامية.	أفادت الهيئة بأنها نفَّذت خطة عملها المتعلقة بالدورات الإلزامية، والتي تضمنت الإجراءات الرئيسية التالية: (أ) تقديم تقارير منتظمة عن إنجاز الدورات الإلزامية (كل ثلاثة أشهر وعند الطلب)؛ (ب) تسليط الضوء على المسؤولية عن إكمال الدورة التدريبية الإلزامية في توجيهات الموارد البشرية للموظفين الجدد (شهريا)؛ (ج) إدراج الإشارة إلى المتطلبات المتعلقة بالدورات الإلزامية في الرسائل الموجَّهة إلى الموظفين الجدد؛ (د) إنفاذ شرط إكمال الدورة التدريبية الإلزامية كشرط مسبق للموافقة على طلبات التدريب الإضافية المموَّلة من المنظمة؛ (هـ) تنفيذ التسجيل الآلي في الدورات الدراسية وإرسال إشعارات عند عدم إكمالها في نظام كوانتوم لإدارة التعلم؛ (و) توجيه رسالة عالمية إلى جميع الموظفين للتذكير بمتطلبات الدورات التدريبية الإلزامية.	تحقق المجلس من أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة قد نفَّذت خطة عمل استطاعت بها معالجة الحالة المُعايَنة، وبالتالي تحسين معدل امتثالها للدورات التدريبية الإلزامية. وبناء على ذلك، يُعتبر أن هذه التوصية قد نُفِّذت.	X			
7 -	2021	A/77/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرة 110	يوصي المجلس بأن تعيد هيئة الأمم المتحدة للمرأة تصميم ضوابط الرصد المتصلة بالدورات التدريبية الإلزامية من أجل التخفيف من مخاطر عدم الامتثال، مع تشجيع مشاركة جميع مستويات الإدارة في التزامات الموظفين هذه بطريقة وقائية.	أبلغت هيئة الأمم المتحدة للمرأة المجلسَ بأنها وضعت ونفذت نظاما للضوابط لتحسين الامتثال للدورات الإلزامية. ويتسم هذا النظام بالخصائص التالية: (أ) يمكن للمسؤولين المعينين الوصول لتشغيل تقارير الدورات الإلزامية في نظام كوانتوم؛ (ب) تم تحسين نظام كوانتوم لإدارة التعلم لتسجيل الموظفين الجدد تلقائيا في الدورات الإلزامية؛ (ج) أنشئ نظام إشعار تلقائي في نظام كوانتوم لإدارة التعلم لإرسال إشعارات تذكيرية بشأن إكمال الدورة التدريبية الإلزامية إلى الموظفين والمشرفين عليهم.	تحقق المجلس من ضوابط الرصد التي تنفذها الهيئة للسماح لوحدة الأعمال بالتنبيه استباقيا بشأن الامتثال للدورات الإلزامية. ولذلك، يُعتبر أن هذه التوصية قد نُفِّذت.	X			
8 -	2021	A/77/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرة 125	يوصي المجلس بأن تقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتحديث وتوثيق الأنشطة المتعلقة بأمن المعلومات، مع رصدها في الوقت المناسب، من أجل التخفيف من المخاطر المتعلقة بأمن المعلومات على جميع مستويات الإدارة (العالمي والإقليمي والقطري).	أفادت الهيئة بأنها قامت بتحديث ومواءمة إجراءات أمن المعلومات والامتثال في المكاتب الميدانية مع معيار خط الأساس الأدنى للأمن السيبراني الذي أصدرته الأمم المتحدة حديثا واعتمدته جميع الوكالات في الشبكة الرقمية والتكنولوجيا التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى. وبالإضافة إلى ذلك، رصدت الهيئة في الوقت المناسب الامتثال للأمن السيبراني وزادت من وضوحه بالنسبة للإدارة العليا، من خلال الاستعراض الفصلي للأعمال، كأحد مؤشرات الأداء الرئيسية التي يبلغ بشأنها إلى لجنة استعراض الأعمال التابعة لهيئة	تحقق المجلس من التقدم الذي أحرز في تحديث وتوثيق الأنشطة المتعلقة بأمن المعلومات. وقد أتاح ذلك للهيئة التخفيف من المخاطر المرتبطة بذلك على جميع مستويات الإدارة. ونتيجة لذلك، نُفِّذت هذه التوصية.	X			

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	التوصية	رد الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق: نُفِّذت	قيد التنفيذ	لم تنفَّذ	تجاوزتها الأحداث
				الأمم المتحدة للمرأة. ولوحظت زيادة في معدل امتثال المكاتب الميدانية لمعايير الأمن السييراني مقارنة بما كان عليه أثناء مراجعة الحسابات. وأدى ذلك إلى تحسن فهم أهمية أمن المعلومات بقدر كبير على جميع المستويات داخل المنظمة، والتأكيد على دوره الأساسي في العمليات. وأخيرا، نظمت الهيئة اجتماعات فصلية لشبكة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يمثلها مديرو عمليات المكاتب الميدانية وجهات التنسيق المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكل مكتب قطري. وكانت هذه الاجتماعات قيّمة لتبادل أهم المستجدات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك أخبار الأمن السييراني.				
9 -	2022	A/78/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرة 36	يوصي المجلس بأن تعزز هيئة الأمم المتحدة للمرأة إجراءاتها المتعلقة بإمكانية اقتفاء أثر الأموال المستخدمة في أهداف التنمية المستدامة حتى تتسم العملية بالموضوعية بما يتيح رصد النتائج على مر السنين.	أبلغت هيئة الأمم المتحدة للمرأة المجلسَ بأنها تقرُّ بأهمية تعزيز إجراءاتها لتحسين إمكانية اقتفاء أثر الأموال المستخدمة في أهداف التنمية المستدامة، وبأنها ملتزمة بتعزيز هذه الإجراءات بما يتماشى مع ممارسات كيانات الأمم المتحدة الأخرى في إطار جهود المواءمة الشاملة على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، أنجزت الهيئة وضع مخطط للربط بين الإطار المتكامل للنتائج والموارد لخطتها الاستراتيجية للفترة 2022-2025 وأهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، أشارت الهيئة إلى أنها ستحرص على أن يتيح الإجراء المتعلق بتخطيط الخطة الاستراتيجية ورصدها والإبلاغ عنها على نحو أفضل تتبع المساهمات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وستعزز الطريقة التي تدعم بها المشاريع تتبع المساهمات في تحقيق هذه الأهداف من خلال سياسة التخطيط والرصد والإبلاغ التي صدرت مؤخرا. وأخيرا، أفادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بأنها ستواصل تعزيز نظامها لإدارة النتائج، بما يكفل إقامة روابط مع نظام كوانتوم، وذلك لإتاحة رصدٍ أشد إحكاما لمساهمات الهيئة وإشراف يتسم بقدر أكبر من الموضوعية عليها.	استعرض المجلس المذكرة المتعلقة بمنهجية التتبع المالي لأهداف التنمية المستدامة في هيئة الأمم المتحدة للمرأة، التي وُضعت في عام 2022، ولاحظ أنها توائم بين مصروفات الهيئة وأهداف التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، كانت المعلومات حتى عام 2022 متاحة بشكل صحيح في الموقع الإلكتروني لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. ولذلك، يُعتبر أن هذه التوصية قد نُفّذت.	X			

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	التوصية	رد الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق: نُفِّذت	الحالة بعد التحقق: قيد التنفيذ	الحالة بعد التحقق: لم تنفَّذ	الحالة بعد التحقق: تجاوزتها الأحداث
10 - 2022		A/78/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرة 37	يوصي المجلس بأن تقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بمواءمة النتائج المحصَّلة على مستوى المشاريع مع جميع العمليات المنفذة في المذكرات الاستراتيجية للهيئة وخطتها الاستراتيجية من أجل الحصول على معلومات دقيقة بشأن استخدام مواردها المحدودة.	أبلغت هيئة الأمم المتحدة للمرأة المجلس بأنها نفذت سياسة التخطيط والرصد والإبلاغ التي أقرَّتها المديرة التنفيذية وصدرت في تشرين الأول/أكتوبر 2023. وتكفل هذه السياسة أن تخطط هيئة الأمم المتحدة للمرأة نتائجها وترصدها وتقدم تقارير عنها وتبلغها بطريقة منسقة ومبسطة، بدءا من الخطة الاستراتيجية إلى المذكرات الاستراتيجية وخطط العمل والمشاريع. وتستحدث هذه السياسة "هيكل نتائج التنمية" المؤسسي المبسَّط الذي يحدد العلاقة بين المذكرات الاستراتيجية (البرامج) والمشاريع على نطاق هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتُضفي هذه السياسة الطابع المؤسسي على هياكل النتائج التي توضح العلاقات بين المشاريع العالمية والإقليمية والقطرية والمذكرات الاستراتيجية لشعب المقر والمذكرات الاستراتيجية الإقليمية والمذكرات الاستراتيجية للمكاتب القطرية. ويضمن هذا الهيكل ترسيخ مساهمات المشاريع ضمن الملاحظات الاستراتيجية لتحقيق النتائج المحددة في الخطة الاستراتيجية. وصُمِّمت المشاريع العالمية والإقليمية والقطرية لتحقيق مخرجات المذكرات الاستراتيجية والمساهمة في تحقيق نواتج المذكرات الاستراتيجية ونتائج الخطة الاستراتيجية. وأخيراً، وتيسيرا لنشر المعلومات وتشجيع المشاركة في سياسة التخطيط والرصد والإبلاغ وهيكل النتائج، نُظِّمت حلقات دراسية عالمية على شبكة الإنترنت لموظفي وموظفات هيئة الأمم المتحدة للمرأة.	استعرض المجلس السياسة الجديدة التي تقدم "هيكلا مبسَّطا لنتائج التنمية المؤسسية". وتُحدِّد هذه السياسة الجديدة العلاقة بين المذكرات الاستراتيجية (البرامج) والمشاريع وتسمح باتباع نهج موحَّد لكيفية تخطيط النتائج ورصدها والإبلاغ عنها في جميع أنحاء المنظمة. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظ المجلس أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة قد أدرجت حلقات دراسية عالمية على شبكة الإنترنت لإضفاء الطابع الاجتماعي على هيكل السياسات والنتائج. وفي ضوء ما ذكر أعلاه، يُعتبر أن هذه التوصية قد نُفِّذت.	X			
11 - 2022		A/78/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرة 38	يوصي المجلس بأن تعزز هيئة الأمم المتحدة للمرأة عملياتها في مجالات التخطيط والرصد والإبلاغ المتصلة بخطتها الاستراتيجية من أجل الحصول على معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب عن جميع وحدات العمل، بما يعزز المساءلة والإنجازات المتصلة بالامتثال	أفادت الهيئة بأنها ستعالج توصية المجلس من خلال ما يلي: (أ) وضع الإجراء الأول على صعيد إعداد الخطة الاستراتيجية ورصدها والإبلاغ عنها؛ (ب) البناء على الدروس المستفادة من أجل التحسين المستمر لعمليات الإبلاغ السنوية والتوجيهات الحالية؛ (ج) كفالة أن تؤدي الإجراءات المنقحة للتخطيط والرصد والإبلاغ للمكاتب الميدانية والمقر إلى زيادة تعزيز آليات المساءلة ضمن هيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ (د) تجريب التوجيهات المنقحة للتخطيط الاستراتيجي للمكاتب القطرية في عام 2023، استنادًا إلى الدرس المستفاد من النسخة	تحقق المجلس من أن السياسة الجديدة توفر إطار عمل مؤسسي ومتطلبات العمل للخطة الاستراتيجية. وعلاوة على ذلك، أجرى المجلس استعراضاً مباشراً لنظام إدارة النتائج، وأشار إلى التحسينات التي أدخلت على عمليات التخطيط والرصد والإبلاغ التي يتضمنها. وبناء على ذلك، يُعتبر أن هذه التوصية قد نُفِّذت.	X			

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	التوصية	رد الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق: نُفِّذت	قيد التنفيذ	لم تنفَّذ	تجاوزتها الأحداث
			وأوجه التقدم المحرز في الخطة الاستراتيجية.	التجريبية للحوار الاستراتيجي في عام 2022؛ (هـ) وضع الإجراء الكامل للمكاتب القطرية، باستخدام سياسة التخطيط والرصد والإبلاغ التي صدرت مؤخرا كأساس، وإدماج الدروس الرئيسية المستفادة من التوجيهات التجريبية وضمان المواءمة مع نتائج الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومع إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.				
12 -	2022	A/78/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرة 47	يوصي المجلس بأن تعجّل هيئة الأمم المتحدة للمرأة بسنِّ سياسة عامة على نطاق المنظمة لتوجيه المبادرات البيئية في المجال البرنامجي بغرض إشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين بتنفيذ البرامج لأجل استيفاء المعايير البيئية.	أبلغت هيئة الأمم المتحدة للمرأة المجلس بأنها أصدرت في كانون الأول/ديسمبر 2023 سياسة وإجراءات الاستدامة الاجتماعية والبيئية اللتين توفران بوضوح وبصورة وافية توجيهات بشأن المبادرات البيئية للهيئة في مجالات الجوانب التشغيلية الداخلية والبرنامجية الخارجية. وتتواءم السياسة والإجراءات تماما مع أطر الأمم المتحدة ذات الصلة، مثل استراتيجية مجلس الرؤساء التنفيذيين لإدارة الاستدامة في منظومة الأمم المتحدة للفترة 2020-2030، والنهج النموذجي إزاء المعايير البيئية والاجتماعية في برامج الأمم المتحدة.	تحقق المجلس من أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة قد أصدرت سياسة على نطاق المنظمة لتوجيه الهيئة في المسائل البيئية. وتشمل هذه السياسة أيضاً جميع الجهات صاحبة المصلحة المعنية بتنفيذ البرامج. ولذلك، يعتبر المجلس أن التوصية قد نُفِّذت.	X			
13 -	2022	A/78/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرة 48	يوصي المجلس بأن توفر هيئة الأمم المتحدة للمرأة دعما يمكن المكاتب التابعة لها من تنفيذ إجراءات عملية تسهم في تحسين المؤشرات البيئية في الخطة الاستراتيجية.	أبلغت هيئة الأمم المتحدة للمرأة المجلس أنه يجري وضع خطة لبناء القدرات، من المقرر أن يبدأ تنفيذها في عام 2024، لضمان القدرة في المنظمة على تنفيذ سياسة وإجراءات الاستدامة الاجتماعية والبيئية الجديدة. وسيُطلب من المكاتب القطرية والإقليمية التي تضع مذكرات استراتيجية جديدة ومشاريع جديدة تنفيذ التقييم المطلوب في السياسة. ومن شأن ذلك أن يسهم في تحسين الإبلاغ عن المؤشرات البيئية للخطة الاستراتيجية.	أقرَّ المجلس بالجهود التي تبذلها الإدارة لدعم مكاتبها بالإرشادات التي تساهم في تحسين المؤشرات البيئية. غير أن الإجراءات الميدانية العملية لا تزال جارية. وتُعتبر هذه التوصية بالتالي قيد التنفيذ.		X		
14 -	2022	A/78/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرة 60	يوصي المجلس بأن تعزز هيئة الأمم المتحدة للمرأة عملية الرصد والرقابة فيما يخص إنجاز تقييمات قدرات الشركاء وصلاحيتها من أجل توفير معلومات محدَّثة عن قدرات الشركاء في البرامج الذين يتلقون أموالا من الهيئة.	أفادت الهيئة بأن الإجراء الخاص باختيار الشركاء في البرامج قد عُدِّل للإشارة إلى أنه في حالة انتهاء صلاحية تقييم القدرات من حيث المخاطر أثناء سريان اتفاق الشركاء، ينبغي لمدير المشروع إجراء تقييم جديد للقدرات من حيث المخاطر أو السعي إلى إجراء تقييم صالح مع كيان آخر تابع للأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، تم تعديل نظام إدارة اتفاقات الشركاء والمنح لإدراج تاريخ تقييم القدرات والحساب التلقائي لصلاحية التقييم.	تحقَّق المجلس من الإجراء الجديد لاختيار الشركاء في البرامج، والذي ينص على إجراء تقييم للقدرات من حيث المخاطر وألا يعود إلى أكثر من أربع سنوات. كما تحقق من أن الكيان أدرج في نظام إدارة اتفاقات الشركاء والمنح فرعا يتضمن تفاصيل تقييمات القدرات وصلاحيتها. ولذلك، يُعتبر أن هذه التوصية قد نُفِّذت.	X			

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	التوصية	رد الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق: نُفِّذت	قيد التنفيذ	لم تنفَّذ	تجاوزتها الأحداث
15 -	2022	A/78/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرة 68	يوصي المجلس بأن توضح هيئة الأمم المتحدة للمرأة على جميع مستويات الإدارة أدوار ومسؤوليات الموظفين المعنيين بالدورة البرنامجية من أجل ضمان ممارسة الرقابة الفعالة خلال مراحلها، وتشجع على استخدام القدرات التي يوفرها نظام إدارة اتفاقات الشركاء والمنح في الوقت الحقيقي لأجل الإبلاغ والتتبع على الصعيد العالمي.	أفادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بأنها أحرزت تقدما صوب تنفيذ التوصية واتخذت إجراءات بشأن خط الدفاع الثاني على مستوى المنظمة لتوفير الأدوات والتقارير ذات الصلة في الوقت الحقيقي وتدريب الموظفين المعنيين لتيسير الرصد والرقابة الفعالين على جميع مستويات إدارة المنظمات. وقد تم إضفاء الطابع الرسمي على ذلك في سياسة وإجراءات إدارة الشركاء في البرامج التي صدرت مؤخراً. وبالإضافة إلى ذلك، كانت الهيئة تحدّث نظام إدارة اتفاقات الشركاء والمنح بالخاصيات الوظيفية للتتبع في الوقت الحقيقي، وتروّج على نطاق واسع لاستخدام لوحة المتابعة الخاصة به لتثقيف الموظفين وزيادة وعيهم بفائدة الاطلاع على حالة تنفيذ الإجراءات التي تظهرها لوحة المتابعة من أجل الرقابة الفعالة.	استعرض المجلس الإجراء الجديد لاختيار الشركاء في البرامج، وإجراء إغلاق مشاريع الشركاء في البرامج والتعلم منها، الذي ينص على ضرورة إجراء تقييم للقدرات وتقييم أداء الشركاء في البرامج من حيث المخاطر في نظام إدارة اتفاقات الشركاء والمنح. وبالإضافة إلى ذلك، استعرض المجلس عيّنة من تقييمات القدرات والأداء، ولاحظ أنه بعد إصدار الإجراءات، كان 77 في المائة من الاتفاقات الجديدة قد أُجريت لها تقييمات للقدرات في نظام إدارة اتفاقات الشركاء والمنح، وأن جميع تقييمات الأداء للاتفاقات المغلقة قد أُجريت في النظام. وبناء على ذلك، يعتبر المجلس أن التوصية قد نُفِّذت.	X			
16 -	2022	A/78/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرة 69	يوصي المجلس بأن تُحدِّد هيئة الأمم المتحدة للمرأة موعدا نهائيا رسميا ودقيقا لإجراء تقييم أداء الشركاء في البرامج.	أفادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بأنها أصدرت سياسة إدارة الشركاء في البرامج و "إجراء إغلاق مشاريع الشركاء في البرامج والتعلم منها" ليشمل موعدا نهائيا رسميا ودقيقا لإجراء تقييم أداء الشركاء في البرامج.	استعرض المجلس السياسة الجديدة لإدارة الشركاء في البرامج و "إجراء إغلاق مشاريع الشركاء في البرامج والتعلم منها"، الذي يشير إلى الموعد النهائي لإجراء تقييم الأداء النهائي للشركاء في البرامج. ولذلك، يُعتبر أن هذه التوصية قد نُفِّذت.	X			
17 -	2022	A/78/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرة 78	يوصي المجلس بأن توفر هيئة الأمم المتحدة للمرأة على جميع مستويات الإدارة تدريبا منتظما لمديري المشاريع لكفالة قيامهم بطلب تقديم استمارات الإذن بالصرف وشهادة الإنفاق في أوانها، نظرا إلى أن الاستمارات تقيم الدليل على إنجاز الأنشطة، مما يتيح الاعتراف بمصروفات المشاريع.	أبلغت هيئة الأمم المتحدة المجلس بأن شعبة السياسات والبرامج والشؤون الحكومية الدولية، بالاشتراك مع شعبة التنظيم والإدارة، قامت بإعداد مواد تدريبية محدَّثة بحلول آذار/مارس 2024 وإجراء تدريب مشترك لموظفي المشاريع في جميع المكاتب الإقليمية والميدانية وفي المقر.	تحقَّق المجلس من أن الهيئة قد أحرزت تقدما كبيرا في تدريب مديري المشاريع الميدانية التابعين لها فيما يتعلق باستخدام استمارات الإذن بالصرف وشهادة الإنفاق. وبناء على ذلك، يُعتبر أن هذه التوصية قد نُفِّذت.	X			
18 -	2022	A/78/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرة 79	يوصي المجلس بأن توفر هيئة الأمم المتحدة للمرأة على جميع مستويات الإدارة تدريبا منتظما للشركاء في البرامج وأن تعزز قدراتهم فيما يتعلق باستخدام	أفادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بأن شعبة السياسات والبرامج والشؤون الحكومية الدولية وشعبة التنظيم والإدارة في الهيئة قامتا بتدريب الموظفين الميدانيين والشركاء في البرامج. ووضعت هاتان الشعبتان اللمسات	تحقَّق المجلس من أن الهيئة قد أحرزت تقدما في تدريب الشركاء في البرامج فيما يتعلق باستخدام استمارات الإذن بالصرف وشهادة	X			

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	التوصية	رد الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق: نُفِّذت	قيد التنفيذ	لم تنفَّذ	تجاوزتها الأحداث
			استمارات الإذن بالصرف وشهادة الإنفاق على النحو الصحيح وفي أوانه.	الأخيرة على الخطة التدريبية وأجريتا تدريبا مشـــتركا للموظفين الميدانيين بحلول عام 2024.	الإنفاق. وبناء على ذلك، يُعتبر أن هذه التوصية قد نُفِّذت.				
19	2022	A/78/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرة 93	يوصـــي المجلس بأن تضـــطلع هيئة الأمم المتحدة للمرأة بأنشطة لإذكاء وعي جميع الموظفين من مختلف مســـتويات الإدارة لإبراز أهمية توفر معلومات صـــحيحة ودقيقة تتخذ قاعدة لعملية صـــنع القرار الواعية بالمخاطر لإقامة شراكات مع القطاع الخاص.	أبلغت هيئة الأمم المتحدة للمرأة المجلس بما يلي من أنشـــطة نُفِّذت لتوعية جميع الموظفين من مختلف مستويات الإدارة بشأن إجراءات إقامة شراكات مع القطاع الخاص. وقامت الهيئة بما يلي: (أ) أصـــدرت الســـياسة والإجراءات الجديدة لإشراك القطاع الخاص؛ (ب) عقدت حلقة دراسية شبكية عالمية غطت جميع جوانب السياسة والإجراءات الجديدة، بما في ذلك العملية المنقَّحة لتقييم إشـــراك القطاع الخاص والأدوار والمســـؤوليات المحددة حديثاً في كل خطوة؛ (ج) استحدثت أدوات لإدارة المخاطر والاتصـــال باعتبارها مكوِّنات إلزامية في عملية تقييم بذل العناية الواجبة، مما يسمح بتصنيف المخاطر؛ (د) عقدت منتصف تشرين الثاني/نوفمبر 2023 حلقة دراسية شبكية ثانية وفرت المزيد من التدريب على استخدام النظام الجديد لطلب بذل العناية الواجبة الذي يعزز الامتثال لكل خطوة من خطوات العملية الجديدة.	اســتعرض المجلس ســياســة وإجراءات إشــراك القطاع الخاص الجديدة، التي قدَّمت مبادئ توجيهية لعملية تقييم المخاطر الجديدة. وعلاوة على ذلك، استعرض المجلس الحلقات الدراسية الشبكية العالمية التي عقدت والتي غطت جوانب الســياســة والإجراءات الجديدة، ولا ســيما عملية تقييم بذل العناية الواجبة، مما يســمح بتصــنيف المخاطر للشــركاء من القطاع الخاص. ولذلك، يُعتبر أن هذه التوصية قد نُفِّذت.	X			
20	2022	A/78/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرة 94	يوصي المجلس بأن تُرسي هيئة الأمم المتحـدة للمرأة ترابطـا واضـحا بين الوثائق التي تشكل المـدخلات المعتمـد عليهـا في التصـــنيف المحـدَّث للمخـاطر على مســـتوى الشـــركات الذي يسترشد به في صنع القرار بناء على مخاطر الشراكة مع القطاع الخاص.	أفادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بأنها أرســـت ترابطا واضحا بين الوثائق التي تُسهِّل إدراج المدخلات المعتمد عليها في التصـــنيف المحدَّث للمخاطر على مســـتوى الشركات الذي يستخدم للاسترشاد به في صنع القرار القائم على تقييم مخاطر الشـــراكة مع القطاع الخاص. وأصـدرت الهيئة السـياسـة والإجراءات الجديدة لإشـراك القطاع الخاص في تشـرين الثاني/نوفمبر 2023 لتكون بمثابة مبادئ توجيهية يمكن تنفيذها من خلال العمليات المحدثة التي تتسم بالكفاءة والفعالية والشفافية. وحرصت الهيئة أيضـا على أن يوفر الإجراء الجديد نماذج منقحة لكل خطوة وأنشأت مستودعًا يسهل الوصول إليه للوثائق الداعمة المطلوبة في كل مرحلة من مراحل عملية التقييم وفي تحديد مواصـــفات المخاطر من خلال نظام طلب بذل العناية الواجبة المطوَّر حديثا الذي يستخدم المنصة العالمية لتعقب الخدمات.	اســتعرض المجلس ســياســة وإجراءات إشــراك القطاع الخاص الجديدة التي أعدَّتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ولاحظ بأنها تقدِّم مبادئ توجيهية لعملية تقييم المخاطر الجديدة. وبالإضـــافة إلى ذلك، لاحظ المجلس وجود ترابط واضـــح بين الوثائق والنماذج التي تشـــكل جزءًا من عملية تصـــنيف المخاطر والخطوات الواجب اتباعها قبل التعامل مع الشـــركاء من القطاع الخاص. وبالتالي، نُفِّذت هذه التوصية.	X			

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	التوصية	رد الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق: نُفِّذت	قيد التنفيذ	لم تنفَّذ	تجاوزتها الأحداث
21 -	2022	A/78/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرة 95	يوصي المجلس بأن تعزز هيئة الأمم المتحدة للمرأة عملية تقييم الشركاء من القطاع الخاص من خلال تحديد جوانب صنع القرار بوضوح وإجراءاتهم المتعين اتباعها، والمفاهيم الأساسية، وتواتر الوقوع المحتمل لحدث ما وإمكانية تأثيره على الهيئة، بهدف إتاحة تصنيف للمخاطر التي تشكلها الشركات على نحو أكثر كفاءة وتحديدا.	أبلغت هيئة الأمم المتحدة للمرأة المجلس بأن عملية تقييم الشركاء من القطاع الخاص توفر مسارات واضحة لاتخاذ القرارات، تماشياً مع السياسة والإجراءات الجديدة لإشراك القطاع الخاص، وذلك استناداً إلى تصنيف المخاطر التي تمت مقارنتها مع حدود تحمل المخاطر التي وضعت بما يتماشى مع استراتيجية هيئة الأمم المتحدة للمرأة لإشراك القطاع الخاص. وبالإضافة إلى ذلك، يدعم نظام طلب بذل العناية الواجبة الذي تم تطويره حديثاً تعيين الأدوار والمسؤوليات في عملية صنع القرار مع توثيق كامل لكل خطوة من خطوات عملية التقييم. وتنص السياسة والإجراءات الجديدة على دور لجنة إدارة المخاطر بوصفها لجنة الإشراف التي تحدد مدى رغبة المؤسسة في متابعة الارتباطات التي تتجاوز حدود تحمل المخاطر وفقاً لسمات مخاطر الشريك.	استعرض المجلس السياسة والإجراءات الجديدة لإشراك القطاع الخاص، وكذلك تنفيذ عملية بذل العناية الواجبة للشركاء من القطاع الخاص من خلال المنصة العالمية لتعقب الخدمات، ولاحظ أن هذه التطورات توفر طريقة أوضح لتحديد سمات المخاطر للشريك المحتمل وتعريفا أوضح لمسارات اتخاذ القرارات بناءً على تصنيف سمات مخاطر الشريك قبل التعامل معه. والمفاهيم الأساسية من قبيل "توجد أدلة" "الأدلة غير ذات أهمية" و "لا توجد أدلة"، والتي تُستخدم لتحديد ما إذا كان الكيان من القطاع الخاص متورطًا في معايير الاستبعاد أو صناعة حساسة أو نشاط حساس، ترد بالتفصيل في عملية بذل العناية الواجبة الجديدة للشركاء من خلال المنصة العالمية لتعقب الخدمات. ولذلك، يُعتبر أن هذه التوصية قد نُفِّذت.	X			
22 -	2022	A/78/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرة 105	يوصي المجلس بأن تستعرض هيئة الأمم المتحدة للمرأة مبادئها التوجيهية وإجراءاتها المتعلقة بالمشتريات لتحديد أوجه عدم الاتساق ومواءمة الأحكام الواردة فيها، مثل المبلغ الإلزامي لإصدار أمر الشراء.	أفادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بأنها نقحت الإجراءات والمبادئ التوجيهية ذات الصلة وألزمت باستخدام أوامر الشراء في جميع أنشطة الشراء. ويجب على المستخدمين الآن استخدام نظام SmartForm Oracle، وهو نظام آلي يقوم بإنشاء أوامر شراء دون تدخل يدوي لجميع معاملات الشراء التي تتراوح قيمتها بين 0 إلى 5 000 دولار. ويلغي هذا التطور خطر عدم استخدام أمر شراء للأنشطة التي يلزم استخدامه فيها.	قام المجلس بالتحقق من أن المبادئ التوجيهية والإجراءات المتعلقة بمسائل المشتريات متوائمة ومنسجمة مع بعضها البعض. وبالإضافة إلى ذلك، تحقق المجلس من أن استخدام نظام SmartForm قد حل مسألة إصدار أوامر الشراء بقيمٍ أقل من 5 000 دولار. ولذلك، يُعتبر أن هذه التوصية قد نُفِّذت.	X			
23 -	2022	A/78/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرة 106	يوصي المجلس بأن تجري هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقييما بشأن استخدام واحتياجات أوامر الشراء المقدمة من المكاتب، وأن تضع، على هذا الأساس، خطة تدريبية تشجع على استخدام هذه الآلية للرقابة على المشتريات.	أبلغت الهيئة المجلس بأنها تلزم جميع المستخدمين باستخدام أوامر الشراء لجميع أنواع أنشطة الشراء، بغض النظر عن قيمتها. وفي هذا الصدد، استحدثت نظام SmartForm Oracle، وهو نظام آلي للتخفيف بفعالية من مخاطر عدم الامتثال فيما يتعلق باستخدام أوامر الشراء للأنشطة التي يلزم استخدامه فيها. وبناءً على ذلك، حرصت هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تحديث المبادئ التوجيهية للمشتريات ذات الصلة وتلقي جميع الموظفين تدريبا شاملا على استخدام نظام SmartForm.	تحقق المجلس من الإجراءات التي أبلغت عنها الهيئة وتأكد أن موظفي هيئة الأمم المتحدة للمرأة قد تلقوا التدريب ذا الصلة. ولذلك، يُعتبر أن هذه التوصية قد نُفِّذت.	X			

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	التوصية	رد الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق: نُفِّذت	قيد التنفيذ	لم تنفَّذ	تجاوزتها الأحداث
24 -	2022	A/78/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرة 113	يوصي المجلس بأن يقوم المكتب الإقليمي لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والمكتب القطري في كينيا التابعان لهيئة الأمم المتحدة للمتحدة بعمليات لإبرام اتفاقات طويلة الأجل لأغراض عمليات الشراء المحلية المتكررة للسلع والخدمات بهدف زيادة كفاءة وفعالية عملية الشراء.	أبرم المكتب الإقليمي لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والمكتب القطري في كينيا التابعان لهيئة الأمم المتحدة للمرأة اتفاقات طويلة الأجل واتفاقا لمستوى المشاركة لتلبية الاحتياجات المتكررة التي تنطوي على أحجام كبيرة من المشتريات. وتم ذلك أساسا من خلال آليات الشراء المشتركة للأمم المتحدة التي تستفيد المكاتب من خلالها من تحسين القوة التفاوضية من خلال تقديم الأمم المتحدة ككتلة واحدة. وتشمل الاتفاقات الطويلة الأجل التي تم إبرامها بالفعل والمستخدمة إدارة السفر للمكتب القطري في الصومال، والاستفادة من اتفاق طويل الأجل مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لخدمات النقل المستخدمة في ذلك المكتب القطري، وخدمات الفنادق والمؤتمرات مع العديد من مقدمي الخدمات داخل نيروبي وخارجها. وبالإضافة إلى الاتفاقات الطويلة الأجل المبرمة محليا، تستخدم المكاتب الآن اتفاقات عالمية طويلة الأجل للمركبات ومعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتماشياً مع الجهود المبذولة لمواصلة تيسير أوجه كفاءة عملية الشراء، بدأ العمل على وضع ترتيبات تعاقدية لاتفاقين جديدين طويلي الأجل لخدمات التصميم الطباعي والتحرير.	تحقق المجلس من أن المكتب الإقليمي لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والمكتب القطري في كينيا التابعين لهيئة الأمم المتحدة للمرأة قد منحا اتفاقات طويلة الأجل لشراء السلع والخدمات على أساس متكرر. ونتيجة لعملية التحقق هذه، يُعتبر أن هذه التوصية قد نُفِّذت.	X			
25 -	2022	A/78/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرة 125	يوصي المجلس بأن تعزز هيئة الأمم المتحدة للمرأة عملية إدارة التغيير في مجال تكنولوجيا المعلومات عن طريق تحقيق تكامل تلك العملية باستخدام المنصة المتاحة لتلقي جميع طلبات التغيير واستعراضها ورصدها على الصعيد العالمي وكفالة تنفيذها في الوقت المناسب.	أفادت الهيئة بأنها تعمل بنشاط على إطلاع أوساط المستخدمين النهائيين لنظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على آليات إدارة التغيير المتعلقة بنظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن الضروري تسجيل جميع المشاريع والتغييرات في النظام بمجرد تسلمها. وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالفعل "مختبر أفكار" على منصة شبكتها الإلكترونية الداخلية لتعزيز التعاون وتبادل الأفكار. وتعد هذه المبادرة مساحة ديناميكية للمستخدمين النهائيين في جميع أنحاء المنظمة لمشاركة الأفكار أو الاقتراحات الخاصة بالتغييرات أو المفاهيم الجديدة التي يرغبون في مناقشتها داخل مجتمع هيئة الأمم المتحدة للمرأة. كما قام قسم نظم المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتنفيذ عملية طلب تغيير منظّمة	تحقَّق المجلس من نوع الطلب الجديد، "تقديم فكرة"، في النظام العالمي لتعقب الخدمات، والذي سيكون متاحًا لجميع مستخدمي هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وبالإضافة إلى ذلك، استعرض المجلس قائمة لوحات متابعة إدارة التغيير التي أنشئت خلال عام 2023 ولاحظ أن الهيئة قد استجابت للطلبات الموجودة. ولذلك، يُعتبر أن هذه التوصية قد نُفِّذت.	X			

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	التوصية	رد الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق: نُفِّذت	قيد التنفيذ	لم تنفَّذ	تجاوزتها الأحداث
				داخل المنصة العالمية لتعقب الخدمات لإدارة التغييرات المتعلقة بالنظام بكفاءة. وتشمل هذه العملية تقديم طلبات المستخدمين النهائيين، والمراجعة الفنية من قبل القسم، وإدارة التنفيذ وإصدار التغييرات المعتمدة لاحقا. وأخيراً، أشارت الهيئة إلى أنها ستستحدث نوعاً إضافياً من الطلبات في المنصة العالمية لتعقب الخدمات لبلورة نهج إدارة التغيير بقدر أكبر.				
26	2022	A/78/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرة 126	يوصي المجلس بأن تجري هيئة الأمم المتحدة للمرأة تحليلا للفعالية من حيث التكلفة لأفضل ما هو متاح من النظم الخاصة بمسار تعبئة الموارد، بما في ذلك نظام "ليدز" (Leads)، وهو ما سيتيح للهيئة تحديد الفائدة التشغيلية من النظام المختار.	أبلغت هيئة الأمم المتحدة للمرأة المجلس بأن خطتها لإدخال تحسينات على النظام الإداري "ليدز" قد أنجزت. وينتظر التنفيذ إجراء تحليل التكلفة والعائد بين نظام "ليدز" والخيارات الممكنة لإدارة مجموعات المشاريع، فضلا عن أي متطلبات لإمكانية الإدماج في النظام المركزي الجديد لتخطيط الموارد، كوانتوم. وسيُجرى تحليل مشفوع بتوصيات، بالاعتماد على الدروس المستفادة من تجربة الوحدة المعنية بالقطاع الخاص في تجريب نظام Salesforce.	لاحظ المجلس التقدم الذي أحرزته الهيئة في تحسين نظام "ليدز". ومع ذلك، لم يتم إجراء تحليل فعالية التكلفة بين نظام "ليدز" والخيارات الممكنة لإدارة مجموعات المشاريع. ولذلك، تُعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ.		X		
مجموع عدد التوصيات				**26**	**24**	**2**	**–**	**–**	
النسبة المئوية من مجموع عدد التوصيات				**100**	**92**	**8**	**–**	**–**	

الفصل الثالث

تصديق البيانات المالية

رسالة مؤرخة 30 نيسان/أبريل 2024 موجهة إلى رئيس مجلس مراجعي الحسابات من مدير شعبة التنظيم والإدارة في هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

عملاً بالقاعدة المالية 1201، أصدّق، في حدود علمي ومعلوماتي واعتقادي، على أن جميع المعاملات المادية قُيِّدت بطريقة سليمة في السجلات المحاسبية وأنها معروضة بطريقة سليمة في البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 المرفقة.

وأقرُّ بما يلي:

الإدارة مسؤولة عن سلامة وموضوعية المعلومات المالية الواردة في هذه البيانات المالية؛

والبيانات المالية قد أُعدت طبقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتتضمن مبالغ معينة مبنية على أفضل التقديرات والآراء التي خلصت إليها الإدارة؛

والإجراءات المحاسبية ونُظم الرقابة الداخلية ذات الصلة تؤكد بصورة معقولة أن الأصول محفوظة، وأن جميع المعاملات مدرجة في الدفاتر والسجلات بصورة سليمة، وأن السياسات والإجراءات تنفَّذ، بصفة عامة، في إطار الفصل اللازم بين الواجبات. ويستعرض المراجعون الداخليون للحسابات باستمرار نُظم المحاسبة والرقابة؛

وأتاحت الإدارة للمراجعين الداخليين للحسابات إمكانية الاطلاع بصورة كاملة وبحرية على جميع السجلات المحاسبية والمالية.

وتستعرض الإدارة توصيات مجلس مراجعي الحسابات والمراجعين الداخليين. وقد نُقِّحت إجراءات الرقابة الداخلية أو يجري تنقيحها، حسب الاقتضاء، استجابةً لتلك التوصيات.

وقد وصلتني رسالة تصديق من المسؤول المالي الأول في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقدّم الضمانات نفسها فيما يخص الإجراءات المحاسبية وما يتصل بها من نُظم الرقابة في البرنامج الإنمائي حيثما تعلّق الأمر بالخدمات المقدمة من البرنامج الإنمائي إلى هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وفقاً لاتفاقات مستوى الخدمات السارية حالياً.

(توقيع) **معز دريد**
مدير شعبة التنظيم والإدارة
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الفصل الرابع

التقرير المالي عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

ألف - مقدمة

1 - تأسست هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) بموجب قرار الجمعية العامة 289/64 المؤرخ 2 تموز/يوليه 2010، وشرعت في ممارسة أعمالها في كانون الثاني/يناير 2011. وانطلاقا من الرؤية التي بلورها ميثاق الأمم المتحدة بشأن المساواة، تعمل الهيئة من أجل القضاء على التمييز ضد النساء والفتيات؛ وتمكين المرأة اقتصاديا؛ وتحقيق المساواة بين المرأة والرجل بوصفهما شريكين في مجالات التنمية وحقوق الإنسان والعمل الإنساني والسلام والأمن ومستفيدين من ثمارها.

2 - والهيئة مكلفة بدعم الهيئات الحكومية الدولية، مثل لجنة وضع المرأة، في صياغة السياسات ووضع القواعد والمعايير العالمية. وتقوم الهيئة بتعبئة الإرادة السياسية والموارد لمساعدة الدول الأعضاء في تطبيق تلك المعايير، وهي تقف على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم التقني والمالي المناسب للبلدان التي تطلبه ولإقامة الشراكات الناجحة مع المجتمع المدني. وعلاوة على ذلك، أُنيط بالهيئة أن تُخضِع منظومة الأمم المتحدة للمساءلة بشأن التزامها بالمساواة بين الجنسين من خلال برنامج العمل المنفذ على نطاق المنظومة.

3 - وينبغي قراءة هذا التقرير المالي بالاقتران مع البيانات المالية المراجعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والملاحظات المرفقة بها للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023. وتُعَدّ البيانات المالية للسنة التقويمية 2023 وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويهدف التقرير إلى تزويد قراء البيانات المالية بفهم أفضل للأداء والمركز الماليين لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

4 - ويغطي التقرير السنوي للمديرة التنفيذية العمليات البرنامجية للهيئة واستراتيجياتها ونتائجها. ويتضمن هذا التقرير بعض النقاط الرئيسية البرنامجية لإعطاء سياق للنتائج المالية.

السياق التشغيلي

5 - في خضم الأزمات المطولة والناشئة التي تطال الكوكب، هز العالم في عام 2023 نشوب نزاعات جديدة. وتعيش أكثر من 614 مليون امرأة وفتاة، وهو عدد مرتفع بنسبة 50 في المائة عن العدد المسجل في عام 2017، في سياقات النزاع. وفي جميع أنحاء العالم، ظلت النساء والفتيات يعانين على نحو غير متناسب من أزمات ليست من صنعهن، بدءا من ارتفاع حدة الظواهر الجوية القصوى ووصولا إلى أزمة تكاليف المعيشة الخانقة.

6 - وقد انخفض الفقر المدقع على مدى العقود الثلاثة الماضية ولكنه لا يزال متفشيا. واستنادا إلى الاتجاهات الحالية، ستظل أكثر من 340 مليون امرأة وفتاة يعشن في فقر مدقع بحلول عام 2030، وستعاني واحدة من كل أربع نساء وفتيات من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الحاد. وفي حين أن أوجه التفاوت في الثروة والدخل على الصعيد العالمي قد تقلصت أيضا على نطاق واسع منذ تسعينات القرن الماضي، فقد زاد التفاوت في معظم الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات الناشئة الرئيسية، مع تأثر النساء بشكل خاص بأوجه التفاوت في الدخل.

7 - وظل العنف ضد المرأة متفشيا. ففي المتوسط، تُقتل أكثر من خمس نساء أو فتيات كل ساعة في جميع أنحاء العالم على يد أحد الأشخاص في أسرهن. وليس في متناول أي بلد القضاء على عنف العشير.

8 - واشتد رد الفعل العنيف ضد المساواة بين الجنسين، بما في ذلك انتكاسات فيما يتعلق بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للمرأة، وزيادة العنف ضد المرأة في مجال السياسة في العديد من البلدان.

9 - وتتوقع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وهيئة الأمم المتحدة المعنية بالتجارة والتنمية أنه يلزم رصد استثمار سنوي إضافي بقيمة 360 بليون دولار لسد فجوة المساواة بين الجنسين - وهو تقدير متحفظ يتعلق بـ 48 اقتصادا من الاقتصادات النامية لا يغطي سوى 70 في المائة من سكان العالم. ومع ذلك، يكشف المؤشر 5-ج-1 من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة أن 26 في المائة فقط من البلدان على مستوى العالم لديها نظم لتتبع مخصصات الميزانية المرصودة للمساواة بين الجنسين.

10 - وفي كانون الثاني/يناير 2023، اعتمدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة نظام التخطيط المركزي للموارد من الجيل المقبل، "كوانتوم" (Quantum)، ليحل محل نظام أطلس (Atlas) الذي كان معمولاً به منذ عام 2004. ونظام كوانتوم هو هيكل سحابي حديث يرتكز على أداة Oracle Cloud للتخطيط المركزي للموارد. وتم التنفيذ في إطار اتحاد شركاء بين الوكالات بقيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

باء - موجز النتائج المالية

11 - كما هو مبين في الجدول 1 من الفصل الرابع، يمكن تلخيص النتائج المالية الرئيسية لعام 2023 على النحو التالي:

(أ) بلغ مجموع الإيرادات 619,06 مليون دولار، وهو ما يمثل انخفاضا قدره 48,94 مليون دولار أو بنسبة 7,3 في المائة مقارنة بمجموع الإيرادات البالغ 667,99 مليون دولار في عام 2022. وتم توقيع اتفاقات مجموع قيمتها 74,39 مليون دولار في كانون الأول/ديسمبر، مقارنة باتفاقات بقيمة 65,96 مليون دولار في عام 2022؛

(ب) بلغت الإيرادات المتأتية من التبرعات للموارد العادية 108,6 ملايين دولار (2022: 219,5 مليون دولار)، وفي الوقت نفسه، ارتفعت المساهمات في الموارد العادية المستلمة إلى 164,1 مليون دولار (2022: 153,3 مليون دولار) حيث تم تحصيل مساهمات من اتفاقات متعددة السنوات من السنوات السابقة مخصصة لتغطية فترة الخطة الاستراتيجية على سبيل المثال. وكانت ستسجل الإيرادات المتعلقة بهذه الاتفاقات المتعددة السنوات في السنة التي تم فيها توقيع الاتفاقات؛

(ج) ارتفع مجموع المصروفات بمقدار 9,81 ملايين دولار ليصل إلى 546,10 مليون دولار مقارنة بمصروفات العام السابق البالغة 536,29 مليون دولار؛

(د) سجّلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة فائضًا قدره 79,50 مليون دولار (2022: 130,82 مليون دولار)، انضاف إلى صافي أصول المنظمة. ويمثل الفائض تمويلا مضمونا متاحا للأنشطة البرنامجية في السنوات المقبلة تمشيا مع الاتفاقات المبرمة مع الجهات المانحة. ويتم الإقرار بإيرادات هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالكامل وقت إبرام اتفاقات المساهمات، بما في ذلك ترتيبات التمويل المتعدد السنوات التي يتم الدخول فيها، على سبيل المثال، لفترة الخطة الاستراتيجية. ومع ذلك، لا يمكن تكبد المصروفات إلا بعد استلام الأموال النقدية من الجهات المانحة. وتوزَّع هذه الأموال على مدة الاتفاقات المتعددة السنوات بما يتماشى مع عمليات

الدفع المرحلية المتفق عليها مع الجهة المانحة. ومن ثم، فالفائض لا يمثل تراكم الأموال غير المستخدمة، ولكنه يعكس شرط المحاسبة وفق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بأن تسجل الإيرادات عند الدخول في اتفاق مع الجهة المانحة بينما تُتكبّد المصروفات عندما تُستلم الأموال فعليًا طيلة مدة الاتفاق؛

(هـ) بلغ مجموع أصـــول هيئـة الأمم المتحـدة للمرأة 455,16 1 مليون دولار (2022: 324,70 1 مليون دولار) فيما بلغت الخصوم 192,97 مليون دولار (2022: 134,09 مليون دولار).

الجدول 1 من الفصل الرابع

الأداء المالي حسب مصدر التمويل

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الموارد العادية	*الموارد الأخرى*	*الموارد المقررة*	*المبالغ الملغاة*	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2023*	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
مجموع الإيرادات	142 055	505 098	11 586	(39 682)	619 057	667 998
مجموع المصروفات	(179 938)	(393 949)	(11 898)	39 682	(546 103)	(536 291)
	(37 883)	**111 149**	**(312)**	–	**72 954**	**131 707**
المكاسب/(الخسائر)	6 547	–	–	–	6 547	(892)
الفائض/(العجز)	**(31 336)**	**111 149**	**(312)**	–	**79 501**	**130 815**

12 - وينشأ عجز في الموارد العادية من الإيرادات المتعددة السنوات المعترف بها في السنوات السابقة عند تكبد نفقات، كما هو مقرر، في عام 2023. وأوردت هيئة الأمم المتحدة للمرأة المكاسب والخسائر بشكل منفصل في بيان الأداء المالي، وأعيد بيان المقارنات لمراعاة التغيير في العرض.

جيم - الأداء المالي

الإيرادات

13 - المساهمات في تمويل أنشطة هيئة الأمم المتحدة للمرأة هي في المقام الأول تبرعات من الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات خاصـــة وأفراد. وشـــكلت هذه التبرعات 98,24 في المائة (2022: 98,57 في المائة) من مجموع المســاهمات، بينما أتت نسـبة 2 في المائة المتبقية من الاشـتراكات المقررة للأمانة العامة للأمم المتحدة في العمل المعياري للهيئة.

14 - وتُقدم التبرعات لاستخدامها إما كموارد عادية (غير مخصصة) أو موارد (مخصصة) أخرى.

15 - وانخفضـت التبرعات المرصـودة للموارد العادية بمقدار 110,89 ملايين دولار من 219,52 مليون دولار في عام 2022 إلى 108,63 ملايين دولار في عام 2023. وفي الوقت نفســه، تم تحصـــيل أموال بموجب اتفاقات ســابقة متعددة الســنوات لتقديم أموال لاســتخدامها كموارد عادية أبرمت وتم الاعتراف بها كإيرادات في السنوات السابقة بقيمة 164,08 مليون دولار، وهو ما يشكل زيادة مقارنة بمبلغ 153,27 مليون دولار في عام 2022. وارتفعت إيرادات التبرعات المرصـــودة للموارد الأخرى بمقدار 48,13 مليون دولار لتصل إلى 428,07 مليون دولار. ويبيَّن الاتجاه في الإيرادات من التبرعات في الشكل 1 من الفصل الرابع.

الشكل 1 من الفصل الرابع

الاتجاه في الإيرادات من التبرعات على مدى فترة الخمس سنوات

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

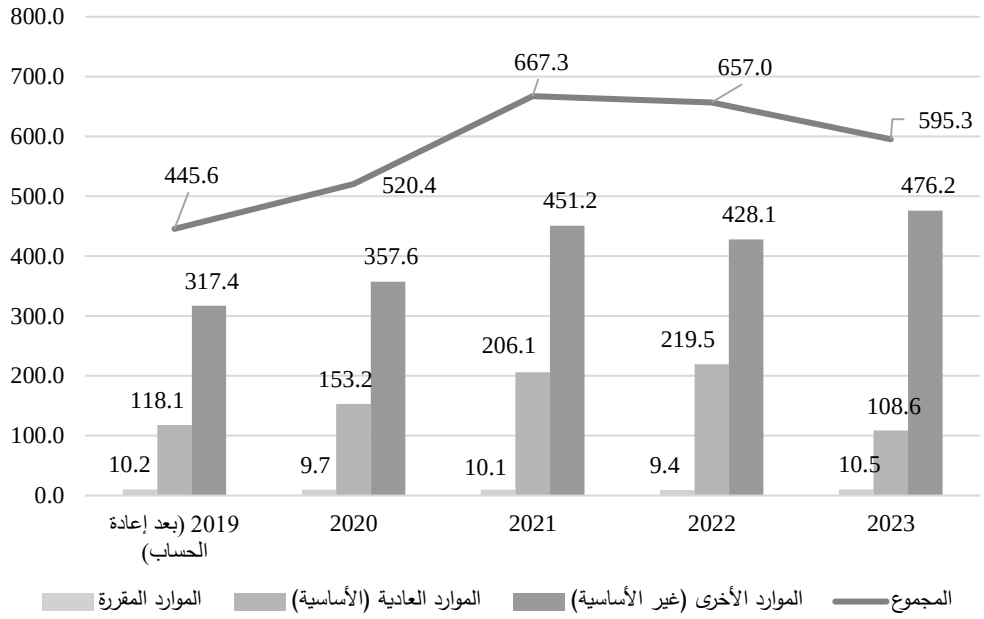

16 - وكما هو مبين في الشكل 2 من الفصل الرابع، زادت الإيرادات الأخرى، بما في ذلك المساهمات من الأمانة العامة للأمم المتحدة، الأنصبة المقررة، بمبلغ 13,82 مليون دولار لتصل إلى 34,22 مليون دولار (2022: 20,40 مليون دولار)، ويرجع ذلك أساسًا إلى زيادة في إيرادات الاستثمار بقيمة 12,43 مليون دولار كما كان متوقعًا نظرًا لظروف ارتفاع أسعار الفائدة.

الشكل 2 من الفصل الرابع

الإيرادات حسب طبيعتها

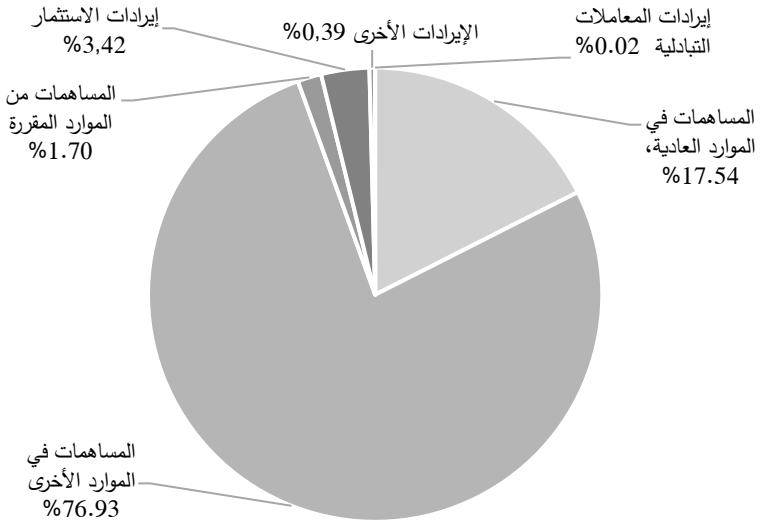

17 - وكما هو مبين في الشكل 3 من الفصل الرابع، ظلت الحكومات أكبر مصدر تمويل لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بنسبة 68,16 في المائة (2022: 65,98 في المائة)، تليها المنظمات غير الحكومية.

الشكل 3 من الفصل الرابع

الإيرادات من التبرعات حسب نوع الجهة المانحة

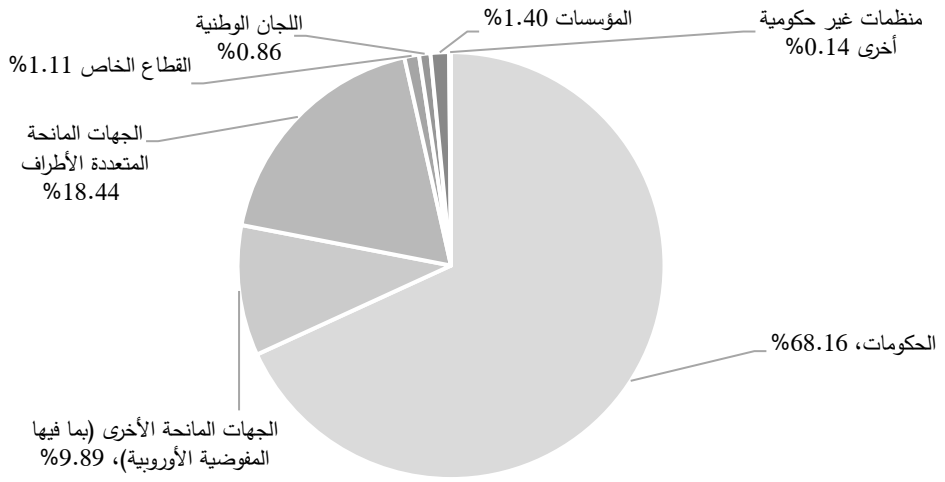

المصروفات

18 - ارتفع مجموع المصروفات ارتفاعا طفيفا بمقدار 9,81 ملايين دولار، أو 1,79 في المائة، من 536,29 مليون دولار في العام السابق إلى 546,10 مليون دولار، ويرجع ذلك أساساً إلى زيادة في استحقاقات الموظفين وتكاليف السفر. ومع ذلك، فقد ظل كل من استحقاقات الموظفين وتكاليف السفر كجزء من مجموع المصروفات ثابتة نسبياً، حيث مثلت استحقاقات الموظفين نسبة 34,09 في المائة، مقارنة بـ 33,55 في المائة في عام 2022، ومثلت تكاليف السفر نسبة 7,21 في المائة مقارنة بـ 6,10 في المائة في عام 2022.

الشكل 4 من الفصل الرابع

الاتجاه في طبيعة المصروفات على مدى فترة الخمس سنوات

(بالنسبة المئوية من مجموع المصروفات)

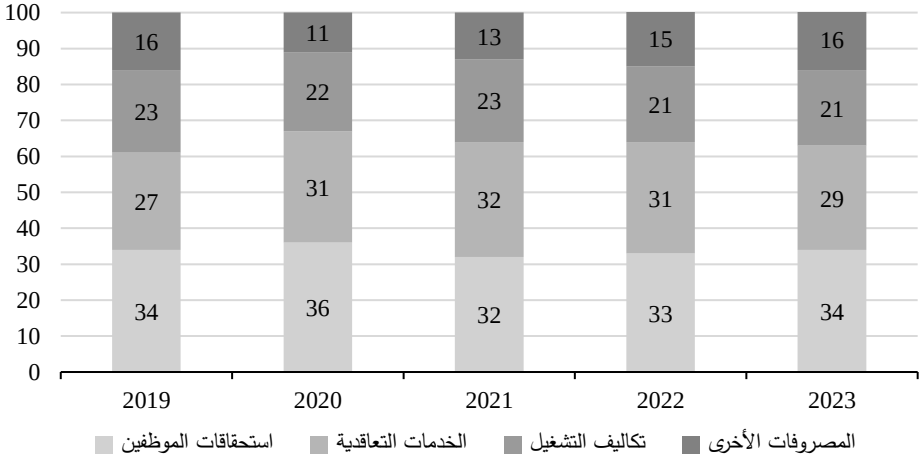

19 - يرد في الجدول 2 من الفصل الرابع تقسيم قطاعي للمصروفات حسب طبيعتها.

الجدول 2 من الفصل الرابع

المصروفات في عام 2023 حسب القطاع

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ديسمبر 2023					*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
	الموارد العادية	*الموارد الأخرى*	*الموارد المقررة*	*المبالغ الملغاة*	*المجموع*	
المصروفات						
استحقاقات الموظفين	73 939	100 727	11 497	–	186 163	175 863
الخدمات التعاقدية	33 505	122 733	123	–	156 361	165 747
المِنَح والتحويلات الأخرى	908	18 819	–	–	19 727	18 668
اللوازم والصيانة	9 235	14 680	9	–	23 924	20 197
تكاليف التشغيل	47 768	104 533	147	(39 682)	112 766	113 160
تكاليف السفر	12 730	26 542	121	–	39 393	32 738
الاستهلاك والإهلاك	2 220	868	1	–	3 089	3 035
تكاليف التمويل	32	15	–	–	47	183
المصروفات الأخرى	(399)	5 032	–	–	4 633	6 700
المجموع	**179 938**	**393 949**	**11 898**	**(39 682)**	**546 103**	**536 291**

20 - ولئن زادت المصروفات بشكل طفيف عن عام 2022، كانت نسبة الموارد العادية من مجموع المصروفات أعلى في عام 2023، كما هو مبين في الشكل 5 من الفصل الرابع.

الشكل 5 من الفصل الرابع

المصروفات حسب القطاع

(بالنسبة المئوية من مجموع المصروفات)

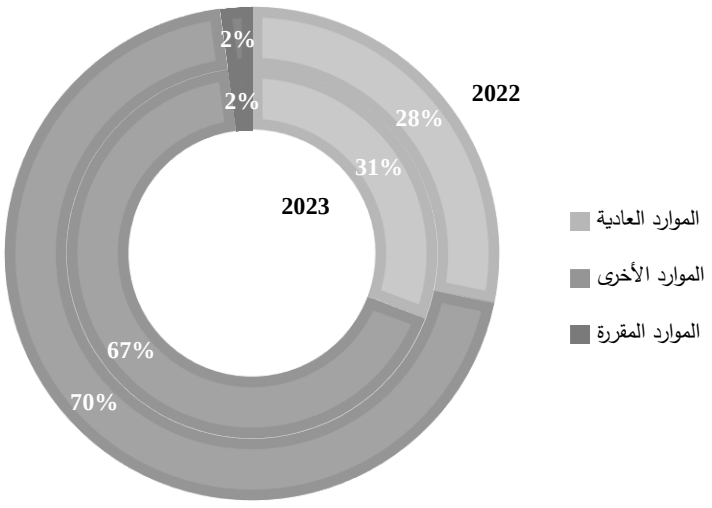

دال - المركز المالي

21 - كما هو مبين في الجدول 3 من الفصل الرابع، يشمل صافي أصول المنظمة البالغ 1 262,19 مليون دولار فائضًا متراكمًا للاحتياطيات الأخرى قدره 947,90 مليون دولار (2022: 838,87 مليون دولار)، وهو يمثل قيمة الاتفاقات الموقعة والمعترف بها في السنة الحالية والسنوات السابقة في حين أن من المقرر أن تتم الأنشطة البرنامجية في عام 2024 وما بعده بما يتماشى مع اتفاقات التبرعات. ويشمل صافي الأصول أيضًا، كجزء من الموارد العادية، الأموال المحتفظ بها والمدارة لتغطية الخصوم المتعلقة بخدمات الموظفين في المستقبل مثل التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة بمبلغ 124,74 مليون دولار (2022: 112,79 مليون دولار)، واحتياطيات التشغيل واحتياطيات الإيواء الميداني البالغة 27,52 مليون دولار (2022: 27,52 مليون دولار) والأموال المحتفظ بها لتغطية مصروفات الأشهر القليلة الأولى من الموارد العادية.

22 - وتُقدَّم معلومات إضافية عن الاحتياطيات في الملاحظة 17 على البيانات المالية.

الجدول 3 من الفصل الرابع

الأصول والخصوم حسب مصدر التمويل

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الموارد العادية	*الموارد الأخرى*	*الموارد المقررة*	*2023*	*2022*
مجموع الأصول	487 652	972 030	(4 523)	1 455 159	1 324 696
مجموع الخصوم	168 744	24 132	97	192 973	134 093
صافي الأصول	**318 908**	**947 898**	**(4 620)**	**1 262 186**	**1 190 603**

23 - وتشمل أصول هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشكل رئيسي النقدية ومكافئات النقدية بقيمة 210,30 ملايين دولار (2022: 122,04 مليون دولار)، واستثمارات بقيمة 623,84 مليون دولار (2022: 638,40 مليون دولار)، ومساهمات مستحقة القبض قدرها 528,61 مليون دولار (2022: 485,57 مليون دولار).

24 - ويشمل مجموع الخصوم الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين بعد انتهاء الخدمة. وليس لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أي قروض أو اقتراضات.

25 - وعلى غرار كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، توفر الهيئة لموظفيها استحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة وغيرها من استحقاقات الموظفين. وقدر تقييم شركة خارجية للخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين في نهاية عام 2023 بمبلغ 103,10 ملايين دولار (2022: 88,27 مليون دولار)، وتم الاعتراف بها بالكامل في البيانات المالية (انظر الملاحظة 14 عليها).

26 - وتدخل ضمن الخصوم المتعلقة بالموظفين المقيّمة اكتواريًا خصوم مرتبطة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة تبلغ 79,58 مليون دولار. وهذه خصوم طويلة الأجل، وبسبب القوة العاملة الشابة نسبيا في هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ستؤدي إلى زيادة المدفوعات في المستقبل لبضعة سنوات وعقود فقط - يبلغ متوسط عمر المشتركين العاملين في الخطة 46 عامًا، فيما يبلغ متوسط عمر المتقاعدين الحاليين 68 عامًا. ويمكن أن يتباين كل من أسعار الفائدة وتضخم التكاليف الطبية وافتراضات اكتوارية أخرى بشكل كبير خلال

تلك الفترة. ومع ذلك، فإن هذه الخصوم والخصوم الأخرى المتعلقة باستحقاقات الموظفين ممولة بالكامل باستخدام الافتراضات الاكتوارية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 وحساب الخصوم ذي الصلة.

هاء - أداء الميزانية

27 - تورد خطة الموارد المتكاملة والميزانية المتكاملة الموارد المالية المتوقعة للخطة الاستراتيجية، وتغطي كلا من الموارد العادية (الأساسية) والموارد الأخرى (غير الأساسية) للفترة 2022-2023. ويجري إعداد الميزانية المتكاملة وتقديمها كل سنتين.

28 - وتُعد ميزانية الهيئة على أساس نقدي معدَّل وتُعرض في البيانات المالية بوصفها البيان الخامس، مقارنة بين المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية على أساس قابل للمقارنة، مع إضافة الموارد المقررة (الميزانية العادية). وتيسيراً للمقارنة بين الميزانية والبيانات المالية التي تُعد وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، تُدرج في الملاحظة 26 على البيانات المالية تسوية للميزانية حسب بيان التدفقات النقدية.

29 - وعند مقارنة النفقات الفعلية المتكبدة من الميزانية بالميزانية النهائية، سجلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة معدلات استخدام عالية في جميع فئات الميزانية.

الشكل 6 من الفصل الرابع

معدلات استخدام الميزانية

(بالنسبة المئوية)

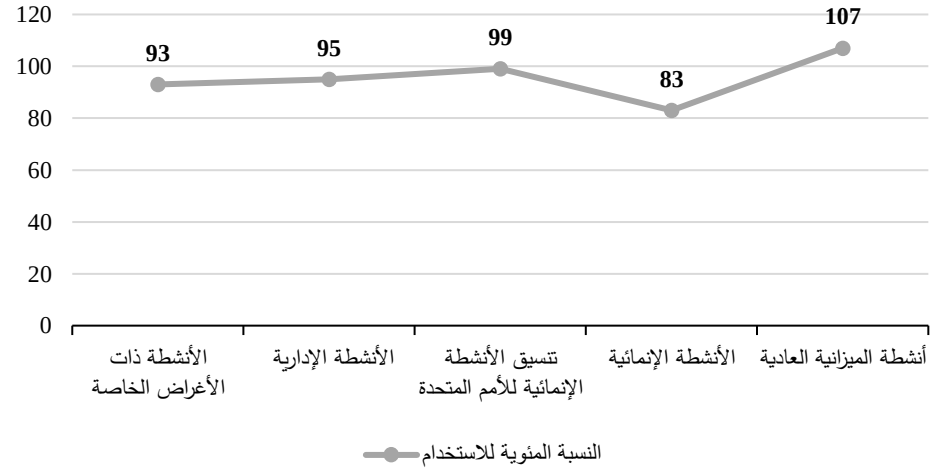

واو - إدارة المخاطر

30 - إطار هيئة الأمم المتحدة للمرأة للإدارة المركزية للمخاطر هو نهج منظم لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر داخل المنظمة. ويهدف الإطار إلى مساعدة الهيئة على الاستفادة من الفرص الناشئة لتحقيق أهدافها مع التقليل إلى أدنى حد من الأثر السلبي للمخاطر. وترد أدناه مناقشة لمجالات المخاطر الرئيسية وإجراءات التخفيف المتخذة.

الغش والهدر وإساءة استخدام الموارد

31 - تعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع أطراف مسؤولة وشركاء منفذين وبائعين وأطراف ثالثة لتنفيذ ولايتها الثلاثية. وكما هو الحال مع المعاملات المالية، هناك خطر الغش في الإبلاغ أو استخدام الأموال أو الأصول الأخرى داخل الهيئة أو من قبل هذه الأطراف. وللتخفيف من حدة هذا الخطر، وضعت الهيئة ضوابط مالية قوية، بما في ذلك عمليات مراجعة منتظمة للحسابات واستعراضات دورية لعمليات الهيئة وكذلك للأداء المالي والتشغيلي للأطراف المسؤولة والشركاء المنفذين الذين يعملون معها.

سوء السلوك والسلوك غير المشروع والإهمال تجاه الآخرين

32 - تلتزم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بضمان سلامة ورفاه الفئات الضعيفة التي تخدمها. ويشمل هذا المجال من مجالات المخاطر توفير الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرُّشِ الجنسي. ولا تتسامح الهيئة إطلاقا مع هذا السلوك، وقد وضعت سياسات وإجراءات وبرامج تدريبية لمنع وقوع أي حوادث سوء سلوك والتصدي لها.

الأمن السيبراني

33 - تعتمد هيئة الأمم المتحدة للمرأة اعتمادا كبيرا على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتنفيذ ولايتها. واستعانت الهيئة بخدمات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للقيام بوظيفتي الخزانة وكشوف المرتبات والعديد من الوظائف المتعلقة بالموارد البشرية، مما يضمن إدارة هذه المجالات البالغة الأهمية من قبل خبراء مع وجود تدابير أمنية قوية. وبالإضافة إلى ذلك، تعتمد هيئة الأمم المتحدة للمرأة على مركز الأمم المتحدة الدولي للحوسبة في خدمات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك الأمن السيبراني.

34 - ومع ذلك، يعرض هذا الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الهيئة لتهديدات سيبرانية متنوعة، مثل هجمات التصيد الإلكتروني والبرامجيات الخبيثة وخروقات البيانات. ولمواجهة هذه المخاطر، وضعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة خطة محكمة للأمن السيبراني ووضعتها موضع التنفيذ. وتتضمن الخطة وضع سياسات وإجراءات للأمن السيبراني، وتطبيق التحقق المتعدد العوامل من الهوية، وإطلاق برنامج لأمن المعلومات، وإجراء تقييمات منتظمة للمخاطر. وهذه التدابير بالغة الأهمية في تعزيز كل من النظم المؤسسية والمكاتب الميدانية للهيئة ضد التهديدات السيبرانية. وعلى الرغم من الطبيعة المتغيرة باستمرار للمخاطر السيبرانية، تظل هيئة الأمم المتحدة للمرأة ملتزمة بالإبقاء على اليقظة والقدرة على التكيف.

انخفاض المساهمات في الموارد (الأساسية) العادية

35 - تعتمد عمليات هيئة الأمم المتحدة للمرأة على التبرعات، وعلى وجه الخصوص الموارد العادية غير المخصصة. وهناك خطر انخفاض الموارد العادية، يضاعف منه الانخفاض العام في تمويل الأنشطة الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، مما قد يهدد قدرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تنفيذ ولايتها الثلاثية، ويقلل من قدرتها على الاستفادة من الموارد الأخرى، ويضع ضغطا كبيرا على الوظائف المؤسسية. وللتخفيف من حدة هذا الخطر، تواصل الهيئة تنويع مصادر تمويلها، بما في ذلك من خلال الاستثمار في تعبئة التبرعات الفردية، وتقديم تحفيزات، وتشجيع المساهمات الأخرى في الموارد المخصصة بدرجة قليلة

(مثل التمويل المباشر للمذكرات الاستراتيجية للهيئة والتمويل المواضيعي) وممارسة ضبط النفس في مستوى التكاليف الثابتة ضمن إطار ميزانيتها للموارد العادية.

السياق السياسي والقطري

36 - تعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في بيئات شديدة التعقيد والحساسية، بما في ذلك بيئات ما فتئت تشهد رد فعل عنيفا ضد المساواة بين الجنسين، وتقلص الحيز المدني، ونزاعات مسلحة. ومع تزايد عدد الأزمات الإنسانية، ظلت المشاركة النشطة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ذات أهمية بالغة في تشجيع تعزيز التركيز على المساواة بين الجنسين في عمليات الاستجابة الإنسانية وصنع القرار في منظومة الأمم المتحدة. وفي إطار إجراءات التخفيف من حدة هذا الخطر، ستواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة تعزيز القيمة المضافة الفريدة التي تقدمها الهيئة في السياقات الإنسانية، مستفيدة من إدماج المساواة بين الجنسين في دورات التخطيط والاستجابات الإنسانية الذي ثبت نجاحه حتى الآن.

تغير المناخ وقدرة المنظمة على الصمود والمخاطر الطبيعية

37 - تعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في سياقات متقلبة ولا يمكن التنبؤ بتغيرها، بما في ذلك المخاطر الطبيعية مثل الأعاصير والزلازل والفيضانات. ويمثل تغير المناخ أزمة كبيرة على نطاق عالمي لها عواقب وخيمة. وللتخفيف من حدة هذه المخاطر، وضعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة خططاً لاستمرارية تصريف الأعمال لمواصلة عملياتها وكذلك مبادئ توجيهية للاستجابة لحالات الطوارئ من أجل تلبية احتياجات النساء والفتيات في هذه الحالات. وتؤدي الهيئة دورًا رئيسيًا في مهام التنسيق بين الوكالات على المستوى القطري لضمان مراعاة منظومة الأمم المتحدة للمنظور الجنساني في تقديم المعونة الطارئة.

الفصل الخامس

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

أولا - بيان المركز المالي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	المرجع	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2023*	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
الأصول			
الأصول المتداولة			
النقدية ومكافئات النقدية	الملاحظة 6	210 303	122 040
الاستثمارات	الملاحظة 7	266 933	230 278
الحسابات المستحقة القبض	الملاحظة 8	341 803	264 179
السلف	الملاحظة 9	69 919	56 413
الأصول الأخرى	الملاحظة 10	10 399	9 886
مجموع الأصول المتداولة		**899 357**	**682 796**
الأصول غير المتداولة			
الاستثمارات	الملاحظة 7	356 903	408 120
الحسابات المستحقة القبض	الملاحظة 8	186 803	221 392
الأصول الأخرى	الملاحظة 10	15	15
الممتلكات والمنشآت والمعدات	الملاحظة 11	12 063	12 365
الأصول غير الملموسة	الملاحظة 12	18	8
مجموع الأصول غير المتداولة		**555 802**	**641 900**
مجموع الأصول		**1 455 159**	**1 324 696**
الخصوم			
الخصوم المتداولة			
الحسابات المستحقة الدفع	الملاحظة 13	34 940	2 179
استحقاقات الموظفين	الملاحظة 14	23 007	21 290
الخصوم الأخرى	الملاحظة 15	35 222	23 487
مجموع الخصوم المتداولة		**93 169**	**46 956**
الخصوم غير المتداولة			
استحقاقات الموظفين	الملاحظة 14	99 804	86 803
الخصوم الأخرى	الملاحظة 15	–	334
مجموع الخصوم غير المتداولة		**99 804**	**87 137**
مجموع الخصوم		**192 973**	**134 093**

	المرجع	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2023*	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
صافي الأصول		**1 262 186**	**1 190 603**
صافي الأصول/حقوق الملكية			
الفائض المتراكم	الملاحظة 16	1 234 666	1 165 925
الاحتياطيات	الملاحظة 17	27 520	24 678
مجموع صافي الأصول/حقوق الملكية		**1 262 186**	**1 190 603**

تشكل الملاحظات المرفقة جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

ثانيا – بيان الأداء المالي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	المرجع	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2023*	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
الإيرادات			
التبرعات	الملاحظة 18	584 834	647 595
الأنصبة المقررة	الملاحظة 19	10 474	9 392
إيرادات الاستثمار	الملاحظة 20	21 187	8 762
الإيرادات الأخرى	الملاحظة 21	2 422	2 206
إيرادات المعاملات التبادلية	الملاحظة 22	140	43
مجموع الإيرادات		**619 057**	**667 998**
المصروفات			
استحقاقات الموظفين	الملاحظة 23	186 163	175 863
الخدمات التعاقدية	الملاحظة 23	156 361	165 747
المِنَح والتحويلات الأخرى	الملاحظة 23	19 727	18 668
اللوازم والصيانة	الملاحظة 23	23 924	20 197
تكاليف التشغيل	الملاحظة 23	112 766	113 160
تكاليف السفر	الملاحظة 23	39 393	32 738
الاستهلاك والإهلاك	الملاحظة 23	3 089	3 035
تكاليف التمويل	الملاحظة 23	47	183
المصروفات الأخرى	الملاحظة 23	4 633	6 700
مجموع المصروفات		**546 103**	**536 291**
المكاسب/(الخسائر)	الملاحظة 24	**6 547**	**(892)**
الفائض للسنة		**79 501**	**130 815**

تشكل الملاحظات المرفقة جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

ثالثا – بيان التغيرات في صافي الأصول/حقوق الملكية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	المرجع	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2023*	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
صافي الأصول/حقوق الملكية في بداية السنة		**1 190 603**	**1 032 123**
اعتماد المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام:			
إعادة تخصيص الرصيد النهائي للقيمة العادلة لاحتياطي الاستثمارات المتاحة للبيع ليدرج في الفائض المتراكم		(2 842)	–
الفائض المتراكم		2 842	–
الفائض المتراكم/صافي الأصول/حقوق الملكية المعاد حسابها		**1 190 603**	**1 032 123**
الحركة خلال السنة			
الفائض في السنة الجارية		79 501	130 815
المبالغ المردودة إلى الجهات المانحة	الملاحظة 16	(2 225)	(2 410)
التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع	الملاحظة 17	–	(11 055)
(الخسائر)/المكاسب الاكتوارية	الملاحظة 16	(5 693)	41 130
صافي الأصول/حقوق الملكية في نهاية السنة		**1 262 186**	**1 190 603**

تشكل الملاحظات المرفقة جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

رابعا – بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	المرجع	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	31 كانون الأول/ ديسمبر 2022
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
صافي الفائض للسنة		79 501	130 815
إيرادات الفوائد		(16 359)	(8 740)
إهلاك الاستثمارات		(4 335)	477
إيرادات الأرباح		(493)	(499)
الخسائر/(المكاسب) غير المتحققة من العملات الأجنبية		6 547	(892)
مصروفات الاستهلاك والإهلاك	الملاحظة 23	3 089	3 035
(الزيادة) في الحسابات المستحقة القبض		(43 035)	(104 314)
النقصان في الأصول الأخرى		2 102	9 552
(الزيادة) في السلف		(13 506)	(7 933)
الزيادة/(النقصان) في الحسابات المستحقة الدفع		32 760	(10 172)
الزيادة/(النقصان) في استحقاقات الموظفين		14 719	(27 004)
الزيادة/(النقصان) في الخصوم الأخرى		11 402	(2 293)
الخسائر الناجمة عن بيع الممتلكات والمنشآت والمعدات		316	176
المبالغ المردودة إلى الجهات المانحة	الملاحظة 16	(2 225)	(2 410)
التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع		(7 093)	252
(الخسائر)/المكاسب الاكتوارية	الملاحظة 16	(5 693)	41 130
صافي النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية		**57 697**	**21 180**
التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار			
المشتريات من الممتلكات والمنشآت والمعدات		(3 122)	(3 678)
المشتريات من الأصول غير الملموسة		(16)	(5)
عائدات المبيعات من الممتلكات والمنشآت والمعدات		24	63
مشتريات الاستثمارات – التكلفة المهلكة	الملاحظة 7-1	(338 072)	(230 751)
آجال استحقاق الاستثمارات – التكلفة المهلكة	الملاحظة 7-1	361 544	227 968
الفوائد المقبوضة		18 087	7 250
الأرباح المقبوضة		486	488
الحركة في الاستثمارات – القيمة العادلة بفائض أو بعجز		(1 818)	(2 594)
صافي النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار		**37 113**	**(1 259)**
صافي الزيادة في النقدية ومكافئات النقدية		**94 810**	**19 921**
النقدية ومكافئات النقدية في بداية السنة		122 040	101 227

	المرجع	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2023*	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
تأثير التغيرات في أسعار الصرف على النقدية ومكافئات النقدية		(6 547)	892
النقدية ومكافئات النقدية في نهاية السنة	**الملاحظة 6**	**210 303**	**122 040**

تشكل الملاحظات المرفقة جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

خامسا – بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ديسمبر 2023			
	الميزانية الأصلية	*الميزانية النهائية*	*المبالغ الفعلية على أساس قابل للمقارنة*	*الفرق بين الميزانية النهائية والمبالغ الفعلية*
أنشطة الميزانية العادية	10 615	10 615	11 321	(706)
الأنشطة الإنمائية				
البرنامج	418 093	564 847	463 208	101 639
فعالية التنمية	27 100	21 249	21 286	(37)
المجموع الفرعي	**445 193**	**586 096**	**484 494**	**101 602**
تنسيق الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة	17 350	15 175	14 987	188
الأنشطة الإدارية				
الأنشطة المتكررة	48 600	49 629	47 146	2 483
المجموع الفرعي	**48 600**	**49 629**	**47 146**	**2 483**
أنشطة الرقابة والضمان المستقلة				
التقييم	3 200	2 419	2 497	(78)
مراجعة الحسابات والتحقيقات	2 900	3 635	3 534	101
المجموع الفرعي	**6 100**	**6 054**	**6 031**	**23**
الأنشطة ذات الأغراض الخاصة				
الاستثمارات الرأسمالية: تحويل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	2 500	2 500	2 402	98
إدارة التغيير	150	–	–	–
الاستثمارات الرأسمالية: الامتثال للمعايير الأمنية الدنيا للعمل	450	445	334	111
المجموع الفرعي	**3 100**	**2 945**	**2 736**	**209**
الميزانية الإجمالية	**530 958**	**670 514**	**566 715**	**103 799**
مجموع الميزانية المؤسسية	**102 250**	**95 052**	**92 186**	**2 866**

تشكل الملاحظات المرفقة جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية؛ انظر أيضا الملاحظة 26.

هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
ملاحظات على البيانات المالية

الملاحظة 1
الكيان المحاسبي

تأسست هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) بموجب قرار الجمعية العامة 289/64 المؤرخ 2 تموز/يوليه 2010، وشرعت في ممارسة أعمالها في كانون الثاني/يناير 2011. وانطلاقا من الرؤية التي بلورها ميثاق الأمم المتحدة بشأن المساواة، تعمل الهيئة من أجل القضاء على التمييز ضد النساء والفتيات؛ وتمكين المرأة اقتصاديا؛ وتحقيق المساواة بين المرأة والرجل بوصفهما شريكين في مجالات التنمية وحقوق الإنسان والعمل الإنساني والسلام والأمن ومستفيدين من ثمارها.

والهيئة مكلفة بدعم الهيئات الحكومية الدولية، مثل لجنة وضع المرأة، في صياغة السياسات ووضع القواعد والمعايير العالمية. وتقوم الهيئة بتعبئة الإرادة السياسية والموارد لمساعدة الدول الأعضاء في تطبيق تلك المعايير، وهي تقف على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم التقني والمالي المناسب للبلدان التي تطلبه ولإقامة الشراكات الناجحة مع المجتمع المدني. وعلاوة على ذلك، أُنيط بالهيئة أن تُخضِع منظومة الأمم المتحدة للمساءلة بشأن التزامها بالمساواة بين الجنسين من خلال برنامج العمل المنفذ على نطاق المنظومة.

ويدير الهيئة مجلسها التنفيذي الذي يتألف من ممثلي الدول الأعضاء. ويرشد المجلس التنفيذي الهيئة بشأن توجهها الاستراتيجي وسياساتها من أجل ضمان تنفيذ المديرة التنفيذية ووكيلة الأمين العام لجميع الجوانب التنفيذية لأنشطة الهيئة بفعالية.

وتتخذ الهيئة من نيويورك مقرا لها وتعمل على توسيع نطاق وجودها على الصعيدين الإقليمي والقطري. ويتألف الهيكل الإقليمي للهيئة من 6 مكاتب إقليمية، و 62 مكتبا قطريا، ويخدم 59 بلدا إضافيا من خلال أشكال وجود تتعلق بإصلاح الأمم المتحدة (بما في ذلك أشكال غير مقيمة من تنفيذ البرامج وتنسيقها من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة). وتقدم الهيئة خدماتها إلى الجهات المانحة والشركاء عبر مكاتب الاتصال التابعة لها في أبو ظبي وأديس أبابا وألماتي، كازاخستان، وبروكسل وجنيف وطوكيو وكوبنهاغن.

وليس للهيئة فروع، أو كيانات خاضعة لسيطرة مشتركة.

الملاحظة 2
بيان الموافقة

صدق مدير شعبة التنظيم والإدارة على البيانات المالية على النحو المطلوب في النظام المالي والقواعد المالية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وأحيلت البيانات إلى المديرة التنفيذية في 30 نيسان/أبريل 2024 بغية إصدارها.

(أ) أساس الإعداد

أُعدّت البيانات المالية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على أساس الاستحقاق الكامل وعلى أساس استمرارية الأعمال، وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والنظام المالي والقواعد المالية للهيئة.

وتطبق الهيئة في بيانها عن المركز المالي مبدأ التكلفة الأصلية باستثناء ما يتعلق بالبنود المادية التالية:

(أ) الأدوات المالية المقيسة بالقيمة العادلة بفائض أو عجز؛

(ب) استحقاقات الموظفين: الخصوم المتعلقة بخطة محددة الاستحقاقات التي يتم تقييمها باستخدام طريقة التقييم الاكتواري؛

(ج) الأصول المقتناة من خلال المعاملات غير التبادلية التي تقاس في البداية بالقيمة العادلة.

(ب) العملات الأجنبية

العملة الوظيفية وعملة العرض

تقاس البنود المدرجة في البيانات المالية باستخدام عملة البيئة الاقتصادية الرئيسية التي يعمل فيها الكيان ("العملة الوظيفية"). والعملة الوظيفية وعملة العرض لهيئة الأمم المتحدة للمرأة هي دولار الولايات المتحدة وتُعرض هذه البيانات المالية بآلاف دولارات الولايات المتحدة ما لم يُذكر خلاف ذلك.

وعندما تُجرى المعاملات بعملات غير دولار الولايات المتحدة، تُحوَّل المبالغ إلى دولار الولايات المتحدة بسعر الصرف السائد المعمول به في الأمم المتحدة في تاريخ إجراء المعاملة. وتُحوَّل الأصول والخصوم النقدية المقومة بعملات أخرى غير دولار الولايات المتحدة إلى دولارات الولايات المتحدة بسعر الصرف السائد المعمول به في الأمم المتحدة الساري في تاريخ الإبلاغ. أما الأصول والخصوم غير النقدية التي تُقوم بعملة أخرى غير دولار الولايات المتحدة والتي يجري قياسها بتكلفتها الأصلية، فتُحوَّل بسعر الصرف الساري في تاريخ إجراء المعاملة. وتقيد المكاسب والخسائر المترتبة على تغير أسعار الصرف، المتحققة وغير المتحققة على السواء، التي تنتج عن هذه المعاملات، في بيان الأداء المالي وتدرج في إطار المكاسب والخسائر.

(ج) السياسات المحاسبية الهامة

في إطار المحاسبة على أساس الاستحقاق، يُعترف بالإيرادات والمصروفات (باستثناء تلك المرتبطة بمعاملات غير تبادلية) في البيانات المالية في الفترة التي تتعلق بها.

الإيرادات

يُعترف بالتبرعات للموارد العادية كإيرادات عندما يكون هناك اتفاق موقع أو خطاب تعاون (من مسؤول مكلف من حكومة ما)، غير التعهد بالتبرع، أو على أساس نقدي في وقت تَلَقِّي الأموال عندما لا يكون هناك اتفاق أو خطاب تعاون. وفي حال تَلَقِّي اتفاق موقع أو خطاب تعاون من جهة مانحة، بما في ذلك الاتفاقات المتعددة السنوات، يُعترف بالإيرادات بالكامل في وقت توقيع الاتفاق المتعلق بالمساهمات شريطة ألا يتضمن الاتفاق أية شروط تتعلق بالأداء.

ويُعترف بالتبرعات للموارد الأخرى كإيرادات عندما يرد من الجهة المانحة اتفاق موقع خلال السنة المالية، ما لم يوجد أي شرط يؤجل هذا الاعتراف. وفي حال تَلَقِّي اتفاق موقع من جهة مانحة، بما في ذلك الاتفاقات المتعددة السنوات، يُعترف بالإيرادات بالكامل في وقت توقيع الاتفاق المتعلق بالمساهمات شريطة

ألا يتضمن الاتفاق أية شروط تتعلق بالأداء. وفي الحالات التي تتضمن فيها الاتفاقاتُ المتعلقة بالمساهمات شروطا، تعترف الهيئة بخصم، ويُؤجَّل الاعتراف بالإيرادات إلى حين استيفاء هذه الشروط. وتعترف الهيئة بالأصول عندما يجري الإقرار بالإشراف على الموارد نتيجة لأحداث سابقة.

وتصدر الأنصبة المقررة باعتبارها مخصصات سنوية من الميزانية العادية للأمم المتحدة الممولة من الأنصبة المقررة للأمم المتحدة وتصدر لفترة ميزانية مدتها سنة واحدة.

وباستثناء الخدمات، يجرى الاعتراف ضمن المصروفات والمساهمات، وفقا للقيمة العادلة، بالتبرعات العينية التي تدعم العمليات والأنشطة المعتمدة دعما مباشرا، وتؤثر في الميزانية، ويمكن قياسها بشكل موثوق. وتشمل هذه التبرعات استخدام الأماكن والمرافق.

ولا يُعترف بالتبرعات العينية المقدمة في صورة خدمات كإيرادات.

وتُقدَّر قيمة الممتلكات والمنشآت والمعدات المتبرع بها بالقيمة السوقية العادلة، ويُعترف بها ضمن الأصول الثابتة والمساهمات. وتُقدَّر قيمة حق الانتفاع بأصل ما بالقيمة السوقية العادلة لهذا الحق. وتُعرَض كإيراد متأت من المساهمات أي زيادة في القيمة السوقية العادلة لحق الانتفاع عن المبالغ الفعلية المدفوعة، ويُعرَض معها مصروف مقابل. وعند تَلقِّي أصول منقولة في صورة تبرعات عينية والإفصاح في الاتفاقات عن شروط تُلزِم بإعادة الأصول في حالة الإخلال بها، يتم الاعتراف الأولي بالالتزام ضمن الخصوم. وعندما تُستوفى هذه الشروط، يتم الاعتراف بالإيراد. وعندما يُفصَح في الاتفاقات عن قيود لا تقضي بإعادة الأصول، يُعترف بالإيراد بمجرد تَلقِّي تأكيد المساهمات.

ويُعترف بالإيرادات المتأتية من المعاملات التبادلية عندما يكون من المرجح أن تتدفق في المستقبل منافع اقتصادية أو إمكانات خدمة إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة وعندما يمكن قياس هذه المنافع بشكل موثوق. وينبغي قياس الإيرادات بالقيمة العادلة للمقابل المقبوض أو المستحق القبض. وعندما يكون المقابل نقدا أو بمبلغ نقدي، يكون القياس على أساس هذا المبلغ.

المصروفات

يُعترف بالمصروفات عند تسليم السلع وتقديم الخدمات. ويتم الاعتراف بنفقات المشاريع التي يتكبدها كل من الأطراف المسؤولة والشركاء المنفذين في الفترة التي تم فيها إنجاز الأنشطة.

(د) الأدوات المالية

الأداة المالية هي أي عقد تترتب عليه أصول مالية لكيان وخصوم مالية أو أداة حقوق ملكية لكيان آخر.

الاعتراف الأولي

يتم الاعتراف الأولي بجميع الأصول والخصوم المالية، بما في ذلك المساهمات المستحقة القبض والمبالغ الأخرى المستحقة القبض والدفع عندما تصبح هيئة الأمم المتحدة للمرأة طرفا في الأحكام التعاقدية للأداة.

وتقاس الأصول المالية أو الخصوم المالية في الأول بالقيمة العادلة مضافًا إليها أو مطروحًا منها تكاليف المعاملات التي تعزى مباشرةً إلى اقتنائها أو إصدارها، إلا عندما تحدد هذه الأداة بالقيمة العادلة

بفائض أو بعجز. وليس لدى الهيئة أي أدوات مالية معترف بها بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول أو حقوق الملكية.

وعند الاعتراف الأولي، تقيس هيئة الأمم المتحدة للمرأة المبالغ المستحقة القبض والدفع في الأجل القصير بقيمة الفاتورة الأصلية إذا كان أثر الخصم غير جوهري.

الأصول المالية

عند الاعتراف الأولي، تسجل جميع الأصول المالية بالقيمة العادلة مضافًا إليها تكلفة المعاملات. ومع ذلك، وبالنسبة للأصول المالية التي تقاس لاحقًا بالقيمة العادلة بفائض أو بعجز، لا يجري تضمين تكلفة المعاملة في القيمة الدفترية للأصل، ولكن يجري خصمها كنفقة في حالة الفائض أو العجز.

ويقاس الأصل المالي لاحقا بالتكلفة المهلكة إذا استوفى كلا الشرطين التاليين ولا يكون محددا بالقيمة العادلة بفائض أو بعجز:

(أ) يحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج إدارة هدفه الاحتفاظ بالأصول من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛

(ب) تؤدي الشروط التعاقدية في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تمثل فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على أصل الدين المتبقي.

وجميع الأصول المالية غير المصنفة على أنها مقيسة بالتكلفة المهلكة على النحو المبين أعلاه تقاس بالقيمة العادلة بفائض أو بعجز.

الأصول المالية المقيمة بالتكلفة المهلَكة

تعترف الهيئة مبدئيا بالحسابات المستحقة القبض في التاريخ الذي نشأت فيه. ويُعتَرف مبدئيا بجميع الأصول المالية الأخرى في تاريخ التداول، وهو التاريخ الذي يصبح فيه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، باعتباره أمين الخزانة بالنسبة للهيئة، طرفا في الأحكام التعاقدية الخاصة بالأداة المالية. وأسندت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مهام الخزانة إلى البرنامج الإنمائي، وبالتالي يدخل البرنامج الإنمائي في علاقات تعاقدية نيابة عن الهيئة.

وتُدرَج الأصول المالية التي يتجاوز أجل استحقاقها 12 شهرا في تاريخ الإبلاغ ضمن فئة الأصول غير المتداولة في البيانات المالية. وتُحوَّل الأصول المقوَّمة بالعملات الأجنبية إلى دولار الولايات المتحدة بأسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة والسارية في تاريخ الإبلاغ مع الاعتراف بالمكاسب والخسائر في الفائض أو العجز في بيان الأداء المالي.

وتشمل فئة النقدية ومكافئات النقدية الاستثمارات النقدية والقصيرة الأجل العالية السيولة التي يسهل تحويلها إلى مبالغ نقدية محددة، والتي تنخفض مخاطر حدوث تغير في قيمتها، باستثناء الخسارة الائتمانية المتوقعة بالنسبة للعملات المقيدة الاستخدام. وتضم الأدوات المالية المصنفة باعتبارها مكافِئات للنقدية أي استثمارات يحين تاريخ استحقاقها بعد ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ اقتنائها.

وتشمل المبالغ المستحقة القبض المساهمات المستحقة القبض التي تمثل مبالغ مستحقة بناء على التواريخ المشار إليها في اتفاقات المساهمات الموقَّعة، بما في ذلك المساهمات المتعددة السنوات، المعترف بها بالكامل في وقت التوقيع على الاتفاق باستثناء الاتفاقات المقترنة بشروط أداء خارجة عن سيطرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

وبالنسبة للمساهمات المستحقة القبض على مدى سنوات متعددة، تعترف هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالمساهمات المستحقة القبض بالنسبة للجزء من المساهمات المستحقة القبض خلال سنة الإبلاغ، في حين أن الجزء المتبقي، المستحق استلامه في المستقبل، يقاس ويعترف به بالتكلفة المهلكة.

الأصول المالية المحتسبة بالقيمة العادلة بفائض أو بعجز

الأصول المالية المقيّمة بالقيمة العادلة بفائض أو بعجز هي أصول مصنفة على هذا النحو في الاعتراف الأولي أو أصول يحتفظ بها للتداول. وهي تُسجَّل أولا بقيمتها العادلة مضافا إليها أي تكاليف للمعاملات. وتقاس الأصول بالقيمة العادلة في كل تاريخ إبلاغ، وما ينتج عن ذلك من مكاسب أو خسائر بالقيمة العادلة يعترف به في الفائض أو العجز. وتستخدم المشتقات لإدارة المخاطر المرتبطة بصرف العملات الأجنبية، وتُبرم تعاقداتها مع نظراء ذوي جدارة ائتمانية وفقا للمبادئ التوجيهية للاستثمار الخاصة بالبرنامج الإنمائي.

وتصنف الهيئةُ المشتقات بوصفها أصولا مالية مقيسة بالقيمة العادلة بفائض أو بعجز في بيان الأداء المالي عندما يدخل البرنامج الإنمائي في مثل هذه الترتيبات نيابة عنها. ويتم الحصول على القيمة العادلة للمشتقات من النظراء وتُقارَن بالتقييمات الداخلية التي تقوم على أساليب وتقنيات التقييم المعترف بها عموما كمعايير في هذا القطاع. وتُصنَّف الأصول المدرجة في هذه الفئة بوصفها أصولا متداولة إذا كان يُتوقع أن تتحقق في غضون 12 شهرا من تاريخ الإبلاغ.

القياس والاعتراف اللاحقان

يقدم الجدول التالي موجزا لسياسات هيئة الأمم المتحدة للمرأة فيما يتعلق بالقياس والاعتراف اللاحقين بالمكاسب والخسائر المتعلقة بأصولها المالية:

الأصل المالي	*القياس والاعتراف اللاحقان*
الأصول المالية المحتسبة بالقيمة العادلة بفائض أو بعجز	تقاس هذه الأصول لاحقًا بالقيمة العادلة. ويعترف بصافي المكاسب والخسائر، بما في ذلك أي إيرادات فوائد أو أرباح موزعة، في الفائض أو العجز.
الأصول المالية المقيمة بالتكلفة المهلَكة	تقاس هذه الأصول لاحقا بالتكلفة المهلكة المحسوبة باستخدام طريقة سعر الفائدة الساري. وتخفض خسائر اضمحلال القيمة من التكلفة المهلكة. ويعترف بإيرادات الفوائد ومكاسب وخسائر صرف العملات الأجنبية واضمحلال القيمة في الفائض أو العجز. ويعترف بأي مكسب أو خسارة عند إلغاء الاعتراف في الفائض أو العجز.

إلغاء الاعتراف بالأصول المالية

تقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بإلغاء الاعتراف بأصـــل مالي عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية المتأتية من الأصـل المالي، أو عندما تقوم بتحويل حقوق تلقي التدفقات النقدية التعاقدية في معاملة يتم فيها فعليا نقل جميع المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية الأصـل المالي أو لا تقوم فيها الهيئة بنقل فعلي لجميع المخاطر والمنافع المتعلقة بالملكية ولا تحتفظ بها، ولا تحتفظ بالسيطرة على الأصل المالي.

عمليات الشطب

تُشطب القيمة الدفترية الإجمالية للأصل المالي عندما لا يكون لدى هيئة الأمم المتحدة للمرأة توقع معقول باسترداد الأصل المالي بالكامل أو جزء منه. وفيما يتعلق بالمساهمات الفردية المستحقة القبض، تتبع الهيئة سياسة شطب إجمالي القيمة الدفترية عندما يُعتبر الأصل المالي غير قابل للاسترداد وتُستنفد جميع الجهود الرامية إلى استرداده.

الخصوم المالية: التصنيف، والقياس اللاحق، والمكاسب والخسائر

تصـــنف الخصـــوم المالية على أنها مقيســـة بالتكلفة المهلكة أو بالقيمة العادلة بفائض أو بعجز. ويصـــنف خصـــم مالي على أنه مقيس بالقيمة العادلة بفائض أو بعجز إذا صُـــنف بأن محتفظ به للتداول، أو إذا كان من المشتقات، أو إذا حُدد على هذا النحو عند الاعتراف الأولي به.

والخصـــوم المالية المقيســـة بالقيمة العادلة بفائض أو بعجز هي الخصـــوم التي يحتفظ بها للتداول أو يتم تحديدها على هذا النحو عند الاعتراف الأولي. وهي تُســـجَّل أولا بقيمتها العادلة مضـــافا إليها أي تكاليف للمعاملات. وتقاس الخصـوم بالقيمة العادلة في كل تاريخ إبلاغ، وما ينتج عن ذلك من مكاسـب أو خسـائر بالقيمة العادلة يعترف به في الفائض أو العجز. وتصـنف الهيئةُ المشـتقات خصـوما مالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز في بيان الأداء المالي. وتســـتخدم المشـــتقات لإدارة المخاطر المرتبطة بصـــرف العملات الأجنبية، وتُبرم تعاقداتها مع نظراء ذوي جدارة ائتمانية وفقا للمبادئ التوجيهية للاســـتثمار الخاصـــة بالبرنامج الإنمائي. وهي تشـمل المشـتقات التي تكون جزءا من ودائع لأجل تسـمح بقيام الأطراف المقابلة بتسديد الأداة المالية بعملة بديلة مقابل الحصـول على عائد أعلى. ويتم الحصـول على القيمة العادلة للمشـتقات من النظراء وتُقارَن بالتقييمات الداخلية التي تقوم على أسـاليب وتقنيات التقييم المعترف بها عموما كمعايير في هذا القطاع. وتصـنّف الخصـوم المدرجة في هذه الفئة بوصـفها خصـوما متداولة إذا كان يُتوقع تسويتها في غضون 12 شهرا من تاريخ الإبلاغ.

ويُعترف بجميع الخصـــوم المالية غير المشـــتقة أولا بالقيمة العادلة، ويتم قياســـها لاحقًا بالتكلفة المهلكة باستخدام طريقة سعر الفائدة الساري حيثما تكون هامة للبيانات المالية.

وتقاس الخصـــوم المالية الأخرى لاحقا بالتكلفة المهلكة المحســـوبة باســـتخدام طريقة ســـعر الفائدة الســـاري. ويُعترف بمصـــروفات الفائدة ومكاسـب وخسـائر صـــرف العملات الأجنبية في الفائض أو العجز. ويعترف أيضا بأي مكسب أو خسارة عند إلغاء الاعتراف في الفائض أو العجز.

أما المبالغ المســـتحقة الدفع والمســـتحقات المترتبة على شـــراء الســـلع والخدمات، فيعترف بها أولا بالقيمة العادلة، ثم تقاس لاحقا بالتكلفة المهلكة عندما تســـلّم أو تقدم الســـلع والخدمات ويقبلها البرنامج

الإنمائي. وتُدرَج الخصـــوم بالقيمة المدونة في الفواتير، مطروحا منها أي خصـــم مُنِح عند الدفع، في تاريخ الإبلاغ. وتُحسب الخصوم بطريقة تقديرية في حالة عدم توافر فواتير عند تاريخ الإبلاغ.

تصنيف الخصوم المالية

التصنيف وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	*أنواع الخصوم المالية*
الخصوم المالية الأخرى	الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة، والأموال المحتفظ بها نيابة عن جهات مانحة، والسُّـلف المسـتحقة الدفع، والخصـوم الأخرى والمبالغ المستحقة الدفع
القيمة العادلة بفائض أو بعجز	الخصوم من المشتقات

الخصوم المالية الأخرى

وتشمل الخصوم الأخرى الودائع غير المستخدمة، والمبالغ المستحقة الدفع الأخرى. وتمثل الودائع غير المســتخدمة المســاهمات التي وردت من الجهات المانحة ولكنها لم تُســتخدم بعدُ مقابل المســاهمات المستحقة القبض لأنشطة مخصصة تحديدا.

إلغاء الاعتراف بالخصوم المالية

تقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بإلغاء الاعتراف بخصـــم مالي عندما يتم الوفاء بالتزاماته التعاقدية أو إلغاؤها أو عند انتهاء صـــلاحيتها. وتقوم الهيئة أيضًـــا بإلغاء الاعتراف بالخصـــم المالي عندما يتم تعديل شـــروطه وتختلف التدفقات النقدية المتعلقة بالخصـــم المعدل اختلافًا جوهريًا، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بخصم مالي جديد بالقيمة العادلة بناءً على الشروط المعدلة.

وعند إلغاء الاعتراف بخصم مالي، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية التي تم إلغاؤها والمقابل المدفوع (بما في ذلك أي أصول غير نقدية منقولة أو خصوم متحملة) في الفائض أو العجز.

التعويض المتعلق بالأدوات المالية

تجرى مقاصـــة بين الأصـــول المالية والخصـــوم المالية ويُبلَّغ عن المبلغ الصـــافي في بيان المركز المالي فقط عندما يكون لهيئة الأمم المتحدة للمرأة حق قابل للتنفيذ قانوناً في مقاصـــــة المبالغ وعندما تعتزم تسويتها على أساس صافي المبالغ أو تحويل الأصول إلى نقد وتسوية الخصوم في آن واحد.

(هـ) الممتلكات والمنشآت والمعدات

تُقيَّد الممتلكات والمنشآت والمعدات بالتكلفة الأصلية مطروحا منها الاستهلاك المتراكم وأي خسائر ناتجة عن اضـــمحلال القيمة. والعتبة التي تجري عندها رسـملة الممتلكات والمنشـآت والمعدات الخاضـعة لإشراف هيئة الأمم المتحدة للمرأة هي تلك التي يبلغ عندها مجموع التكلفة 500 2 دولار على الأقل للوحدة.

ويُحتسـب اسـتهلاك الممتلكات والمنشـآت والمعدات على مدى العمر الإنتاجي التقديري لكل أصـل من الأصول باستخدام طريقة القسط الثابت، باستثناء الأراضي، التي لا تخضع للاستهلاك.

وتشمل التكلفةُ الأصلية النفقاتِ التي تُعزى مباشرة إلى اقتناء الأصول. وتُدرَج التكاليف اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل أو يُعترف بها كأصل مستقل، حسب الاقتضاء، على ألا يحدث هذا إلا إذا كان من المحتمل أن تعود الفوائد الاقتصادية المرتبطة بهذا البند في المستقبل إلى الهيئة، وإذا كان ممكنا قياس التكلفة بشكل موثوق.

ويُعدّ تقدير العمر الإنتاجي للأصل مسألة تقديرية، تستند إلى ما اكتسبته الهيئة من خبرة من الأصول المشابهة. وتبعا لذلك، فإن العمر الإنتاجي لأصل ما قد يكون أقصر من عمره الاقتصادي. وتُحمَّل تكاليف الإصلاح والصيانة على بيان الأداء المالي خلال الفترة المالية التي يجري فيها تكبد هذه التكاليف.

وتُعتبر الهيئة على أنها تشرف على أصل ما إذا كان بإمكانها استخدام الأصل أو الاستفادة منه بشكل أو بآخر تحقيقا لأهدافها، وإذا كان بإمكانها منع أي أطراف أخرى من الوصول إلى الأصل أو تنظيمُ هذا الوصول. وتنطبق هذه الحالة عندما تتولى الهيئة تنفيذ المشروع مباشرة. أما أصول المشاريع التي لا تخضع لإشراف الهيئة، فتُحمَّل كمصروفات لدى تكبدها. ويُعترف بالتحسينات التي يتم إدخالها على الأصول المستأجرة بوصفها أصولا في الحالات التي تكون فيها التكلفة الإجمالية 000 10 دولار أو أكثر، وتُقيَّم بحسب التكلفة، وتُخصم قيمة استهلاكها على مدى العمر الإنتاجي المتبقي للتحسينات أو مدة عقد الإيجار، أيهما أقل. وتجرى استعراضات اضمحلال القيمة لجميع الأصول مرة في السنة على الأقل.

وترد في الجدول أدناه مدد العمر الإنتاجي التقديري لفئات الممتلكات والمنشآت والمعدات مقاسة بالسنين.

الفئة	*العمر الإنتاجي التقديري*
الأراضي	لا ينطبق
المباني	
الدائمة	50
المؤقتة	10
الأثاث والتجهيزات الثابتة	10
معدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	6-8
المركبات	9
الآلات والمعدات	7
المعدات الأمنية	5

(و) الأصول غير الملموسة

تُقيَّد الأصول غير الملموسة ذات العمر الافتراضي المحدد بسعر التكلفة مخصوما منه الإهلاك المتراكم وأي خسائر ناتجة عن اضمحلال القيمة. وتجري رسملة الأصول غير الملموسة شريطة أن يمتد عمرها الإنتاجي أكثر من سنة واحدة، وأن تتجاوز تكلفتها 000 5 دولار للأصل المقتنى خارجيا و 000 100 دولار للأصل المعد داخليا. ويُحتسب الإهلاك على أساس القسط الثابت لجميع الأصول غير الملموسة ذات العمر الافتراضي المحدد وفقا لعمرها الإنتاجي. وحيثما يكون العمر الإنتاجي للأصل غير

الملموس غير محدد، لا يجري إهلاكه، وإنما يجري استعراضه لاحتساب اضمحلال القيمة عن طريق مقارنة قيمة خدمته القابلة للاسترداد مع قيمته الدفترية.

ويُعترف بالتكاليف المتكبدة لإعداد وتخصيص البرامجيات السحابية كخدمة ولدفع رسوم الاشتراك التي تتيح استخدامها باعتبارها مصروفات تشغيل عند الحصول على الخدمات، لأن النظم المستخدمة لا تفي بالمعايير التي تفرض الاعتراف بها كأصول يتم التحكم فيها.

ويعترف بالتكاليف المتكبدة لاستحداث الشفرة البرامجية التي تعزز قدرات النظم المتاحة في المقرات أو تعدلها أو تنشئ قدرات إضافية، والتي تفي بمعايير الاعتراف بالأصول غير الملموسة بوصفها أصولا برامجية غير ملموسة وتُهلك على مدى العمر الإنتاجي المتبقي للبرامجيات على أساس القسط الثابت.

ولتقييم ما إذا كانت تكاليف دمج البرامجيات التي يتم التحكم فيها وربطها بحلول توفير البرامجيات كخدمة تفي بمعايير الاعتراف لرسملتها كأصول برامجية غير ملموسة، قد يكون من الضروري اتخاذ قرارات هامة، منها القرار بشأن ما إذا كان من الممكن قياس الأصول المنفصلة بشكل موثوق.

وترد في الجدول أدناه مدد العمر الإنتاجي التقديري لفئات الأصول غير الملموسة مقاسة بالسنين.

الفئة	*العمر الإنتاجي التقديري*
الأصول المقتناة خارجيا	5
الأصول المعدّة داخليا	5
حقوق التأليف والنشر وبراءات الاختراع	3

(ز) عقود الإيجار

تُصنَّف عقود الإيجار التي يحتفظ فيها المؤجر بجزء كبير من المخاطر والمنافع الملازمة للملكية بوصفها عقود إيجار تشغيلي. وتُحمَّل المدفوعات المسددة بموجب عقود الإيجار التشغيلي على بيان الأداء المالي على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار. ويُفصَح في الملاحظة 28 عن قيمة مدفوعات الإيجار التي ستُسدَّد مستقبلا ضمن مدة عقد الإيجار الحالية.

وتُصنَّف عقود الإيجار التي يحتفظ فيها المستأجر بجزء كبير من المخاطر والمنافع الملازمة للملكية بوصفها عقود إيجار تمويلي. ولم تبرِم هيئة الأمم المتحدة للمرأة أي عقد إيجار تمويلي.

(ح) استحقاقات الموظفين

تعترف هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالاستحقاقات التالية للموظفين:

(أ) استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل المستحقة الدفع كاملةً في غضون 12 شهرا بعد نهاية الفترة المحاسبية التي يقدم فيها الموظفون الخدمات ذات الصلة؛

(ب) استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل التي يحل موعد تسويتها بعد فترة تزيد على 12 شهرا من أداء الموظف للخدمة ذات الصلة، وتشمل:

'1' استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة (انظر فرعي "الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة" و "التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة أدناه")؛

'2' استحقاقات الموظفين الأخرى الطويلة الأجل؛

(ج) استحقاقات إنهاء الخدمة.

وتُقاس استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل بقيمتها الاسمية استنادا إلى المستحقات المتراكمة بالمعدلات الحالية للأجور. ويمكن أن تشمل هذه الاستحقاقات، في نهاية العام، الأجر ورصيد الإجازات السنوية والالتزام المتصل بإجازة زيارة الوطن وغير ذلك من الاستحقاقات القصيرة الأجل.

وتشمل استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة خطط المعاشات التقاعدية، والرعاية الطبية بعد انتهاء الخدمة، واستحقاقات الإعادة إلى الوطن، وأي مبالغ إجمالية أخرى مستحقة الدفع بعد انتهاء الخدمة. وتُصنَّف خطط استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة إما بوصفها خطط اشتراكات محددة أو خطط استحقاقات محددة.

وهيئة الأمم المتحدة للمرأة هي إحدى المنظمات الأعضاء المشارِكة في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة الذي أنشأته الجمعية العامة لتوفير استحقاقات التقاعد والوفاة والعجز وما يرتبط بذلك من استحقاقات أخرى للموظفين. وصندوق المعاشات التقاعدية هو خطة ممولة محددة الاستحقاقات يشارك فيها أرباب عمل متعددون. وكما يرد في المادة 3 (ب) من النظام الأساسي للصندوق، يُفتح باب العضوية في الصندوق للوكالات المتخصصة ولسائر المنظمات الدولية أو الحكومية الدولية المشارِكة في النظام الموحد للمرتبات والبدلات وغيرها من شروط الخدمة في الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة.

وتُعرِّض الخطةُ المنظماتِ المشارِكة فيها لمخاطر اكتوارية ترتبط بموظفي المنظمات الأخرى المشارِكة في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، الحاليين منهم والسابقين، مما يترتب عليه عدم وجود أساس متسق وموثوق لتخصيص الالتزام وأصول الخطة والتكاليف لفرادى المنظمات المشارِكة في الخطة. وليس بوسع الهيئة وصندوق المعاشات التقاعدية، على غرار المنظمات الأخرى المشارِكة في الصندوق، تحديد الحصة النسبية للهيئة في التزام الاستحقاقات المحددة وأصول الخطة والتكاليف المرتبطة بالخطة بدرجة كافية من الموثوقية للأغراض المحاسبية. ومن ثم فقد تعاملت الهيئة مع هذه الخطة كما لو كانت خطة محددة الاشتراكات تمشيا مع متطلبات المعيار 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: استحقاقات الموظفين. ويُعترف باشتراكات الهيئة في صندوق المعاشات التقاعدية خلال الفترة المالية بوصفها مصروفات في بيان الأداء المالي.

وتقدم خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة دعما لتغطية خدمات التأمين الصحي للمتقاعدين ومعاليهم، وفقا لنفس شروط خطط التأمين الصحي السارية على الموظفين العاملين، على أساس توافر اشتراطات محددة للأهلية. وخطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة هي خطة محددة الاستحقاقات.

وتشمل فئة استحقاقات الموظفين الأخرى الطويلة الأجل استحقاقاتِ الموظفين التي لا تصبح مستحقة القبض كليا في غضون 12 شهرا بعد انقضاء الفترة المالية، وتُدرَج ضمنها التعويضات الطويلة الأجل في حالة الوفاة أو الإصابة أو المرض.

وتشمل استحقاقات إنهاء الخدمة عموما تعويضاتِ ترك العمل طوعا، ويُتوقع أن يجري تسويتها في غضون 12 شهرا من فترة الإبلاغ.

(ط) الأصول المتداولة الأخرى

تمثل السلفُ المقدمةُ النقديةَ المحولةَ كسلفة إلى الأطراف المسؤولة والجهات الشريكة المنفذة. ويتم الاعتراف بالسلف المقدمة أولا كأصول وتحول لاحقًا إلى مصروفات عند تسليم السلع أو تقديم الخدمات من قبل الأطراف المسؤولة أو الجهات الشريكة المنفذة في بيان الأداء المالي.

وتصرف المدفوعات المسبقة عندما تقتضي الاتفاقات المبرمة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمورد تقديم مدفوعات مقدماً. وتسجل هذه المدفوعات كأصول متداولة إلى حين تسليم السلع أو تقديم الخدمات المرتبطة بها، وعندئذ يعترف بالمصروفات وتُخفّض المدفوعات المسبقة بمبلغ مقابل.

وتمنح هيئة الأمم المتحدة للمرأة الموظفين سُلفا على المرتبات لأغراض محددة وفقا للنظامين الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة. ويقل أجل الاستحقاق الأولي لهذه السلف عن 12 شهرا، وتقارب قيمتها الدفترية القيمة العادلة. وتسجّل القيمة الدفترية مخصوما منها أي اضمحلال للقيمة.

(ي) المخصصات والخصوم الاحتمالية والأصول الاحتمالية

تُرصد مخصصات لتغطية الخصوم والرسوم في المستقبل في الحالات التي تتحمل فيها الهيئة التزاما قانونيا أو ضمنيا راهنا نتيجة لأحداث سابقة، ويكون من المحتمل أن يُطلب إلى الهيئة تسوية ذلك الالتزام، ويكون من الممكن تقدير قيمته بشكل موثوق.

ويُفصَح عن الالتزامات الأخرى، التي لا تستوفي معايير الاعتراف بالخصوم، في الملاحظات على البيانات المالية بوصفها خصوما احتمالية، إذا كان التثبت من وجودها يتم فقط من خلال وقوع أو عدم وقوع حدث واحد أو أكثر من الأحداث المستقبلية غير المؤكدة التي لا تخضع كليا لسيطرة الهيئة، وعندما يتسنى تقدير قيمة الالتزام بشكل موثوق.

وتمثل الأصولُ الاحتمالية الأصولَ التي يمكن أن تنشأ عن أحداث سابقة والتي لا يمكن التثبت من وجودها إلا بوقوع أو عدم وقوع حدث واحد أو أكثر من الأحداث المستقبلية غير المؤكدة التي لا تخضع كليا لسيطرة الهيئة. ولا يُعترف بالأصول الاحتمالية ولكن يُفصَح عنها عندما يكون من المرجح أن تتدفق إلى الصندوق منافع اقتصادية أو إمكانات خدمة.

(ك) الالتزامات

الالتزامات هي مصروفات تتكبدها الهيئة في المستقبل بناء على عقود دخلت فيها بحلول تاريخ الإبلاغ وليست للهيئة إلا صلاحية محدودة للغاية، إن وُجدت، تجيز لها تجنبها في مسار عملياتها العادي. وتشمل هذه الالتزامات ما يلي: الالتزامات الرأسمالية (مبالغ العقود المتعلقة بالمصروفات الرأسمالية التي لم تُسدَّد أو تُستحق بحلول تاريخ الإبلاغ)، وعقود توريد السلع والخدمات التي ستتلقاها الهيئة في فترات مقبلة، ودفعات الإيجار الدنيا غير القابلة للإلغاء، والالتزامات الأخرى غير القابلة للإلغاء. ولا يُعترف بقيمة الالتزامات حتى 31 كانون الأول/ديسمبر في بيان المركز المالي، بل يُفصَح عنها في الملاحظات على البيانات المالية. وتستثنى من هذا الإفصاح الالتزامات المتصلة بعقود التوظيف.

(ل) المعايير المحاسبية الجديدة: اعتماد المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: الأدوات المالية

يحل المعيار 41: الأدوات المالية محل المعيار 29: الأدوات المالية: الاعتراف والقياس. وطبقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة المعيار 41 في هذه البيانات المالية.

واعتبارا من تاريخ اعتماد المعيار 41، أعادت الهيئة تصنيف حافظتها التي يديرها مديرو صناديق من خارج منظومة الأمم المتحدة وفقا لفئات التصنيف والقياس الجديدة. وتم أخذ العوامل النوعية التالية في الاعتبار عند إعادة تصنيف الأدوات المالية وفقًا لفئات القياس الواردة في إطار المعيار 41:

(أ) الهدف من نموذج الإدارة الذي يجري في إطاره الاحتفاظ بالأداة المالية المعنية؛

(ب) خصائص التدفقات النقدية الناتجة عن الأدوات المالية ذات الصلة، وتواترها، وما إذا كانت مجرد مدفوعات متعلقة بأصل الدين والفائدة على أصل الدين المتبقي؛

(ج) طبيعة الأداة المالية كحقوق ملكية أو أداة مشتقة.

وتحتفظ هيئة الأمم المتحدة للمرأة باستثماراتها في حقوق الملكية من خلال مدير استثمارات خارجي. وفي السابق، صُنفت حقوق الملكية السهمية كأصول مالية متاحة للبيع وفقًا للمعيار 29 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول وحقوق الملكية. ولدى اعتماد المعيار 41، حددت هيئة الأمم المتحدة للمرأة حافظة هذه الاستثمارات المدارة خارجيا على أنها استثمارات محتفظ بها للتداول لأن المدير الخارجي يتداول هذه الأدوات بنشاط. ونتيجةً لذلك، صُنفت الاستثمارات وقيست كقيمة عادلة بفائض أو بعجز ابتداءً من 1 كانون الثاني/يناير 2023.

ونتيجةً للتغييرات المذكورة أعلاه في تصنيف الأدوات المالية، تمت إعادة تصنيف احتياطي الأدوات المالية المتاحة للبيع وفقًا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والبالغ 2,84 مليون دولار باعتباره محتسبا بالقيمة العادلة المتراكمة بفائض أو بعجز ابتداء من 1 كانون الثاني/يناير 2023.

وكجزء من اعتماد المعيار 41، قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتوضيح عرض بيان الأداء المالي لإظهار المكاسب والخسائر بشكل منفصل قبل الفائض أو العجز للسنة، وأعيد بيان المقارنات لمراعاة التغيير في العرض، مما أدى إلى خفض الإيرادات الأخرى والمصروفات الأخرى بمقدار 3,07 ملايين دولار و 3,96 ملايين دولار على التوالي وإظهارها كخسائر بقيمة 0,89 مليون دولار بالنسبة لعام 2022. ويقدم تفصيل المكاسب والخسائر في الملاحظة 24 على البيانات المالية.

ويرد موجز للتصنيف بموجب المعيارين 29 و 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الجدول أدناه.

		التصنيف وفقا للمعيار 41			
فئة الحوافظ/ الأصول	*الأصل المالي*	*التصنيف وفقا للمعيار 29*	*اختبار نموذج الإدارة*	*اختبار المدفوعات المتعلقة فقط بأصل الدين والفائدة*	*فئة التصنيف*
النقدية ومكافئات النقدية	النقدية المحتفظ بها لدى المصارف	القروض والحسابات المستحقة القبض	الأصول المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية	لا ينطبق	التكلفة المُهلكة
	المصروفات النثرية ونقدية المشاريع	القروض والحسابات المستحقة القبض			التكلفة المُهلكة
	صناديق وصكوك سوق النقد	القروض والحسابات المستحقة القبض		اجتازت الاختبار	التكلفة المُهلكة
	السندات	القروض والحسابات المستحقة القبض		اجتازت الاختبار	التكلفة المُهلكة
الاستثمارات المدارة داخليا	السندات	الأصول المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	الأصول المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية	اجتازت الاختبار	التكلفة المُهلكة
	صكوك سوق النقد	محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق			التكلفة المُهلكة
الاستثمارات المدارة خارجيًا (المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة ونهاية الخدمة)	أدوات حقوق الملكية	الأصول المتاحة للبيع	الأصول المحتفظ بها للتداول	بالنظر إلى أن نموذج إدارة الاستثمارات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة ونهاية الخدمة محتفظ بها للتداول، لا حاجة لإجراء اختبار المدفوعات المتعلقة فقط بأصل الدين والفائدة. وبناءً على ذلك، تُصنف الاستثمارات على أنها مقيسة بالقيمة العادلة بفائض أو بعجز.	القيمة العادلة بفائض أو بعجز
	السندات	الأصول المتاحة للبيع			القيمة العادلة بفائض أو بعجز
الحسابات المستحقة القبض	المساهمات المستحقة القبض والمبالغ الأخرى المستحقة القبض	القروض والحسابات المستحقة القبض	الأصول المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية	اجتازت الاختبار	التكلفة المُهلكة
الأصول من المشتقات	العقود الآجلة/عقود خيار بيع أو شراء العملات الأجنبية	الأصول المحتفظ بها للتداول	الأصول المحتفظ بها للتداول	تُصنف هذه الأصول المالية على أنها مقيسة بالقيمة العادلة بفائض أو بعجز.	القيمة العادلة بفائض أو بعجز

تتبع هيئة الأمم المتحدة للمرأة نهج التكلفة الأصلية في التعامل مع الخسائر الائتمانية المتوقعة ولم يكن لديها تاريخياً أي خسائر ائتمانية تتعلق بالتبرعات. وبالتالي، لم يكن هناك أي أثر كبير من اعتماد نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.

الملاحظة 3

المعايير المحاسبية الجديدة: المعايير الصادرة ولكن لم تدخل حيز النفاذ بعد

(أ) وافق مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على المعيار 43: عقود الإيجار، وسيبدأ نفاذه في 1 كانون الثاني/يناير 2025. ويحل المعيار 43 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام محل المعيار 13 من المعايير نفسها: عقود الإيجار، ويقدم نموذج حق الاستخدام للمستأجرين، ويحسن شفافية المحاسبة المتعلقة بعقود الإيجار في القطاع العام، ويوائم نهج المحاسبة مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويتواصل حالياً تقييم الأثر والتنفيذ في البيانات المالية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛

(ب) أصدر مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المعيار 44: الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لأغراض البيع والعمليات الملغاة، وسيبدأ نفاذه في 1 كانون الثاني/يناير 2025. ويتضمن المعيار 44 متطلبات إضافية من القطاع العام، ولا سيما الكشف عن القيمة العادلة للأصول المحتفظ بها لأغراض البيع التي تقاس بقيمتها الدفترية عندما تكون القيمة الدفترية أقل من قيمتها العادلة بصورة جوهرية. ومن غير المتوقع أن يكون للمعيار 44 أثر على البيانات المالية للهيئة؛

(ج) في عام 2023، أصدر مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المعيار 45: الممتلكات والمنشآت والمعدات، الذي سيحل محل المعيار 17 من المعايير نفسها: الممتلكات والمنشآت والمعدات. وسيضيف المعيار الجديد، الذي سيبدأ العمل به اعتبارًا من 1 كانون الثاني/يناير 2025، إرشادات للقطاع العام بشأن الأصول التراثية والأصول من الهياكل الأساسية، وهو يتواءم مع مبادئ القياس الجديدة في المعيار 46 الجديد: القياس. ومن غير المتوقع أن يكون للمعيار 45 أثر كبير في البيانات المالية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ولكن سيجرى تقييم كامل للأثر بحلول تاريخ التنفيذ؛

(د) وافق مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على المعيار 46: القياس في آذار/مارس 2023، حيث جمع التوجيهات المتعلقة بالقياس في معيار واحد وأوضح مفهوم التكلفة المفترضة، بما في ذلك انطباقه على الممتلكات والمنشآت والمعدات المحتفظ بها لأغراض القدرة التشغيلية، ويستعيض عن أساس القياس القائم على تكلفة الاستبدال بأساس قياس قائم على القيمة العملياتية الحالية، وهو أساس قياس للقطاع العام. ومن غير المتوقع أن يكون للمعيار أثر كبير في البيانات المالية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ولكن سيجرى تقييم كامل للأثر بحلول تاريخ التنفيذ؛

(هـ) في آذار/مارس 2023، أقر مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المعيار 47: الإيرادات، وهو معيار وحيد لحساب معاملات الإيرادات في القطاع العام. ويحل المعيار 47 محل معايير الإيرادات الثلاثة القائمة (المعيار 9 والمعيار 11 والمعيار 23) ويقدم نماذج للمحاسبة من شأنها تحسين الإبلاغ المالي. وسيبدأ نفاذ المعيار 47 اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2026. وسيكون لاعتماد المعيار 47 أثر على البيانات المالية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والاعتراف بالإيرادات بالنسبة لاتفاقات التبرعات المخصصة لأغراض معينة؛ وعند اعتماد المعيار، ستعيد الهيئة صياغة المعلومات المالية المقارنة لتتناسب مع متطلبات المعيار الجديد للاعتراف بالإيرادات عند تنفيذ الأنشطة البرنامجية. ووضعت فرقة

العمل المعنية بالمعايير المحاسبية توجيهات بشأن المحاسبة المتعلقة بالإيرادات في إطار المعيار 47، وستتبع هيئة الأمم المتحدة للمرأة هذه التوجيهات في تنفيذ المعيار؛

(و) في آذار/مارس 2023، أقر مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المعيار 48: مصروفات التحويل، الذي يوفر توجيهات تتعلق بأحد أوجه الإنفاق الرئيسية بالنسبة للحكومات وكيانات القطاع العام الأخرى. ويسد المعيار 48 ثغرةً كانت تؤدي من قبل إلى غموض السياسات المحاسبية في القطاع العام وعدم اتساقها. وسيبدأ نفاذ المعيار 48 اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2026. وبدأت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في إجراء تقييم أولي لأثر المعيار وستكمل التقييم قبل اعتماده؛

(ز) في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، وافق مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على المعيار 49: خطط استحقاقات التقاعد الذي سيبدأ نفاذه في 1 كانون الثاني/يناير 2026. ومن غير المتوقع أن يكون لهذا المعيار أثر على البيانات المالية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة حيث أن المعاشات التقاعدية تدار من خلال الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة.

الملاحظة 4

التقديرات والاجتهادات المحاسبية الهامة

ينطوي إعداد البيانات المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بالضرورة على استخدام تقديرات محاسبية والاستعانة بافتراضات الإدارة واجتهاداتها. وتشمل المجالات التي تتسم فيها التقديرات أو الافتراضات أو الاجتهادات بأهمية بالنسبة للبيانات المالية للهيئة، على سبيل المثال لا الحصر، الالتزامات المتعلقة باستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة، والمخصصات، والمخاطر المالية المتصلة بالحسابات المستحقة القبض والسُلف، والرسوم المستحقة، والأصول والخصوم الاحتمالية، ومدى اضمحلال قيمة الحسابات المستحقة القبض والسُلف والاستثمارات والممتلكات والمنشآت والمعدات. وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات. ويُعتَرَف بالتغيرات التي تطرأ على التقديرات في الفترة التي تصبح فيها معروفة.

الملاحظة 5

الإبلاغ القطاعي

الإبلاغ القطاعي ضروري لتقييم الأداء السابق للهيئة واتخاذ قرارات بشأن تخصيص موارده في المستقبل. وتبلغ هيئة الأمم المتحدة للمرأة عن القطاعات التالية:

(أ) قطاع الموارد العادية (الأساسية/غير المخصصة) الذي يعكس معاملات الأموال المتبرع بها للهيئة لكي تُستخدم في إنجاز ولاية الهيئة وفقا للسلطة التقديرية لمديرتها التنفيذية؛

(ب) قطاع الموارد الأخرى (غير الأساسية/المخصصة) الذي يمثل الأموال المخصصة المتبرع بها للهيئة من أجل إنجاز مشاريع محددة؛

(ج) قطاع الموارد المقررة (الميزانية العادية) الذي يمثّل المبالغ المقررة على الدول الأعضاء والتي تحولها الجمعية العامة إلى الهيئة؛

ويُفصَح عن المعاملات المشتركة بين القطاعات ضمن الإبلاغ القطاعي ولكنها تحذف في بيان الأداء المالي.

بيان المركز المالي حسب القطاع في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ديسمبر 2023				*31 كانون الأول/ديسمبر 2022*
	الموارد العادية	*الموارد الأخرى*	*الموارد المقررة*	*المجموع*	
الأصول					
الأصول المتداولة					
النقدية ومكافئات النقدية	82 705	133 198	(5 600)	210 303	122 040
الاستثمارات	120 572	146 361	–	266 933	230 278
الحسابات المستحقة القبض	62 782	277 966	1 055	341 803	264 179
السلف	6 632	63 265	22	69 919	56 413
الأصول الأخرى	8 262	2 137	–	10 399	9 886
الأصول المتداولة	**280 953**	**622 927**	**(4 523)**	**899 357**	**682 796**
الأصول غير المتداولة					
الاستثمارات	161 212	195 691	–	356 903	408 120
الحسابات المستحقة القبض	35 993	150 810	–	186 803	221 392
الأصول الأخرى	7	8	–	15	15
الممتلكات والمنشآت والمعدات	9 473	2 590	–	12 063	12 365
الأصول غير الملموسة	14	4	–	18	8
الأصول غير المتداولة	**206 699**	**349 103**	–	**555 802**	**641 900**
مجموع الأصول	**487 652**	**972 030**	**(4 523)**	**1 455 159**	**1 324 696**
الخصوم					
الخصوم المتداولة					
الحسابات المستحقة الدفع	16 413	18 430	97	34 940	2 179
استحقاقات الموظفين	23 007	–	–	23 007	21 290
الخصوم الأخرى	29 520	5 702	–	35 222	23 487
الخصوم المتداولة	**68 940**	**24 132**	**97**	**93 169**	**46 956**
الخصوم غير المتداولة					
استحقاقات الموظفين	99 804	–	–	99 804	86 803
الخصوم الأخرى	–	–	–	–	334
الخصوم غير المتداولة	**99 804**	–	–	**99 804**	**87 137**
مجموع الخصوم	**168 744**	**24 132**	**97**	**192 973**	**134 093**
صافي الأصول	**318 908**	**947 898**	**(4 620)**	**1 262 186**	**1 190 603**
صافي الأصول/حقوق الملكية					
الفائض/(العجز) المتراكم	293 506	838 974	(4 308)	1 128 172	999 767

	31 كانون الأول/ديسمبر 2023				*31 كانون الأول/ديسمبر 2022*
	الموارد العادية	*الموارد الأخرى*	*الموارد المقررة*	*المجموع*	
اعتماد المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع	(2 842)	–	–	(2 842)	–
تسويات متعلقة بفترات سابقة	2 842	–	–	2 842	–
الفائض/(العجز) في السنة الجارية	(31 336)	111 149	(312)	79 501	130 815
الاحتياطيات التشغيلية	26 520	–	–	26 520	26 520
احتياطي الإيواء الميداني	1 000	–	–	1 000	1 000
المكاسب/(الخسائر) الاكتوارية	29 218	–	–	29 218	34 911
المبالغ المردودة إلى الجهات المانحة	–	(2 225)	–	(2 225)	(2 410)
مجموع صافي الأصول/حقوق الملكية	**318 908**	**947 898**	**(4 620)**	**1 262 186**	**1 190 603**

يشمل مجموع صافي الأصول/حقوق الملكية وفقا لبيان المركز المالي حسب القطاع ما يلي:

(د) الموارد العادية: الأرصدة النقدية اللازمة لتمويل العمليات في الأشهر القليلة الأولى من السنة المالية الجديدة، ريثما تتلقى الهيئة تبرعات جديدة من الحكومات المانحة، واستحقاقات الموظفين الممولة والخصوم المتعلقة بها، والأرصدة النقدية غير المنفقة للسنوات السابقة؛

(هـ) الموارد الأخرى: الميزانيات غير المنفقة التي تخص المشاريع والبرامج المخصصة، والتي ستُقيَّد كمصروفات في الفترات المقبلة وفقا للاتفاقات المبرمة مع الجهات المانحة.

ويرد في الجدول أدناه موجز لما تكبدته الهيئة من تكاليف، من الموارد العادية والموارد الأخرى، لاقتناء ممتلكات ومنشآت ومعدات وأصول غير ملموسة.

بيان الأداء المالي حسب القطاع للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ديسمبر 2023					*31 كانون الأول/ديسمبر 2022*
	الموارد العادية	*الموارد الأخرى*	*الموارد المقررة*	*المبالغ الملغاة*	*المجموع*	
الإيرادات						
المساهمات	108 631	476 203	10 474	–	595 308	656 987
إيرادات الاستثمار	20 180	1 007	–	–	21 187	8 762
الإيرادات الأخرى	242	1 068	1 112	–	2 422	2 206
استرداد التكاليف	–	26 680	–	(26 680)	–	–
إسناد التكاليف	13 002	–	–	(13 002)	–	–
الإيرادات المتأتية من المعاملات التبادلية	–	140	–	–	140	43
مجموع الإيرادات	**142 055**	**505 098**	**11 586**	**(39 682)**	**619 057**	**667 998**
المصروفات						

	31 كانون الأول/ديسمبر 2023				*31 كانون الأول/ديسمبر 2022*
	الموارد العادية	*الموارد الأخرى*	*الموارد المقررة*	*المبالغ الملغاة*	*المجموع*
استحقاقات الموظفين	73 939	100 727	11 497	–	186 163	175 863
الخدمات التعاقدية	33 505	122 733	123	–	156 361	165 747
المِنَح والتحويلات الأخرى	908	18 819	–	–	19 727	18 668
اللوازم والصيانة	9 235	14 680	9	–	23 924	20 197
تكاليف التشغيل	47 768	104 533	147	(39 682)	112 766	113 160
تكاليف السفر	12 730	26 542	121	–	39 393	32 738
الاستهلاك والإهلاك	2 220	868		–	3 089	3 035
تكاليف التمويل	32	15	–	–	47	183
المصروفات الأخرى	(399)	5 032	–	–	4 633	6 700
مجموع المصروفات	**179 938**	**393 949**	**11 898**	**(39 682)**	**546 103**	**536 291**
المكاسب/(الخسائر)	**6 547**	–	–	–	**6 547**	**(892)**
الفائض/(العجز) للفترة	**(31 336)**	**111 149**	**(312)**	–	**79 501**	**130 815**

الملاحظة 6
النقدية ومكافئات النقدية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ديسمبر 2022*
النقدية المودعة في حسابات مصرفية	503	4 256
المصروفات النثرية	36	178
سوق النقد	148 384	115 333
الودائع لأجل وغيرها	61 380	2 273
المجموع	**210 303**	**122 040**

تتكون النقدية ومكافِئات النقدية من الأرصدة التي تحتفظ بها المكاتب الميدانية، وأرصدة حسابات سوق النقد، والودائع لأجل التي يقل أجل استحقاقها عن ثلاثة أشهر. ويُحتفظ بالنقدية اللازمة لأغراض الصرف الفوري في صورة نقدية وفي حسابات مصرفية. وتُتاح حسابات سوق النقد والودائع في غضون مهلة قصيرة. وتتصل النقدية ومكافِئات النقدية بكل من الموارد العادية والموارد الأخرى. وتضم الأدوات المالية المصنفة باعتبارها مكافِئات للنقدية أي استثمارات يحين تاريخ استحقاقها بعد ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ اقتنائها.

الملاحظة 7
الاستثمارات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ديسمبر 2022*
الاستثمارات المتداولة		
التكلفة المُهلكة	266 378	230 022
القيمة العادلة بفائض أو بعجز	555	256
مجموع الاستثمارات المتداولة	**266 933**	**230 278**
الاستثمارات غير المتداولة		
التكلفة المُهلكة	296 306	356 135
القيمة العادلة بفائض أو بعجز	60 597	51 985
مجموع الاستثمارات غير المتداولة	**356 903**	**408 120**
مجموع الاستثمارات	**623 836**	**638 398**

تشمل الاستثمارات التكاليف المهلكة التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأصول المالية المقيسة بالقيمة العادلة بفائض أو بعجز التي يحتفظ بها ويديرها مديرو استثمارات خارجيون بالنسبة لحوافظ ما بعد الخدمة.

وتتناول الملاحظة 25 على البيانات المالية مدى تعرض الهيئة لمخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر العملات، وأنشطتها في مجال إدارة المخاطر المتعلقة بالأصول المالية، بما في ذلك الاستثمارات.

ويغطي ما بحوزة الهيئة من نقدية ومكافِئات نقدية واستثمارات تمويلَ استحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة واستحقاقات الإعادة إلى الوطن واستحقاقات الوفاة بما قدره 124,74 مليون دولار (2022: 112,79 مليون دولار)، وفقا للملاحظة 14، والاحتياطي التشغيلي، بما قدره 26,50 مليون دولار، واحتياطي الإيواء الميداني، بما قدره مليون دولار، وفقا للملاحظة 17. وتتصل الاستثمارات بكل من الموارد العادية والموارد الأخرى.

1-7
الاستثمارات: التكاليف المهلكة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الرصيد الختامي 31 كانون الأول/ ديسمبر 2022	*المشتريات*	*الاستثمارات المستحقة*	*الإهلاك*	*لمكاسب/ الخسائر غير المتحققة*	*إعادة تصنيف الاستثمارات غير المتداولة إلى استثمارات متداولة*	*الرصيد الختامي 31 كانون الأول/ ديسمبر 2023*	*القيمة العادلة*
الاستثمارات المتداولة								
الودائع لأجل	–	40 000	–	–	–	–	40 000	40 000
صكوك سوق النقد	24 908	102 549	(119 805)	2 197	–	–	9 849	9 839

	الرصيد الختامي 31 كانون الأول/ ديسمبر 2022	*المشتريات*	*الاستثمارات المستحقة*	*الإهلاك*	*المكاسب/ الخسائر غير المتحققة*	*إعادة تصنيف الاستثمارات غير المتداولة إلى استثمارات متداولة*	*الرصيد الختامي 31 كانون الأول/ ديسمبر 2023*	*القيمة العادلة*
السندات والأذون	205 113	19 644	(205 120)	263	–	196 629	216 529	212 547
المجموع الفرعي	**230 021**	**162 193**	**(324 925)**	**2 460**	**-**	**196 629**	**266 378**	**262 386**
الاستثمارات غير المتداولة								
صكوك سوق النقد	–	10 000	(10 000)	–	–	–	–	–
السندات والأذون	356 135	165 879	(29 950)	871	–	(196 629)	296 306	290 094
المجموع الفرعي	**356 135**	**175 879**	**(39 950)**	**871**	**-**	**(196 629)**	**296 306**	**290 094**
المجموع: التكاليف المهلكة	**586 156**	**338 072**	**(364 875)**	**3 331**	**-**	**-**	**562 684**	**552 480**

تسجل الأصول المالية المقيسة بالقيمة العادلة بفائض أو بعجز في الدفاتر بتكلفتها المهلكة المحسوبة باستخدام طريقة سعر الفائدة الساري. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، كانت القيمة العادلة لتلك الأصول تقل عن القيمة الدفترية بما قدره 10,20 ملايين دولار. وتستند القيم العادلة إلى أسعار السوق التي يعرضها الموردون ذوو السمعة الجيدة.

2-7

الاستثمارات: القيمة العادلة بفائض أو بعجز

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ديسمبر 2022*
الاستثمارات المتداولة		
السندات	549	260
السندات – تسويات القيمة العادلة	6	(4)
مجموع الاستثمارات المتداولة	**555**	**256**
الاستثمارات غير المتداولة		
حصص الملكية	31 017	31 122
حصص الملكية – تسويات القيمة العادلة	5 630	103
السندات	25 627	23 993
السندات – تسويات القيمة العادلة	(1 677)	(3 233)
مجموع الاستثمارات غير المتداولة	**60 597**	**51 985**
مجموع القيمة العادلة بفائض أو بعجز	**61 152**	**52 241**

يعرض الجدول أدناه التسلسل الهرمي للقيمة العادلة لأدوات الكيان المالية المسجلة بالقيمة العادلة بفائض أو بعجز في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	المستوى 1	*المستوى 2*	*المستوى 3*	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2023*	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
القيمة العادلة بفائض أو بعجز					
حصص الملكية	36 647	–	–	36 647	31 225
السندات	24 505	–	–	24 505	21 016
المجموع	**61 152**	–	–	**61 152**	**52 241**

وتحدِّد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام مستويات التسلسل الهرمي الثلاثةَ للقيمة العادلة استنادا إلى أهمية المدخلات المستخدمة في إجراء التقييم على النحو التالي:

(أ) المستوى 1: الأسعار المعروضة غير المعدلة في الأسواق النشطة للأصول أو الخصوم المتطابقة؛

(ب) المستوى 2: المدخلات من غير الأسعار المعروضة المندرجة في المستوى 1 التي يمكن رصدها بالنسبة للأصل أو الخصم، سواء بصورة مباشرة (أي كأسعار) أو غير مباشرة (أي مشتقة من الأسعار)؛

(ج) المستوى 3: مدخلات الأصول أو الخصوم غير المستندة إلى بيانات سوقية يمكن رصدها (مدخلات غير قابلة للرصد).

وتمثل الأصول المالية المحتفظ بها للتداول استثمارات يُديرها مديرو استثمارات خارجيون لأغراض التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (انظر الملاحظتين 7 و 25).

وتدرج القيمة العادلة للأصول والخصوم المالية بالمبلغ الذي يمكن تبديل الأداة المالية به في معاملة جارية بين طرفين يرغبان في ذلك، بخلاف البيع القسري أو التصفية.

الملاحظة 8
الحسابات المستحقة القبض

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ديسمبر 2022*
الحسابات المتداولة المستحقة القبض		
المساهمات المستحقة القبض	341 803	264 179
المجموع الفرعي	**341 803**	**264 179**
الحسابات غير المتداولة المستحقة القبض		
المساهمات المستحقة القبض	186 803	221 392
المجموع الفرعي	**186 803**	**221 392**
مجموع الحسابات المستحقة القبض	**528 606**	**485 571**

تمثل المساهمات المستحقة القبض إيرادات غير تبادلية لم تُحَصَّل تعهدت الجهات المانحة، بما فيها كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، تقديمها إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وقد تغير العرض المقارن، ولكن لم تتغير القيم الإجمالية، كجزء من اعتماد المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ولا يُعرض بشكل منفصل اضمحلال القيمة المسجل في السنة السابقة.

الملاحظة 9
السلف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
السُلف المقدمة إلى وكالات الأمم المتحدة	10 235	5 510
السُلف المقدمة إلى شركاء آخرين	56 826	48 554
مبينة حسب نوع الأموال:		
الموارد العادية	2 777	213
الموارد الأخرى		
تقاسم التكاليف	43 302	33 035
صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات المتخذة للقضاء على العنف ضد المرأة	10 748	15 307
صندوق المساواة بين الجنسين	–	–
مخصوما منها: مخصص اضمحلال قيمة السُلف المقدمة إلى الشركاء	(164)	(242)
المجموع الفرعي	**66 897**	**53 822**
السلف النقدية المقدمة إلى البرامج	967	–
السلف المقدمة إلى الموظفين	2 055	2 591
مجموع السُلف	**69 919**	**56 413**

وتشمل السُلفُ المقدمة إلى الموظفين السُلفَ المتعلقة بالمرتبات وإيجارات المساكن، ومنحة التعليم المدفوعة مقدما، التي تسوَّى عموما في غضون 12 شهرا.

الملاحظة 10
الأصول الأخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
الأصول المتداولة		
الفوائد والأرباح الموزعة المستحقة القبض	4 765	2 150
المصروفات المدفوعة مسبقا	333	13

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	31 كانون الأول/ ديسمبر 2022
الأصول من المشتقات	–	9
المبالغ المستحقة القبض من وكالات الأمم المتحدة	–	1 341
الحسابات المتنوعة المستحقة القبض	5 301	6 373
المجموع الفرعي	**10 399**	**9 886**
الأصول غير المتداولة		
وديعة الضمان	15	15
المجموع الفرعي	**15**	**15**
مجموع الأصول الأخرى	**10 414**	**9 901**

تشمل الحسابات المتنوعة المستحقة القبض ضريبة القيمة المضافة/ضريبة المبيعات، والضرائب المستحق ردُّها من الأمم المتحدة، والمبالغ الأخرى المستحقة القبض، والنفقات المدفوعة مسبقا.

الملاحظة 11
الممتلكات والمنشآت والمعدات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	المبنى	معدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	الأثاث والتجهيزات الثابتة	المركبات	الآلات/ المعدات الثقيلة	تحسينات الأماكن المستأجرة	بناء الأصول الثابتة	المجموع
في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022								
الكلفة	2 519	13 818	1 098	11 654	2 425	3 383	84	34 981
الاستهلاك المتراكم	(1 394)	(8 263)	(742)	(7 680)	(1845)	(2 692)	-	(22 616)
صافي القيمة الدفترية	**1 125**	**5 555**	**356**	**3974**	**580**	**691**	**84**	**12 365**
الحركات في السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023								
الإضافات والتعديلات	316	1 105	15	1 151	149	35	351	3 122
حالات وقف الاستخدام والتصرف	(116)	(550)	(3)	(134)	(25)	(584)	–	(1 412)
حالات وقف الاستخدام – الاستهلاك المتراكم	–	333	–	134	25	579	–	1 071
الاستهلاك	(189)	(1 521)	(68)	(868)	(147)	(290)	–	(3 083)
صافي القيمة الدفترية الختامية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023	**1 136**	**4 922**	**300**	**4 257**	**582**	**431**	**435**	**12 063**
في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023								
التكلفة	2 719	14 373	1 110	12 671	2 549	2 834	435	36 691
الاستهلاك المتراكم	(1 583)	(9 451)	(810)	(8 414)	(1 967)	(2 403)	–	(24 628)
صافي القيمة الدفترية	**1 136**	**4 922**	**300**	**4 257**	**582**	**431**	**435**	**12 063**

حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، لم تسجل هيئة الأمم المتحدة للمرأة أي اضمحلال في قيمة الممتلكات والمنشآت والمعدات. وكانت توجد لدى الهيئة ممتلكات ومنشآت ومعدات مستهلكة بالكامل لا تزال قيد الاستخدام، بلغت تكلفتها 9,1 ملايين دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

الملاحظة 12
الأصول غير الملموسة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	البرامجيات المقتناة من الخارج	*المجموع*
في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022		
التكلفة	417	417
الإهلاك المتراكم	(409)	(409)
صافي القيمة الدفترية	**8**	**8**
الحركات في السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023		
الإضافات والتعديلات	16	16
الإهلاك	(6)	(6)
صافي القيمة الدفترية الختامية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023	**18**	**18**
في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023		
التكلفة	433	433
الإهلاك المتراكم	(415)	(415)
صافي القيمة الدفترية	**18**	**18**

الملاحظة 13
الحسابات المستحقة الدفع

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
المبالغ المستحقة الدفع لأطراف ثالثة	16 302	4
المبالغ المستحقة الدفع لوكالات الأمم المتحدة		
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	5 971	-
صندوق الأمم المتحدة للسكان	–	16
جامعة الأمم المتحدة	1	1
الاستحقاقات	12 666	2 158
مجموع الحسابات المستحقة الدفع	**34 940**	**2 179**

وتمثل المستحقات تقديرات قيمة السلع أو الخدمات التي تلقتها الهيئة ولم ترد فواتير عنها بعد، والتي نشأت عنها خصوم ويمكن تقديرها بطريقة معقولة.

الملاحظة 14
استحقاقات الموظفين

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
استحقاقات الموظفين المتداولة		
الإجازات السنوية المستحقة	17 043	17 966
إجازات زيارة الوطن المستحقة	2 668	1 855
التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	600	610
استحقاقات الإعادة إلى الوطن	2 667	830
استحقاقات الوفاة	29	29
المجموع الفرعي	**23 007**	**21 290**
استحقاقات الموظفين غير المتداولة		
التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	78 982	76 586
استحقاقات الإعادة إلى الوطن	20 429	9 914
استحقاقات الوفاة	393	303
المجموع الفرعي	**99 804**	**86 803**
مجموع استحقاقات الموظفين	**122 811**	**108 093**

(أ) استحقاقات الموظفين المتداولة

يشمل الجزءُ المتداول من استحقاقات الموظفين الإجازات السنوية وإجازات زيارة الوطن المحسوبة وفقا للنظامين الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة. ويشمل هذا البند أيضا الأجزاءَ المتداولة من الاستحقاقات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، واستحقاقات الإعادة إلى الوطن، واستحقاقات الوفاة، على النحو الذي يحدده التقييم الاكتواري. وازدادت الخصوم المتداولة المتعلقة باستحقاقات الموظفين بمقدار 1,71 مليون دولار (2022: 1,10 مليون دولار).

(ب) استحقاقات الموظفين غير المتداولة

يتضمن الجزءُ غير المتداول من استحقاقات الموظفين الأجزاءَ غير المتداولة من استحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، واستحقاقات الإعادة إلى الوطن، واستحقاقات الوفاة، على النحو الذي يحدده التقييم الاكتواري.

التقييمات الاكتوارية

يتولى خبراء اكتواريون مستقلون تحديد الخصوم الناشئة عن استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة، وتُحدَّد استحقاقات الموظفين وفقا للنظامين الإداري والأساسي لموظفي الأمم المتحدة.

وقد أُعدّ التقييم الاكتواري لاستحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، واستحقاقات الإعادة إلى الوطن، واستحقاقات الوفاة، لغرض توفير النتائج للإفصاح والإبلاغ الماليين في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 وفقا للمعيار 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: استحقاقات الموظفين. وتُجري هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقييما اكتواريا كاملا مرة كل سنتين، حيث أُجري أحدث تقييم كامل في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة

توفر الهيئة استحقاقات التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة للمستحقين من موظفيها السابقين ومُعاليهم في شكل أقساط تسدد لإحدى خطط التأمين الطبي والتأمين ضد الحوادث. والموظفون السابقون المستحقون هم الموظفون البالغون من العمر 55 عاما وأكثر الذين أمضوا خمس سنوات أو أكثر في الخدمة بالنسبة للموظفين المعينين قبل 1 تموز/يوليه 2007، أو 10 سنوات أو أكثر في الخدمة بالنسبة للموظفين المعينين في 1 تموز/يوليه 2007 أو بعده، وكانوا مشمولين قبل التقاعد بالتأمين الصحي القائم على الاشتراكات.

ويشمل الجزءُ غير المتداول من التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، البالغ 78,98 مليون دولار، التزاما يتعلق بالموظفين العاملين الذين لم يستوفوا بعد كامل شروط الاستحقاق قدره 41,52 مليون دولار، ويمثل الموظفين العاملين الذين لم يستوفوا بعد شروط الاستحقاق في تاريخ التقييم، ويحدَّد على أساس افتراض أن بعض الموظفين من كل فئة سيتركون الخدمة في الهيئة قبل استيفاء شرطي السن ومدة الخدمة.

وبلغ تمويل الخطة 96,11 مليون دولار حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 (2022: 93,02 مليون دولار)، وبدأت خطة تمويل لتوفير نسبة 8 في المائة اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2014. وتُستثمر الأصول المحتفظ بها لدعم الخطة إما بشكل منفصل في حساب لاستثمارات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة يُشرف عليه مديرو صناديق خارجيون، أو من خلال النقدية والاستثمارات العادية للهيئة (انظر الملاحظتين 7 و 25).

وتُحسب القيمة الحالية لالتزامات الاستحقاقات المحددة للتأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة باستخدام طريقة تقدير المبالغ المستحقة حسب الوحدة، ويشمل ذلك خصم تقديرات التدفقات النقدية الخارجة في المستقبل.

استحقاقات الإعادة إلى الوطن

توفر الهيئة استحقاقات الإعادة إلى الوطن عند انتهاء الخدمة (منحة الإعادة إلى الوطن وتكاليف السفر ونقل الأمتعة الشخصية) للمستحقين من موظفيها السابقين ومُعاليهم عند انتهاء خدمتهم. والموظفون المستحقون هم الموظفون المعينون دوليا الذين انفصلوا عن الخدمة الفعلية بعد فترة سنة أو أكثر من الخدمة المؤهِّلة، الذين كانوا مقيمين في آخِر مركز عمل خارج البلد الذي يحملون جنسيته، ولم يكونوا قد فُصِلوا من دون سابق إنذار أو لم تُنهَ خدمتهم بسبب التخلي عن الوظيفة.

ويشـــمل الجزءُ غير المتداول من اســـتحقاقات الإعادة إلى الوطن بعد انتهاء الخدمة، البالغ 20,43 مليون دولار، التزاما يتعلق بالموظفين العاملين الذين لم يستوفوا بعد كامل شـروط الاسـتحقاق قدره 6,03 ملايين دولار، ويمثل الموظفين العاملين الذين لم يستوفوا بعد شروط الاستحقاق في تاريخ التقييم، ويحدَّد على أساس افتراض أن بعض الموظفين من كل فئة سيتركون الخدمة في الهيئة قبل استيفاء شرطي السن ومدة الخدمة. وأظهر التقرير الاكتواري لعام 2023 تسجيل خسارة اكتوارية بسبب تسوية قائمة على التجربة.

وبلغ تمويل الخطة 22,57 مليون دولار (2022: 19,4 مليون دولار) حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، وبدأت خطة تمويل لتوفير نسبة 3,75 في المائة اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2014. وتتدرج الأصول المحتفظ بها لدعم هذه الخطة ضمن مجموع استثمارات الهيئة (انظر الملاحظة 7).

استحقاقات الوفاة

استحقاقات الوفاة هي خطة محددة الاستحقاقات في فترة ما بعد الخدمة. وينشأ الالتزام بتوفير هذا الاستحقاق عندما يلتحق الموظفون المستحقون بالخدمة. ويُدفع هذا الاستحقاق عند وفاة موظف يخلف وراءه زوجا أو طفلا معالا. وتحق للموظفين العاملين على أساس التفرغ المستمر أو بعقود محددة المدة أو العاملين بمقتضـــى عقود مســـتمرة أو دائمة اســـتحقاقات الوفاة، شـــريطة أن يكونوا متزوجين أو مُعيلين لأطفال عند وفاتهم. ولا يدفع اســـتحقاق عن الموظفين غير المتزوجين و/أو الذين لا يعيلون أطفالا معترفا بهم. وكانت الخطة ممولة بالكامل بمبلغ قدره 0,45 مليون دولار (2022: 0,37 مليون دولار) في 31 كانون الأول/ديســـمبر 2023، وتتدرج الأصـــول المحتفظ بها لدعم هذه الخطة ضـــمن مجموع اســـتثمارات الهيئة (انظر الملاحظة 7).

وفيما يلي بيان الحركة في القيمة الحالية للاستحقاقات المحددة وفقا للتقييم الاكتواري:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	*اســـتحقاقات الإعادة إلى الوطن*	*اســـتحقاقات الوفاة*	*المجاميع*
صافي التزام الاستحقاقات المحددة في بداية السنة	**77 196**	**10 744**	**332**	**88 272**
زيادة قيمة الالتزام				
تكلفة الخدمات	5 211	514	15	5 740
الفوائد على الالتزامات	4 135	530	16	4 681
(المكاسب)/الخسائر الاكتوارية	(6 557)	12 161	89	5 693
نقصان قيمة الالتزام				
مدفوعات الاستحقاقات	(403)	(853)	(30)	(1 286)
صافي الخصوم المعترف بها في نهاية السنة	**79 582**	**23 096**	**422**	**103 100**

وتقدر مدفوعات الاســـتحقاقات المبينة في الجدول أعلاه على أســـاس التقييمات الاكتوارية التي أجريت في نهاية عام 2023. وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، كانت مدفوعات الاستحقاقات الفعلية التي سددتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة تتعلق بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة بمقدار 0,59 مليون دولار (2022: 0,39 مليون دولار)، وبـاســـتحقاقات الإعادة إلى الوطن البالغة 0,56 مليون دولار (2022:

0,49 مليون دولار)، وكانت هناك مدفوعات بقيمة 0,02 مليون دولار لاستحقاقات الوفاة (2022: لم يتم دفع أي مبلغ).

وترد فيما يلي مبالغ المصروفات السنوية لعام 2023 المقيدة في بيان الأداء المالي:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	*استحقاقات الإعادة إلى الوطن*
تكلفة الخدمات	5 211	514
الفوائد على الالتزامات	4 135	530
مجموع المصروفات المعترف بها	**9 346**	**1 044**

الافتراضات الاكتوارية

الافتراضان الرئيسيان اللذان يستخدمهما الخبير الاكتواري لتحديد الخصوم المتعلقة بالاستحقاقات المحددة هما معدل الخصم، ومعدل اتجاه تكاليف الرعاية الصحية بالنسبة للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة.

معدل التضخم. معدل التضخم هو مؤشر اقتصادي يقيس نسبة الزيادة في الرقم القياسي للأسعار. وبمقتضى المعيار 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: استحقاقات الموظفين، ينبغي أن تستند افتراضاتٌ مثل معدل الخصم واتجاه تكاليف الرعاية الصحية إلى افتراض معدل التضخم الأساسي نفسه. وقد استُخدم افتراض معدل تضخم نسبته 2,30 في المائة في التقييم المنجز في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 (2022: 2,50 في المائة). ويُستخدم افتراض معدل التضخم هذا لتحديد اتجاهات التضخم الطويلة الأجل على مدى السنوات العشرين المقبلة، وهو ما يتناسب مع المدة المتوقعة للالتزامات.

معدل الخصم – ينبغي أن يعكس معدل الخصم القيمة الزمنية للنقود والتوقيت المقدَّر لمدفوعات الاستحقاقات المستقبلية. ووفقا للمعيار 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ينبغي أن يستند معدل الخصم المستخدم لتحديد الالتزامات المحددة الاستحقاقات إلى المعدلات السوقية لسندات شركات عالية الجودة تكافئ عملة الالتزامات وآجالها المقدرة. وقد استخدمت الأمم المتحدة منحنيات العوائد الصادرة عن شركة آون هيويت (Aon Hewitt) بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو وسويسرا من أجل تحديد سعر الخصم للخطط المحددة الاستحقاقات المقيّمة اكتواريا. وجرت التقييمات الاكتوارية باستخدام كامل منحنيات أسعار الخصم، وبعد الحصول على النتائج، حُددت أسعار خصم معادِلة وحيدة لكل خطة لأغراض الإفصاح. ومعدلات أسعار الخصم المعادِلة الوحيدة المحددة لكل خطة هي كما يلي:

معدل زيادة التعويضات – يمثل معدل زيادة التعويضات المستخدم في تحديد الالتزامات المحددة الاستحقاقات افتراضا طويل الأجل ويشمل عناصر تتعلق بالتضخم والزيادات في الإنتاجية وتسويات الجدارة والترقيات.

افتراضات الوفيات في المستقبل – تستند الافتراضات المتعلقة بالوفيات في المستقبل إلى نفس جداول الوفيات التي يستخدمها الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة في تقييمه الاكتواري.

الافتراضات المتعلقة بالمشاركة في خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة وباختيار هذه الخطة

– يُفترض أن 95 في المائة من المتقاعدين في المستقبل الذين يتوقع أن يستوفوا شروط التأهل للحصول على استحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة سيشاركون في الخطة أثناء التقاعد؛ وأن 80 في المائة من المتقاعدين و 50 في المائة من المتقاعدات سيكونون متزوجين ومتزوجات وقت التقاعد وسيختارون أن يكون أزواجهم مشمولين بنفس خطة التأمين الطبي التي اختاروها لأنفسهم.

ومعدلات أسعار الخصم المعادِلة الوحيدة المحددة لكل خطة هي كما يلي:

(بالنسبة المئوية)

أسعار الخصم المعادِلة الوحيدة	*2023*	*2022*
التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	5,03	5,37
استحقاقات الإعادة إلى الوطن	4,95	5,14
استحقاقات الوفاة	5,53	5,07

وترد فيما يلي الافتراضات الاكتوارية الأخرى:

معدلات اتجاه تكاليف الرعاية الصحية (تختلف حسب خطة التأمين الطبي) (بالنسبة المئوية)	3,95–2,35
معدل الزيادة في المرتبات (يختلف حسب العمر وفئة الموظفين) (بالنسبة المئوية)	9,4–4,0
تكاليف المطالبات لكل فرد (تختلف حسب الخطة)	438 1–837 13 دولار

وتستند الافتراضات المتعلقة بالوفيات في المستقبل لعام 2023 إلى الافتراضات المفصلة لمعدلات الوفيات والتقاعد والانسحاب المستخدمة في أحدث تقييمات نظام الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، التي استندت في السنوات السابقة إلى الإحصاءات وجداول الوفيات المنشورة. وسيكفل هذا التغيير اتساق عملية وضع النماذج بشكل عام مع خطة الصندوق. وفيما يلي المعدلات الحالية للوفيات التي تستند إليها مبالغ التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة وحسابات استحقاقات الإعادة إلى الوطن:

معدلات الوفيات – قبل التقاعد	*في سن 20 عاما*	*في سن 65 عاما*
ذكور	0,00062	0,00495
إناث	0,00034	0,00263

معدلات الوفيات – بعد التقاعد	*في سن 20 عاما*	*في سن 70 عاما*
ذكور	0,00062	0,01113
إناث	0,00035	0,00570

معدل التقاعد بالنسبة للموظفين المعينين قبل 1 كانون الثاني/يناير 1990	*في سن 55 عاما*	*في سن 65 عاما*
ذكور	0,13	0,50
إناث	0,14	0,50

تحليل الحساسية

إذا تغيرت الافتراضات المذكورة أعلاه، حسب التقرير الاكتواري، قد يؤثر ذلك على قياس الالتزامات المتعلقة بالاستحقاقات المحددة وتكاليف الخدمات والفوائد المتداولة، على النحو المبين في الجدول أدناه.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	التغير	*التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة*	*استحقاقات الإعادة إلى الوطن*	*استحقاقات الوفاة*
أثر التغير في الافتراضات		79 582	23 096	422
حساسية أسعار الخصم إزاء الخصوم في نهاية السنة				
زيادة في سعر الخصم	%0,5	(8 561)	(845)	(14)
كنسبة مئوية من الخصوم في نهاية السنة		(%11)	(%4)	(%3)
انخفاض في سعر الخصم	(%0,5)	9 975	907	15
كنسبة مئوية من الخصوم في نهاية السنة		%13	%4	%4
تأثير التغير في المعدلات المفترضة لاتجاهات تكاليف الرعاية الصحية				
الأثر المترتب على الالتزامات المتراكمة في نهاية السنة من استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة				
زيادة في معدل اتجاهات تكاليف الرعاية الصحية	%0,5	9 776	لا ينطبق	لا ينطبق
انخفاض في معدل اتجاهات تكاليف الرعاية الصحية	(%0,5)	(8 475)	لا ينطبق	لا ينطبق
تأثير عنصري تكاليف الخدمات والفائدة المجمعة على صافي				
زيادة في معدل اتجاهات تكاليف الرعاية الصحية	%0,5	1 347	لا ينطبق	لا ينطبق
انخفاض في معدل اتجاهات تكاليف الرعاية الصحية	(%0,5)	(1 134)	لا ينطبق	لا ينطبق

وبلغت أفضل تقديرات المساهمات التي تتوقع هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن يتم دفعها عن فترة الاثني عشر شهرا المقبلة 0,5 مليون دولار فيما يتعلق بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، و 1,0 مليون دولار فيما يتعلق باستحقاقات الإعادة إلى الوطن.

الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

هيئة الأمم المتحدة للمرأة هي إحدى المنظمات الأعضاء المشارِكة في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، الذي أنشأته الجمعية العامة لتوفير استحقاقات التقاعد والوفاة والعجز وما يرتبط بذلك من استحقاقات أخرى للموظفين. والصندوق خطة ممولة محددة الاستحقاقات يشارك فيها أرباب عمل متعددون. وكما يرد في المادة 3 (ب) من النظامين الأساسي والإداري ونظام تسوية المعاشات التقاعدية للصندوق، يُفتح باب العضوية في الصندوق للوكالات المتخصصة ولسائر المنظمات

الدولية أو الحكومية الدولية المشارِكة في النظام الموحد للمرتبات والبدلات وغيرها من شروط الخدمة في الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة.

ويعرِّض صندوق المعاشات التعاقدية المنظماتِ المشارِكة فيه لمخاطر اكتوارية ترتبط بموظفي المنظمات الأخرى المشارِكة في الصندوق، الحاليين منهم والسابقين، مما يترتب عليه عدم وجود أساس متسق وموثوق لتخصيص الالتزام وأصول الخطة والتكاليف لفرادى المنظمات المشارِكة في الصندوق. وليس بوسع هيئة الأمم المتحدة للمرأة والصندوق، على غرار المنظمات الأخرى المشارِكة في الصندوق، تحديد الحصة النسبية للهيئة في التزام الاستحقاقات المحددة وأصول الخطة والتكاليف المرتبطة بالخطة بدرجة كافية من الموثوقية للأغراض المحاسبية. ومن ثم فقد تعاملت الهيئة مع الخطة كما لو كانت خطة محددة الاشتراكات تمشيا مع متطلبات المعيار 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: استحقاقات الموظفين. ويُعترف باشتراكات الهيئة في الصندوق خلال الفترة المالية بوصفها مصروفات في بيان الأداء المالي.

وينص النظام الأساسي لصندوق المعاشات التقاعدية على أن يُجرِيَ مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة تقييما اكتواريا للصندوق مرة كل ثلاث سنوات على الأقل يقوم به الخبير الاكتواري الاستشاري. وتتمثل الممارسة التي يتبعها مجلس صندوق المعاشات التقاعدية في إجراء تقييم اكتواري مرة كل سنتين. والغرض الرئيسي من التقييم الاكتواري هو تحديد ما إذا كانت أصول الصندوق الحالية وأصوله المقدّرة في المستقبل كافية للوفاء بالخصوم المترتبة بذمته.

وتتكون الالتزامات المالية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة تجاه صندوق المعاشات التقاعدية من مساهمتها المقررة، وفق المعدل الذي تحدده الجمعية العامة (يبلغ حاليا 7,9 في المائة للمشتركين و 15,8 في المائة للمنظمات الأعضاء)، بالإضافة إلى أي حصة في أي مدفوعات قد تلزم لتغطية العجز الاكتواري بموجب المادة 26 من النظام الأساسي للصندوق. ولا تُسدَّد مدفوعات لتغطية مثل هذا العجز إلا إذا قررت الجمعية العامة العمل بالأحكام الواردة في المادة 26 ومتى قررت ذلك، بعد أن يتقرر وجود ضرورة تقتضي سداد مدفوعات تغطية العجز بناء على تقييم لمدى الكفاية الاكتوارية للصندوق في تاريخ التقييم. وتساهم كل منظمة عضو في سد هذا العجز بمبلغ يتناسب مع مجموع الاشتراكات التي دفعها كلٌ منها أثناء السنوات الثلاث السابقة لتاريخ التقييم.

وأُنجز آخر تقييم اكتواري لصندوق المعاشات التقاعدية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، ويجري الاضطلاع حاليا بالتقييم حتى تاريخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2023. وقام الصندوق بترحيل بيانات الاشتراكات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 واستخدمها في بياناته المالية لعام 2022.

وأسفر التقييم الاكتواري الذي أُجري في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 عن نسبة ممولة من الأصول الاكتوارية إلى الخصوم الاكتوارية بلغت 117,0 في المائة. وبلغت النسبة الممولة 158,2 في المائة عند عدم أخذ النظام الحالي لتسويات المعاشات التقاعدية في الحسبان.

وبعد تقييم الكفاية الاكتوارية لصندوق المعاشات التقاعدية، خلص الخبير الاكتواري الاستشاري إلى أنه لا يوجد، في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، ما يستوجب تسديد مدفوعاتٍ لتغطية العجز بموجب المادة 26 من النظام الأساسي للصندوق، لأن القيمة الاكتوارية للأصول تجاوزت القيمة الاكتوارية لجميع الخصوم المستحقة في إطار الخطة. ويضاف إلى ذلك أن القيمة السوقية للأصول تجاوزت أيضا القيمة

الاكتوارية لجميع الخصوم المستحقة في تاريخ التقييم. وحتى وقت إعداد هذا التقرير، لم تلجأ الجمعية العامة إلى أحكام المادة 26.

وإذا جرى اللجوء إلى المادة 26 بسبب عجز اكتواري، سواء كان ذلك أثناء العملية الجارية أو بسبب إنهاء عمل صندوق المعاشات التقاعدية، فإن مدفوعات تغطية العجز المطلوبة من كل منظمة عضو ستستند إلى نسبة اشتراكات تلك المنظمة العضو إلى مجموع الاشتراكات المدفوعة للصندوق خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ التقييم. وبلغ مجموع الاشتراكات المدفوعة للصندوق خلال السنوات الثلاث السابقة 937,68 8 مليون دولار، منها 0,72 في المائة (2020: 20,2 مليون دولار، و 2021: 21,4 مليون دولار، و 2022: 22,7 مليون دولار) دفعتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

وخلال عام 2023، بلغت الاشتراكات المسددة إلى الصندوق 24,5 مليون دولار (2022: 22,7 مليون دولار). ومن المتوقع أن تظل الاشتراكات ثابتة في عام 2024.

ويجوز إنهاء العضوية في صندوق المعاشات التقاعدية بقرار من الجمعية العامة، بناء على توصية بالإيجاب من مجلس صندوق المعاشات التقاعدية. وتُدفع إلى المنظمة العضو سابقا حصة نسبية من مجموع أصول الصندوق في تاريخ إنهاء العضوية تُخصَّص حصرا لصالح موظفيها الذين كانوا مشتركين في الصندوق في ذلك التاريخ، وفقا لترتيب متفق عليه بين المنظمة وصندوق المعاشات التقاعدية. ويحدد مجلس صندوق المعاشات التقاعدية هذا المبلغ على أساس تقييم اكتواري لأصول الصندوق وخصومه في تاريخ الإنهاء؛ ولا يُدرَج في هذا المبلغ أي جزء من الأصول الزائدة عن الخصوم.

ويُجري مجلس مراجعي الحسابات مراجعةً سنوية لحسابات صندوق المعاشات التقاعدية، ويُقدِّم في كل عام تقريرا عن مراجعة الحسابات إلى مجلس الصندوق وإلى الجمعية العامة. ويُصدر الصندوق تقارير فصلية عن استثماراته يمكن الاطلاع عليها بزيارة موقعه الشبكي www.unjspf.org.

الملاحظة 15
الخصوم الأخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
الخصوم المتداولة		
الإيرادات المؤجلة	61	485
الأموال المقبوضة سلفا	9 422	2 886
تسويات الاستثمار المستحقة الدفع	349	451
مستحقات أخرى	21 287	19 341
مبالغ أخرى مستحقة الدفع	4 103	324
المجموع الفرعي	**35 222**	**23 487**
الخصوم غير المتداولة		
الإيرادات المؤجلة	–	334

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
المجموع الفرعي	–	**334**
مجموع الخصوم الأخرى	**35 222**	**23 821**

وتمثل الإيرادات المؤجلة الأموال الواردة من الجهات المانحة التي اعتُرِفَ بها في بيان المركز المالي، ويتم، حسب طبيعة الاتفاق، الاعتراف بها كإيرادات عند استيفاء الشروط (إن وجدت).

وتمثِّل الأموال المقبوضة سلفا مساهمات واردة قبل تلقي الاتفاقات الموقعة مع الجهات المانحة (التي تقيد الأموال المرتبطة بها كإيرادات عند التوقيع على الاتفاق مع الجهات المانحة، بما يتماشى مع سياسة الإيرادات المتأتية من المساهمات)، أو الأموال المحصّلة لفائدة البرامج المشتركة التي تكون فيها الهيئة هي الوكيل الإداري (التي ستصرف الأموال المرتبطة بها لصالح مؤسسات الأمم المتحدة المشاركة عند التوقيع على محاضر لجانها التوجيهية).

وتمثل تسويات الاستثمار المستحقة الدفع عملية تبادلية ذات صلة بصرف العملات الأجنبية أُنجزت في كانون الثاني/يناير 2024 (2022: كانون الثاني/يناير 2023).

الملاحظة 16
الفائض أو العجز المتراكم

يرد أدناه بيان الحركة في الفائض أو العجز المتراكم خلال السنة. وفي عام 2022، تم إدراج الاحتياطيات الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، التي جرى الإفصاح عنها سابقا بشكل منفصل في الجدول أدناه، في الفائض المتراكم.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
الفائض/(العجز) المتراكم في بداية السنة	**1 165 925**	**996 390**
الأثر عند اعتماد المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	(2 842)	–
المجموع الفرعي	**1 163 083**	**996 390**
الفائض/(العجز) في السنة الجارية	**79 501**	**130 815**
المبالغ المردودة إلى الجهات المانحة	(2 225)	(2 410)
المكاسب/(الخسائر) الاكتوارية	(5 693)	41 130
مجموع الفائض/(العجز) المتراكم في نهاية السنة	**1 234 666**	**1 165 925**

(أ) المبالغ المردودة إلى الجهات المانحة

تمثل المبالغ المردودة إلى الجهات المانحة الأموال التي رُدت إلى الجهات المانحة وفقا للاتفاقات المبرمة بعد الانتهاء من الأنشطة المتعلقة بالمشاريع والبرامج.

(ب) المكاسب أو الخسائر الاكتوارية

يُستخدم نهج "الاعتراف بالاحتياطيات" في حساب الخسائر الاكتوارية المتعلقة بالتزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة والالتزامات المتصلة باستحقاقات الإعادة إلى الوطن واستحقاقات الوفاة البالغة 5,69 ملايين دولار، ويُعترف بهذه الخسائر من خلال صافي الأصول في بيان المركز المالي وفي بيان التغيرات في صافي الأصول في السنة التي تحدث فيها (انظر الملاحظة 14).

الملاحظة 17

الاحتياطيات

يرد أدناه بيان الحركة في الاحتياطيات خلال السنة.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	*الأثر عند اعتماد المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام*	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
الاحتياطي التشغيلي	26 520	–	26 520
احتياطي الإيواء الميداني	1 000	–	1 000
التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع	–	2 842	(2 842)
مجموع الاحتياطيات	**27 520**	**2 842**	**24 678**

(أ) الاحتياطي التشغيلي

وفقا للبند 19-2 من النظام المالي والقواعد المالية للهيئة، ومقرر المجلس التنفيذي 8/2012 المؤرخ 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2012، تحتفظ الهيئة باحتياطي تشغيلي قيمته 26,52 مليون دولار، يتمثل الغرض منه في ضمان قدرة الهيئة على البقاء ماليا وضمان سلامتها المالية. ولم يشهد الاحتياطي التشغيلي أي زيادة في عام 2023. والاحتياطي ممول بالكامل ويحتفظ به في شكل أصول سائلة غير قابلة للإلغاء ومتاحة فورا ومدرجة في مجموع استثمارات الهيئة. وتقتصر العناصر التي يعوضها ويغطيها الاحتياطي على التقلبات ذات الاتجاه التنازلي أو حالات النقص في الموارد، وهي: التدفقات المالية غير المتكافئة؛ وزيادات التكاليف الفعلية مقارنة بالتقديرات عند التخطيط أو التقلبات في الإنجاز؛ وحالات الطوارئ الأخرى التي تسفر عن فقدان موارد التزمت الهيئة بتوفيرها لبرامجها.

(ب) احتياطي الإيواء الميداني

أُنشئ احتياطي لإيواء المكاتب الميدانية قدره 1,0 مليون دولار، وفقا لمقرر المجلس التنفيذي 8/2012 وفي ظل إنشاء المكاتب الإقليمية واستمرار إمكانية زيادة المشاركة في المباني المشتركة للأمم المتحدة، قد تتكبد هيئة الأمم المتحدة للمرأة تكاليف إضافية لتمويل حصتها. ويمكن للهيئة أن تسحب مبالغ من الاحتياطي الذي سيجري تجديد موارده سنويا من الفائض المتراكم.

الملاحظة 18

التبرعات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
المساهمات	583 419	646 165
التبرعات العينية	1 415	1 430
مجموع التبرعات	**584 834**	**647 595**

بلغت التبرعات العينية التي تمثل الإيجار المقدم من الحكومات ووكالات الأمم المتحدة ما قدره 1,42 مليون دولار. وتشمل الخدمات العينية المقدمة إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة خلال السنة الخدمات غير المسجلة كإيرادات في هذه البيانات المالية، وفقا للسياسات المحاسبية التي تتبعها الهيئة.

الملاحظة 19

الأنصبة المقررة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
الأنصبة المقررة	10 474	9 392
مجموع الأنصبة المقررة	**10 474**	**9 392**

تصدر الأنصبة المقررة في شكل مخصصات سنوية من الميزانية العادية للأمم المتحدة.

الملاحظة 20

إيرادات الاستثمار

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
إيرادات الفوائد	16 284	8 069
إهلاك الاستثمارات	4 335	(477)
التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية المحتفظ بها بالقيمة العادلة بفائض أو بعجز	75	671
إيرادات الأرباح الموزعة	493	499
مجموع إيرادات الاستثمار	**21 187**	**8 762**

يتعلق إهلاك الاستثمارات بصافي رصيد الإيرادات من السندات الناشئ عن إهلاك علاوات الإصدار (مبالغ مدينة) والخصوم (مبالغ دائنة). وتشكل هذه العلاوات والخصوم جزءا من سعر الشراء الأولي للسندات، ويجري، عملا بمبدأ المحاسبة على أساس الاستحقاق، إهلاكها حتى تاريخ استحقاقها أو استردادها. وقد نتج رصيد مدين عن إهلاك علاوات الإصدار للسندات المشتراة.

الملاحظة 21
الإيرادات الأخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ديسمبر 2022 (بعد إعادة الحساب)*
إيرادات متنوعة	2 209	1 928
الرسوم وخدمات الدعم	213	278
مجموع الإيرادات الأخرى	**2 422**	**2 206**

تمثل الإيرادات المتنوعة استرداد الإيجار من الأمانة العامة للأمم المتحدة، والمبالغ المسددة من كيانات الأمم المتحدة الأخرى مقابل توفير الخدمات، وإيرادات متنوعة أخرى.

الملاحظة 22
إيرادات المعاملات التبادلية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
إيرادات المعاملات التبادلية	140	43
مجموع إيرادات المعاملات التبادلية	**140**	**43**

تمثل إيرادات المعاملات التبادلية تسليم المنتجات وتوفير التدريب والدعم التقني في الدورات بشأن المساواة بين الجنسين المنظمة لفائدة كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة ولفائدة الحكومات ومنظمات المجتمع المدني وعامة الجمهور.

الملاحظة 23

المصروفات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
استحقاقات الموظفين		
المرتبات والأجور	134 976	120 137
استحقاقات المعاشات التقاعدية	24 510	22 687
استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة وإنهائها	12 459	16 268
استحقاقات الإجازات	1 876	2 728
استحقاقات الموظفين الأخرى	12 342	14 043
المجموع الفرعي	**186 163**	**175 863**
الخدمات التعاقدية		
الخدمات التعاقدية مع الأفراد	105 654	115 883
الخدمات التعاقدية مع الشركات	45 116	44 020
تكاليف متطوعي الأمم المتحدة	5 591	5 844
المجموع الفرعي	**156 361**	**165 747**
المِنَح والتحويلات الأخرى	**19 727**	**18 668**
اللوازم والصيانة		
الصيانة والممتلكات غير المرسملة	13 294	10 955
الصيانة ومعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات غير المرسملة	4 639	2 932
الصيانة والبرامجيات والتراخيص غير المرسملة	4 131	4 439
المواد الاستهلاكية	1 860	1 871
المجموع الفرعي	**23 924**	**20 197**
تكاليف التشغيل		
تكاليف الاتصالات	15 983	17 961
تكاليف التعلم والتدريب والاستقدام	44 607	51 538
تكاليف خدمات الدعم المسددة إلى وكالات الأمم المتحدة	11 601	6 728
التأمين/الضمانات	66	127
الإيجار والتأجير والمرافق	28 115	20 631
الخدمات المهنية	10 948	3 750
تكاليف الشحن	425	164
تكاليف التشغيل الأخرى	1 021	12 261
المجموع الفرعي	**112 766**	**113 160**
تكاليف السفر		

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
التذاكر	12 663	11 405
بدل الإقامة اليومي	17 018	17 650
فئات أخرى	9 712	3 683
المجموع الفرعي	**39 393**	**32 738**
الاستهلاك والإهلاك	**3 089**	**3 035**
تكاليف التمويل		
الرسوم المصرفية	47	183
المجموع الفرعي	**47**	**183**
المصروفات الأخرى		
القرطاسية ومصروفات المشاريع الأخرى	4 343	5 887
الخسائر المتعلقة بالممتلكات والمنشآت والمعدات	15	176
اضمحلال القيمة والمبالغ المشطوبة في الفترات السابقة والحالية	275	637
المجموع الفرعي	**4 633**	**6 700**
مجموع المصروفات	**546 103**	**536 291**

الملاحظة 24
المكاسب والخسائر

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
(الخسائر)/المكاسب الناشئة عن صرف العملات الأجنبية	(419)	3 068
الأرباح/(الخسائر) غير المتحققة من الأصول المحتفظ بها لأغراض التداول	6 966	(3 960)
صافي المكاسب/(الخسائر)	**6 547**	**(892)**

الملاحظة 25
المخاطر المالية

يضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالأنشطة الاستثمارية للهيئة بموجب اتفاق لمستوى الخدمات. وبموجب شروط هذا الاتفاق، يطبق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مبادئه التوجيهية للاستثمار وإطاره لإدارة الاستثمار بما يحقق صالح الهيئة. وتسجل الاستثمارات باسم الهيئة، وتُحفظ الأوراق المالية القابلة للتداول لدى جهة وديعة يعينها البرنامج الإنمائي.

وترد فيما يلي الأهداف الرئيسية للمبادئ التوجيهية للاستثمار (مرتبة بحسب أهميتها):

(أ) السلامة: الحفاظ على رأس المال، ويتحقق ذلك من خلال الاستثمار في أوراق مالية ذات جودة عالية ودخل ثابت مع التأكيد على الجدارة الائتمانية لمُصْدريها؛

(ب) السيولة: تحقيق المرونة لتلبية الاحتياجات النقدية من خلال الاستثمار في أوراق مالية ذات إمكانية تداول عالية ودخل ثابت ومن خلال هيكلة آجال الاستحقاق بحيث تتماشى مع متطلبات السيولة؛

(ج) الإيرادات: تعظيم إيرادات الاستثمار في إطار معيارَيْ السلامة والسيولة المذكورين أعلاه.

وتجتمع لجنة الاستثمار التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التي تتألف من كبار المديرين، كل ثلاثة أشهر لاستعراض أداء حوافظ الاستثمارات وضمان امتثال قرارات الاستثمار للمبادئ التوجيهية المعمول بها. وتتلقى هيئة الأمم المتحدة للمرأة من البرنامج الإنمائي تقريرا شهريا وفصليا عن أداء الاستثمار يبين مكونات حافظة الاستثمارات وأداءها.

وفي عام 2016، استعانت الهيئة بمصادر خارجية لجزء من إدارة الاستثمارات المتعلقة بأموال التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة لكفالة تحقيق مستوى ملائم لعائد الاستثمار في ضوء الطابع الطويل الأجل للخصوم. ويمكن أن تشمل الأرصدة المحتفظ بها النقدية ومكافئات النقدية وحقوق الملكية والسندات الثابتة الدخل. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، تم تصنيف هذه الحافظة على أنها مقيسة بالقيمة العادلة بفائض أو بعجز.

ويتقيد مديرو الاستثمارات الخارجيون بالمبادئ التوجيهية للاستثمارات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. وتكفل المبادئ التوجيهية أن تعكس جميع الأنشطة الاستثمارية أفضل ظروف الأمن والمساءلة والمسؤولية الاجتماعية، مع العمل في امتثال تام لأعلى معايير الجودة والكفاءة والمقدرة والنزاهة. ويجري استعراض هذه المبادئ التوجيهية والموافقة عليها على أساس دوري من جانب لجنة استثمارات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، التي تضم عضويتها الهيئة. وتجتمع لجنة الاستثمار بانتظام وتتلقى تقارير شهرية من مديري الاستثمارات الخارجيين.

والهيئة عرضة لمجموعة متنوعة من المخاطر المالية الناجمة عن الأدوات المالية التي تتعامل فيها المنظمة، وتشمل تلك المخاطر ما يلي:

(أ) مخاطر الائتمان: إمكانية ألا تسدد أطراف ثالثة بعض المبالغ عند استحقاقها؛

(ب) مخاطر السيولة: إمكانية ألا تكون لدى الهيئة أموال كافية للوفاء بالتزاماتها المتداولة عند استحقاقها؛

(ج) مخاطر السوق: إمكانية تكبد الهيئة خسائر مالية كبيرة بسبب الحركات غير المؤاتية في أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة وأسعار الأوراق المالية الاستثمارية.

ويبين الجدول التالي قيمة الأصول والخصوم المالية غير المسددة في نهاية العام بناء على تصنيفات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التي تعتمدها الهيئة.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	التكلفة المُهلكة	*القيمة العادلة بفائض أو بعجز*	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2023*	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
النقدية ومكافئات النقدية	210 303	–	210 303	122 040
الاستثمارات	562 684	61 152	623 836	638 397
الحسابات المستحقة القبض	528 606	–	528 606	485 571
مجموع الأصول المالية	**1 301 593**	**61 152**	**1 362 745**	**1 246 008**

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الخصوم المالية الأخرى	*القيمة العادلة بفائض أو بعجز*	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2023*	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
الحسابات المستحقة الدفع	34 940	–	34 940	2 179
الخصوم الأخرى	35 222	–	35 222	23 821
مجموع الخصوم المالية	**70 162**	–	**70 162**	**26 000**

استُخدمت الطرق والافتراضات التالية لتقدير القيمة العادلة:

(أ) تقارب النقدية والودائع القصيرة الأجل والمستحقات التجارية الواجبة الدفع للهيئة والمستحقات التجارية الواجبة الدفع من الهيئة والخصوم المتداولة الأخرى قيمتها الدفترية إلى حد كبير بسبب الآجال القصيرة لاستحقاق هذه الأدوات؛

(ب) تستند القيمة العادلة للأذون والسندات المسعرة إلى عروض الأسعار في تاريخ الإبلاغ.

تقادم المبالغ المستحقة القبض

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	المتداولة وغير المتداولة	*المتأخرة*	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2023*	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
المساهمات المستحقة القبض	528 606	–	528 606	485 571
المجموع	**528 606**	–	**528 606**	**485 571**

مخاطر الائتمان

هيئة الأمم المتحدة للمرأة معرضة لمخاطر ائتمان ناجمة عن أرصدة أصولها المالية المستحقة، ولا سيما النقدية ومُكافِئات النقدية، والاستثمارات، والمبالغ المستحقة القبض من المساهمات.

ولدى الهيئة حسابات مصرفية بخمس عملات في أربعة بلدان هي السويد، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والولايات المتحدة. وفيما يتعلق بالعملات الأخرى، تستخدم

الهيئة الحسابات المصرفية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتعتمد على عمليات إدارة المخاطر المستخدمة في البرنامج. والهيئة معرضة لخطر تخلف تلك المؤسسات المالية عن السداد.

وفيما يتعلق بالأدوات المالية للهيئة، فإن مبادئ البرنامج الإنمائي التوجيهية للاستثمار تحدّ من درجة التعرض لمخاطر الائتمان إزاء أي طرف مقابل منفرد، وتتضمن الحد الأدنى من شروط الجودة الائتمانية. وتنطوي استراتيجيات تخفيف مخاطر الائتمان المذكورة في المبادئ التوجيهية للاستثمار على اعتماد حد أدنى من المعايير الائتمانية التحفظية عند منح درجة استثمارية لأي جهة من جهات الإصدار، حيث تُفرض حدود على آجال الاستحقاق وعلى الاستثمار مع الأطراف المقابلة على أساس تقدير الجدارة الائتمانية. وتشترط المبادئ التوجيهية للاستثمار إجراء رصد مستمر لتقدير الجدارة الائتمانية لجهات الإصدار والأطراف المقابلة. وتقتصر الاستثمارات المسموح بها على أدوات الإيرادات الثابتة الصادرة عن الهيئات السيادية، والهيئات المتجاوزة لحدود الولاية الوطنية، والوكالات الحكومية أو الاتحادية، والمصارف. ويضطلع البرنامج الإنمائي بالأنشطة الاستثمارية، ومكاتب الهيئة غير مصرح لها بتنفيذ أنشطة استثمار.

وتُستخدم تقديرات الجدارة الائتمانية التي تضعها وكالات تقدير الجدارة الائتمانية الثلاث الأهم، وهي موديز (Moody's) ووكالة ستاندرد آند بورز للتصنيفات العالمية (S&P Global Ratings) وفيتش (Fitch)، لتقييم مخاطر الائتمان المرتبطة بالأدوات المالية. وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، كانت الاستثمارات المالية للهيئة في أدوات تحمل درجات تصنيف الاستثمارات على النحو المبين في الجدول أدناه (باستخدام تصنيفات وكالة ستاندرد آند بورز).

تقديرات الجدارة الائتمانية للاستثمارات تحت إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2023	*AAA*	*AA+*	*AA*	*AA-*	*A+*	*A*	*A-*	*المجموع*
الودائع لأجل	–	–	–	–	–	15 000	25 000	40 000
صكوك سوق النقد	9 849	–	–	–	–	–	–	9 849
السندات والأذون	264 505	85 257	52 961	63 966	25 368	20 778	–	512 835
المجموع	**274 354**	**85 257**	**52 961**	**63 966**	**25 368**	**35 778**	**25 000**	**562 684**

31 كانون الأول/ديسمبر 2022	*AAA*	*AA+*	*AA*	*AA-*	*A+*	*A*	*A-*	*المجموع*
صكوك سوق النقد	–	–	–	–	24 908	–	–	24 908
السندات والأذون	262 169	169 845	59 936	34 620	34 679	–	–	561 249
المجموع	**262 169**	**169 845**	**59 936**	**34 620**	**59 587**	–	–	**586 157**

تقديرات الجدارة الائتمانية للاستثمارات التي يديرها مديرو الاستثمارات الخارجيون

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	*AAA*	*AA+*	*AA*	*AA-*	*A+*	*A*	*A-*	*BBB+*	*BBB*	*خزانة الولايات المتحدة*	*أنواع أخرى*	*المجموع*
السندات والأذون	878	412	246	197	157	404	548	313	269	2 633	18 447	24 504
المجموع	**878**	**412**	**246**	**197**	**157**	**404**	**548**	**313**	**269**	**2 633**	**18 447**	**24 504**

31 كانون الأول/ ديسمبر 2022	*AAA*	*AA+*	*AA*	*AA-*	*A+*	*A*	*A-*	*BBB+*	*BBB*	*خزانة الولايات المتحدة*	*أنواع أخرى*	*المجموع*
السندات والأذون	766	407	–	519	288	325	372	298	135	1 994	15 912	21 016
المجموع	**766**	**407**	**-**	**519**	**288**	**325**	**372**	**298**	**135**	**1 994**	**15 912**	**21 016**

ويتقيد المسؤولون عن إدارة الاستثمارات الخارجية بالمبادئ التوجيهية للاستثمارات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. وتشمل السندات الأخرى التي تم تصنيفها صناديق السندات الحكومية البالغة 18,4 مليون دولار (2022: 15,9 مليون دولار).

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في احتمال أن تواجه الهيئة صعوبة في الوفاء بالتزاماتها المرتبطة بالحسابات المستحقة الدفع، وغيرها من الخصوم، والتحويلات النقدية الموعودة للبرامج. ولا تواجه الهيئة مخاطر سيولة كبيرة، لأن عملياتها واستثماراتها تدار وفقا لميزانيتها، مع إيلاء الاعتبار الواجب للاحتياجات النقدية لأغراض التشغيل.

أما بالنسبة للموارد الأخرى، فيقتضي النظام المالي والقواعد المالية للهيئة ألا يتم تكبد النفقات إلا بعد استلام الأموال من الجهات المانحة، مما يقلل إلى حد كبير من المخاطر المالية التي تتعرض لها المنظمة فيما يتعلق بالمساهمات المستحقة القبض.

وتُستثمر الأموال مع إيلاء الاعتبار الواجب للاحتياجات النقدية لأغراض التشغيل على أساس التنبؤ بالتدفقات النقدية. ويراعي نهج الاستثمار توقيت احتياجات المنظمة من التمويل في المستقبل عند اختيار آجال استحقاق الاستثمارات. وتحتفظ الهيئة بنصيب من نقدها واستثماراتها على شكل نقدية ومكافِئات للنقدية (25 في المائة) واستثمارات متداولة (32 في المائة) كافية لتغطية التزاماتها حسب مواعيد سدادها، على النحو المبين في الجداول أدناه والملاحظتين 6 و 7.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	*النسبة المئوية*	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*	*النسبة المئوية*
أرصدة النقدية	539	0,1	4 434	1,0
مكافئات النقدية	209 764	25,1	117 606	15,0

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	*النسبة المئوية*	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*	*النسبة المئوية*
مجموع النقدية ومكافئات النقدية (الصافي)	**210 303**	**25,2**	**122 040**	**16,0**
الاستثمارات				
الاستثمارات المتداولة	266 933	32,0	230 278	30,0
الاستثمارات غير المتداولة	356 903	42,8	408 120	54,0
مجموع الاستثمارات المتداولة وغير المتداولة	**623 836**	**74,8**	**638 398**	**84,0**
مجموع الاستثمارات والنقدية ومكافئات النقدية	**834 139**	**100,0**	**760 438**	**100,0**

وتبيَّن في الجدول أدناه آجال الاستحقاق المتعاقد عليها المتبقية للخصوم المالية كما في تاريخ الإبلاغ. والمبالغ إجمالية بدون خصم وتستثني أثر ترتيبات المعاوضة.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	صفر-3 أشهر	*3-6 أشهر*	*القيمة العادلة بفائض أو بعجز*	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2023*	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
الحسابات المستحقة الدفع	34 940	-	-	34 940	2 179
الخصوم الأخرى	35 222	-	-	35 222	23 821
مجموع الخصوم المالية	70 162	-	-	70 162	26 000

مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في تعرض هيئة الأمم المتحدة للمرأة لخسائر مالية محتملة ناجمة عن تقلبات غير مواتية في أسعار الأدوات المالية في السوق، بما في ذلك التقلبات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار الأوراق المالية.

مخاطر أسعار الفائدة

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من تأثير تقلبات أسعار الفائدة في الأسواق على ما يلي:

(أ) القيمة العادلة للأصول والخصوم المالية؛

(ب) التدفقات النقدية المستقبلية.

يُصنف جزء (9,80 في المائة) من حافظة استثمارات هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالقيمة العادلة بفائض أو بعجز، مما يعرض الهيئة لمخاطر أسعار الفائدة ومخاطر السوق. إلا أن نسبة كبيرة من الحافظة (90,20 في المائة) تصنَّف على أساس التكلفة المهلكة، أي أنها ليست مرتبطة بأسعار السوق. ولا تتأثر القيم الدفترية المهلكة بالتغيرات في أسعار الفائدة، ومن ثم لن يكون للتغيرات في أسعار الفائدة أثر كبير على صافي الأصول والفائض أو العجز المبلَّغ عنه في البيانات المالية.

وتستثمر الهيئة في دَين مقدّر بسعر فائدة عائم ومقوَّم بدولارات الولايات المتحدة، مما يجعلها عرضة لتقلبات التدفقات النقدية المستقبلية. ويعرِّض ذلك الهيئةَ لانخفاض في التدفقات النقدية المستقبلية

المتأتية من إيرادات الفوائد، وذلك في حال تناقص سعر الفائدة، ويعرضها لزيادة في التدفقات النقدية المستقبلية المتأتية من إيرادات الفوائد، وذلك في حال ارتفاع أسعار الفائدة. وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، لم يكن لدى الهيئة أي أوراق مالية ذات إيراد ثابت وسعر فائدة عائم لم تبلغ تاريخ استحقاقها.

مخاطر أسعار حقوق الملكية

كانت لدى الهيئة في عام 2023 استثمارات في حصص الملكية في حافظتها المدارة خارجيا من أموال التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. وتقتصر الحساسية على الاستثمارات في حصص الملكية المصنفة على أنها محتفظ بها للتداول، والتي تسجل بقيمتها العادلة بفائض أو بعجز. ويبين الجدول أدناه الأثر على هيئة الأمم المتحدة للمرأة إذا تغير التقييم بنسبة 5 في المائة.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

		الأثر على البيانات المالية	
القيمة السوقية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023	*تباين الحساسية*	*صافي الأصول*	*الفائض أو العجز*
36 646	زيادة بنسبة 5 في المائة	1 832	–
36 646	نقصان بنسبة 5 في المائة	(1 832)	–

مخاطر صرف العملات الأجنبية

هيئة الأمم المتحدة للمرأة معرضة لمخاطر أسعار صرف العملات الناشئة عن الأصول المالية المقومة بالعملات الأجنبية والخصوم المالية التي يتعين تسويتها بعملة أجنبية.

وتتلقى الهيئة مساهمات الجهات المانحة في الأساس بدولارات الولايات المتحدة، وكذلك بعدد من العملات الرئيسية، بما فيها الجنيه الإسترليني واليورو والكرونة السويدية والكرونة النرويجية.

وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، كانت جميع استثمارات الهيئة مقومة بدولارات الولايات المتحدة. إلا أن الأرصدة من النقدية ومكافئات النقدية شملت بعض العملات غير دولار الولايات المتحدة، مثلت نسبة 0,65 في المائة من مجموع النقدية ومكافئات النقدية كما يرد بالتفصيل في الجدول أدناه.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	دولار الولايات المتحدة	*اليورو*	*الجنيه الإسترليني*	*الكرونة النرويجية*	*الكرونة السويدية*	*عملات أخرى*	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2023*	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
النقدية ومكافئات النقدية	208 932	974	345	10	42	–	210 303	122 040
مجموع الأرصدة النقدية	**208 932**	**974**	**345**	**10**	**42**	–	**210 303**	**122 040**

وتستخدم خزانة البرنامج الإنمائي أدوات مشتقة مثل عقود الصرف الأجنبي الآجلة والصفقات الخيارية والصفقات الخيارية المهيكلة لإدارة تعرض الهيئة لمخاطر أسعار الصرف. وتُخصص هذه المشتقات للطرح في السوق، مع الاعتراف بالأرباح أو الخسائر في الفائض والعجز في بيان الأداء المالي. وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، لم يكن لدى الهيئة معاملات مفتوحة تتعلق بالمشتقات.

مخاطر الأسعار الأخرى

هيئة الأمم المتحدة للمرأة معرضة لمخاطر الأسعار الناشئة عن حركة أسعار الأدوات المالية التي يمكن أن تتقلب بسبب عوامل أخرى غير التغيرات في سعر الفائدة أو تقلبات العملات. ويقلل الطابع التحفظي للمبادئ التوجيهية للاستثمار التي يعتمدها البرنامج الإنمائي من احتمال التعرض لمخاطر الأسعار الأخرى.

الملاحظة 26
مطابقة الميزانية

يُقدم بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية (البيان الخامس) بنفس شكل الميزانية المتكاملة للفترة 2022-2023 مع إضافة الأنصبة المقررة (أنشطة الميزانية العادية). ونظرا إلى أن البيانات المالية تُعد وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وأن الميزانية تُعد على أساس نقدي مُعدل، فإن النتائج المالية المبلَّغ عنها (الفعلية) تُعدل لإتاحة مقارنتها بالميزانية على نحو ما عُرضت في بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية. وتتصل الاختلافات الرئيسية بين النتائج المالية المعدّة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والنتائج المعدّة على أساس الميزانية باختلاف معاملة تكاليف الأصول والاستحقاقات المتراكمة المتعلقة بالموظفين وأوامر الشراء ومعاملة السلف النقدية المدفوعة للشركاء والموظفين.

ويجري إعداد الميزانية المتكاملة وتقديمها كل سنتين. وتمثل سنة 2023 حوالي 50 في المائة من تقديرات الميزانية المتكاملة لفترة السنتين 2022-2023.

(أ) أنشطة الميزانية العادية: الأنصبة المقررة لعام 2023

بالنسبة لعام 2023، هناك فرق إجمالي يُظهر زيادة في النفقات قدرها 0,670 مليون دولار تُعزى إلى ما يلي: '1' الأنصبة الخاصة باحتياطي التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، التي يُطلَب إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة دفعها بموجب خطة تمويل التزامات نهاية الخدمة، في حين أن الميزانية المقررة توفر التمويل على أساس الدفع أولا بأول فقط؛ و '2' ضرائب الموظفين ومبالغ الإيجار التي يتم استردادها من الميزانية العادية وتعامل كحسابات مستحقة القبض في عام 2023.

(ب) الأنشطة الإنمائية: التبرعات في عام 2023

'1' الأنشطة البرنامجية

تعكس الميزانيات الأصلية التوقعات الأصلية المستخدمة في الميزانية المتكاملة لفترة السنتين 2022-2023 والتي بُنيت على مجموع الموارد المتوقعة من التبرعات والبالغة بليون دولار لهذه الفترة. وبلغ مجموع التبرعات المقررة في الميزانية الأصلية لعام 2023 ما مقداره 418,10 مليون دولار. وثمة فرق قدره 146,75 مليون دولار بين الميزانيتين الأصلية والنهائية ناشئ أساسا عن ارتفاع المساهمات في الموارد الأخرى عما هو مدرج في الميزانية بالنسبة لفترة الميزانية بمبلغ 161,13 مليون دولار وانخفاض في الموارد العادية بمقدار 14,38 مليون دولار.

ويبلغ مجموع الفروق البرنامجية 101,64 مليون دولار، موزعة بين الموارد العادية والموارد الأخرى على النحو التالي:

(أ) تقلّ النفقات البرنامجية من الموارد العادية بمبلغ 4,31 ملايين دولار عما رُصد في الميزانية. ونتجت الفروق بين النفقات المدرجة في الميزانية والنفقات الفعلية أساسا عن الوظائف الشاغرة، وانخفاض متوسط تكاليف الموظفين عن التكاليف التقديرية، وعن انخفاض في الأنشطة الأخرى المتصلة بخطط العمل الخاصة بالمشاريع. وتتاح الموارد البرنامجية العادية للإنفاق خلال فترة الميزانية السنوية فقط وترجع الأرصدة غير المنفقة إلى حساب الهيئة، وفقا للبند 18-3 من النظام المالي، وتشكل جزءا من الفائض المتراكم للموارد العادية؛

(ب) تقل النفقات البرنامجية من الموارد الأخرى بمبلغ 97,33 مليون دولار عما رُصد في الميزانية. وهذا الفرق يمكن أن يكون نتيجة لكون المشاريع الممولة من تبرعات الجهات المانحة متعددة السنوات، ولذلك تكون المنجزات المستهدفة قابلة للتعديل حسب الاقتضاء خلال دورة حياة المشاريع، وترحل الموارد غير المنفقة المخصصة للمشاريع إلى السنة التالية.

وعموماً، عند إجراء مقارنة بين النفقات الفعلية والميزانية النهائية، يبلغ معدل الاستخدام 83 في المائة من الميزانية النهائية.

'2' الميزانية المؤسسية (فعالية التنمية، والتنسيق على صعيد الأمم المتحدة، والأنشطة الإدارية، والأغراض الخاصة)

يضم مكوّن الميزانية المؤسسية في الميزانية المتكاملة فئات تصنيف التكاليف التالية: فعالية التنمية؛ وتنسيق الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة؛ والأنشطة الإدارية، وأنشطة الرقابة والضمان المستقلة؛ والأنشطة ذات الأغراض الخاصة. ويعزى الفرق بين الميزانية النهائية والنفقات البالغ 2,87 مليون دولار أساسا إلى الوظائف الشاغرة، حيث كان متوسط تكاليف الموظفين أقل من التكاليف التقديرية، وإلى انخفاض في الأنشطة الأخرى المتعلقة بالتكاليف غير المتصلة بالموظفين. وبلغ معدل الإنجاز ومعدل استخدام الميزانية في الميزانية المؤسسية نسبة 97 في المائة. وترجع أي أرصدة غير منفقة في نهاية السنة إلى حساب هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وفقا للبند 18-3 من النظام المالي، وتشكل جزءا من الفائض المتراكم للموارد العادية.

تسويات الأساس

تُعد الميزانية على أساس نقدي مُعدل، وتُعد البيانات المالية على أساس الاستحقاق الكامل وفقا لشروط المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ومن أجل مطابقة نتائج الميزانية مع بيان التدفقات النقدية، تُخصم العناصر غير النقدية بوصفها فروقا ناشئة عن اختلاف الأساس المحاسبي. وتتمثل التسويات الرئيسية التي تؤثر في المطابقة بين الميزانية وبيان الأداء المالي فيما يلي:

(أ) ترسمل وتُستهلك عمليات شراء الممتلكات والمنشآت والمعدات على مدى عمرها الإنتاجي في إطار المحاسبة على أساس الاستحقاق؛ ولكن التكلفة الكاملة تُسَجَّل كمصروفات للسنة الجارية

(ب) في إطار المحاسبة على أساس الاستحقاق، يُبلغ عن الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين في بيان المركز المالي، وتؤثر الحركات التي تحدث في إطار الخصوم على بيان الأداء المالي؛ ولكنها تسجل كمصروفات عند دفعها في الميزانية

(ج) تسجل السلف النقدية المقدمة إلى الشركاء ومدفوعات الموظفين كمستحقات، وعند تصفيتها تسجل كنفقات في إطار المحاسبة على أساس الاستحقاق؛ ولكنها تُسَجَّل كمصروفات في الميزانية

الفروق الناشئة عن اختلاف التوقيت

تتعلق الفروق الناشئة عن اختلاف التوقيت بأوامر الشراء المفتوحة، وتدرج كمصروفات في إطار الميزانية في السنة الحالية؛ ولكن، في إطار المحاسبة على أساس الاستحقاق، لا تتراكم المصروفات إلا عند تسلّم السلع والخدمات.

الفروق الناشئة عن اختلاف طريقة العرض

تتمثل الفروق الناشئة عن اختلاف طريقة العرض في اختلافات الشكل ونُظم التصنيف المستخدمة في بيان التدفقات النقدية وفي بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية. وبناء على ذلك، فإن الفروق الناشئة عن اختلاف طريقة العرض الواردة في المطابقة تتصل بالإيرادات.

المطابقة: نتيجة الميزانية مع صافي التدفقات النقدية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	التشغيل	*الاستثمار*	*المجموع*
المبلغ الفعلي على أساس قابل للمقارنة، على النحو المعروض في بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية	(566 715)	–	(566 715)
الفروق الناشئة عن اختلاف الأساس المحاسبي	(12 803)	37 113	24 310
الفروق الناشئة عن اختلاف التوقيت	11 611	–	11 611
الفروق الناشئة عن اختلاف طريقة العرض	625 604	–	625 604
المبلغ الفعلي الوارد في بيان التدفقات النقدية	**57 697**	**37 113**	**94 810**

الملاحظة 27
معاملات الأطراف ذات الصلة

الهيئات الإدارية

يدير هيئة الأمم المتحدة للمرأة مجلسٌ تنفيذيٌ استنادا إلى قرار الجمعية العامة 289/64، الذي تنص الفقرة 57 (ب) منه على أن تكون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجلس التنفيذي للهيئة هيكل الإدارة الحكومي الدولي المتعدد المستويات الذي يشرف على الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الهيئة ويوفر لها التوجيه السياساتي التشغيلي. ويتألف المجلس التنفيذي من 41 عضوا (يُنتخبون من خمس مجموعات إقليمية ومجموعة مساهمة واحدة)، ولا يتلقون أي أجر من الهيئة.

ويعمل المجلس التنفيذي للهيئة أيضا مع المجالس التنفيذية للكيانات التنفيذية الأخرى التابعة للأمم المتحدة في مسعى لمواءمة النهُج المتبعة في الاضطلاع بالأنشطة التنفيذية. ويتيح هذا التعاون أيضا فرصا لتبادل الخبرات وتنسيق برامج العمل في مجالي المساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ويسترشد المجلس التنفيذي في عمله بنظامه الداخلي.

موظفو الإدارة الرئيسيون

موظفو الإدارة الرئيسيون هم المديرة التنفيذية ونائبتاها وكبار المديرين الستة، ولديهم سلطة التخطيط لأنشطة الهيئة وإدارتها ورصدها وتنفيذ ولايتها. وخلال العام، تركت نائبتان للمديرة التنفيذية وظيفتيهما وانضمت نائبة لتملأ الوظيفة الشاغرة التي نشأت.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	عدد الأفراد	*الأجر وتسوية مقر العمل*	*الاستحقاقات*	*المعاشات التقاعدية وخطط التأمين الصحي*	*مجموع الأجور لعام 2023*	*السلف المستحقة السداد*
موظفو الإدارة الرئيسيون	10	1 877	45	783	2 705	70
أفراد الأسرة القريبون	1	158	–	49	207	–
المجموع	**11**	**2 035**	**45**	**832**	**2 912**	**70**

يشمل الأجر الكلي المدفوع لموظفي الإدارة الرئيسيين وأفراد الأسرة القريبين (أزواج موظفي الإدارة الرئيسيين) صافي المرتبات؛ وتسوية مقر العمل؛ والاستحقاقات مثل البدلات والمنح والإعانات؛ ومساهمات رب العمل في خطة المعاشات التقاعدية وفي التأمين الصحي. وتمثل السُلف المبالغ المدفوعة مقابل الاستحقاقات وفقا للنظامين الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، بلغت استحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة واستحقاقات الإعادة إلى الوطن والوفاة الخاصة بموظفي الإدارة الرئيسيين، والمدرجة ضمن الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين، ما قيمته 2,74 مليون دولار (2022: 1,80 مليون دولار)، على نحو ما حُدد من خلال التقييم الاكتواري.

الملاحظة 28

الالتزامات والخصوم الاحتمالية

(أ) الالتزامات المفتوحة

حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، وصلت التزامات الهيئة لاقتناء مختلف السلع والخدمات التي تم التعاقد عليها ولكنها لم تُحَصَّل بعد إلى 58,8 مليون دولار (2022: 35,9 مليون دولار).

(ب) التزامات الإيجار

حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، كان لدى الهيئة التزامات مستقبلية تخص الحد الأدنى لمدفوعات الإيجار على النحو المبين في الجدول أدناه.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
الالتزامات المتعلقة بعقود إيجار الممتلكات		
خلال 12 شهرا	10 560	8 372
من سنة إلى 5 سنوات	35 593	32 701
أكثر من خمس سنوات	18 597	25 559
مجموع الالتزامات المتعلقة بعقود إيجار الممتلكات	**62 050**	**66 632**

تتراوح فترة عقود الإيجار الاعتيادية التي تبرمها الهيئة بين سنة واحدة وعشر سنوات، ولكن تسمح بعض العقود بإنهاء مبكر للعقد في غضون 30 أو 60 أو 90 يوما. وتتضمن عقود الإيجار في أغلب الأحيان أحكاما تسمح بتجديدها عدة مرات بأسعار تقل بكثير عن أسعار السوق. ويُعتَرَف ضمن الإيرادات من التبرعات العينية بالفرق الإجمالي بين عقود الإيجار بأسعار العقد وأسعار السوق المقابلة لها.

(ج) الأصول الاحتمالية

لم تكن هناك أي أصول احتمالية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 (2022: 8,6 ملايين دولار).

(د) الخصوم القانونية أو الاحتمالية

حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، كانت هيئة الأمم المتحدة للمرأة طرفاً في قضيتين تم الفصل فيهما لاحقاً لصالح الهيئة، مما يؤكد عدم وجود أي خصوم في نهاية العام. وبالتالي، لم يتم الاعتراف بأي مخصص للخصوم القانونية المتعلقة بهاتين القضيتين في البيانات المالية للفترة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

الملاحظة 29
الأحداث التالية لتاريخ الإبلاغ

لم تقع في الفترة الممتدة بين تاريخ الميزانية العمومية والتاريخ الذي أُذِن فيه بإصدار البيانات المالية أي أحداث جوهرية، مواتية أو غير مواتية، من شأنها أن تؤثر على البيانات الحالية.

120924 090924 24-11815 (A)